

جامعة ابن خلدون - تيارت -



كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



قسم علوم التسيير

## أهمية القروض البنكية في تمويل المشاريع الإستثمارية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

وكالة تيارت 540

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: ادارة مالية

تحت إشراف الدكتورة:

- ساجي فاطمة

من إعداد الطالبين:

- حماني ميمونة

- مقني هبة الله

لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ تعليم عالي	أ. د. مداني بن شهرة
مقررا	أستاذ محاضر أ	د. ساجي فاطمة
مناقشا	أستاذ مساعد أ	أ. بوحركات بوعلام

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2019/06/

السنة الجامعية

2019/2018



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ  
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ  
الَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ  
الَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ

# الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المقتدر من هو أطف من العباد واحن من الآباء الذي قال في كتابه الجليل:  
"ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً"

إلى روح أبي العزيز رحمه الله وأدخله فصيح جناته

إلى من هي أندى من قطرات الندى وأصفى من الماء الدجى

إلى المثل العالي والقدرة الصارخة رمز الإرادة المتجددة

إلى من رافقتني دعواتها في كل خطوة من خطوات حياتي

إليك أُمي الغالية

إلى أخي وأخواتي، أصدقائي ، و إلى من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد بمساعدتنا بالشيء اليسير أو العسير.

*Cathie Designs*

ميمونة

# الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا

الى الذين يحملون مشاعل العلم و يستنيرون بنوره

الى من سعى و شقى النعم بالراحة و الهناء الذي لم يبخل بشئ من اجل دفعي في طريق  
النجاح الذي علمني ان ارتقي سلم الحياة بالصبر و الحكمة الى

والدي العزيز

الى الينبوع الذي لا يمل العطاء الى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها الى

والدتي العزيزة

الى جميع افراد عائلتي الكريمة

الى من علمني حروفا من ذهب و عبارات من اسمى و و اجمل العبارات في العلم الى

اساتذتي الكرام

هبة الله

Cathie Designs

# شكر و عرفان

بكل عبارات الشكر والحمد، وكلمات التقدير والاحترام، نرفع أسمى آيات  
الشكر والعرفان للفاطر الرحمن الذي هدانا وسدد خطانا، وسهل مسعانا، الذي  
جعل من العمل إتقانا ومن الأجر إتماما وإكمالا.  
الشكر الجزيل نتقدم به إلى التي لم تبخل علينا بجهداها و وقتها الأستاذة المشرفة:  
" ساجي فاطمة " .

شكرنا الخالص لكل من ساعدنا ولو بالكلمة الطيبة، من قريب أو بعيد.

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز أهمية القروض البنكية في تمويل المشاريع التي تمثل أهم الاستثمارات، فموجب هذا التمويل تحقق أهداف المنشآت من أرباح واستمرارية، وبالتالي بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن المالي، وما استخلصناه من الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في وكالة البنك الوطني الجزائري بتيارت هو أن للقروض دور كبير في تفعيل الاستثمارات الممولة من طرف البنوك، حيث تنتهج سياسة اقراضية خاصة بها في منح القروض، وتقوم بدراسة تحليلية دقيقة تسمح بتقييم وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسات المقترضة والتنبؤ بها مستقبلا، وهذا ما يضمن للمشاريع النجاح واختصار الوقت.

## الكلمات المفتاحية:

القروض البنكية ، المشاريع الاستثمارية، التمويل، السياسة الاقراضية.

## Abstract

The objective of this study is to highlight the importance of bank loans in financing projects that represent the most important investments. Under this financing, the objectives of the enterprises are achieving profits and continuity, thus to achieve the goals of economic development and financial balance. What we have learned from the applied study, is that the loans have a big role in activating the investments financed by the banks, as they pursue their own credit policy in the granting of loans, and undertake a careful analytical study to allow assessment and diagnosis of the financial status of the borrower institutions and forecast in the future, and this ensures projects success and shorten the time

**Key words:** Bank loans, investment projects, finance, lending policy.

## Résumé

L'objectif de cette étude est de souligner l'importance des emprunts bancaires dans le financement des projets qui représentent les investissements les plus importants. Dans le cadre de ce financement, les objectifs des entreprises sont la réalisation de bénéfices et la continuité, permettant ainsi d'atteindre les objectifs de développement économique et l'équilibre financier. Ce que nous avons appris de l'étude appliquée, c'est que les prêts ont un rôle important à jouer dans l'activation des investissements financés par les banques, dans la mesure où ils poursuivent leur propre politique de crédit en matière d'octroi de prêts et entreprennent une étude analytique minutieuse pour permettre leur évaluation et leur diagnostic. La situation financière des institutions emprunteuses et les prévisions pour l'avenir garantissent le succès des projets et réduisent les délais.

**Mots clés :** Prêts bancaires, projets d'investissement, finances, politique de prêt.

# فهرس المحتويات

إهداء

كلمة شكر

ملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

أ ..... مقدمة

## الفصل الأول: القروض البنكية

10 ..... تمهيد

11 ..... المبحث الأول : اساسيات حول القروض البنكية

11 ..... المطلب الأول : ماهية القروض البنكية

16 ..... المطلب الثاني :أهمية القروض البنكية

20 ..... المطلب الثالث :مصادر القروض البنكية ،خصائصها ووظائفها

25 ..... المبحث الثاني :أنواع القروض البنكية و خطوات منحها

25 ..... المطلب الأول : أنواع القروض البنكية

34 ..... المطلب الثاني :الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض

38 ..... المطلب الثالث:معايير واجراءات منح القروض

43 ..... المبحث الثالث:السياسة الرئيسية للاقراض

43 ..... المطلب الأول:مفهوم سياسة الاقراض

46 ..... المطلب الثاني :مكونات سياسة الاقراض

50 ..... المطلب الثالث :أسس سياسة الاقراض والعوامل المؤثرة فيها

55 ..... خلاصة الفصل

### الفصل الثاني : التأصيل النظري للمشاريع الاستثمارية

57 ..... تمهيد

58 ..... المبحث الأول: أساسيات حول المشاريع الاستثمارية

58 ..... المطلب الأول: ماهية الاستثمار

64 ..... المطلب الثاني: مفاهيم متعلقة بالمشروع الاستثماري

73 ..... المطلب الثالث: أنواع المشاريع الاستثمارية

80 ..... المبحث الثاني: دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية ومعايير تقييمها

80 ..... المطلب الأول: ماهية دراسة الجدوى

87 ..... المطلب الثاني: أنواع ومكونات دراسة الجدوى

96 ..... المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية

111 ..... المبحث الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية

111 ..... المطلب الأول: مفهوم التمويل وأهميته

119 ..... المطلب الثاني: خطوات التمويل ومحددات اختيار مصادره

124 ..... المطلب الثالث: طرق ومصادر التمويل

138 ..... خلاصة الفصل

### الفصل الثالث: دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

140 ..... تمهيد

141 ..... المبحث الأول: البنك الوطني الجزائري BNA وخدماته

141 ..... المطلب الأول: نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري BNA

144	المطلب الثاني: احصائيات عن البنك الوطني الجزائري وخدماته
147	المطلب الثالث: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري
	المبحث الثاني: مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية على مستوى البنك الوطني الجزائري
151	
151	المطلب الأول: انواع القروض المقدمة
153	المطلب الثاني: ملف القرض الاستثماري
154	المطلب الثالث: مراحل منح القروض
164	المبحث الثالث: دراسة قرض استثماري لدى البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 ....
164	المطلب الأول: تقديم ملف القرض
165	المطلب الثاني: الدراسة المحاسبية للمشروع
171	المطلب الثالث: الدراسة المالية للمشروع وتقييمه
176	خلاصة الفصل
178	خاتمة
	قائمة الملاحق
186	قائمة المراجع
196	الملاحق

قائمة الأشكال

والجداول

## قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول :

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
15	الفرق بين القرض والاعتماد	1-1
95	مكونات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة	1-2
135	مزايا وعيوب الأسهم العادية	2-2
136	مزايا وعيوب الأسهم الممتازة	3-2
148	توزيع موظفي وكالة تيارت	1-3
156	تطبيق نسبة الفائدة	2-3
160	صلاحيات منح القروض	3-3
165	الميزانية الافتتاحية	4-3
166	الميزانية التقديرية للسنوات الخمس القادمة	5-3
168	جدول حسابات النتائج	6-3
169	جدول الاهتلاكات	7-3
170	هيكل الاستثمار	8-3
171	مؤشرات التوازن المالي	9-3
173	النسب المالية	10-3

## قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال :

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
33	انواع القروض البنكية	1-1
42	إجراءات منح القرض وتحصيله	2-1
66	عناصر الانتاج	1-2
79	أنواع المشاريع الاستثمارية	2-2
108	شجرة القرار	3-2
110	أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية	4-2
124	قنوات التمويل المباشر	5-2
125	قنوات التمويل غير المباشر	6-2
137	مصادر التمويل	7-2
143	الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري	1-3
149	الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	2-3
157	تحديد مدة العقد	3-3
163	مراحل منح و تحصيل القروض	4-3

مقدمة

ان التغيرات التي يعرفها الاقتصاد العالمي والتطور الذي وصلت اليه الدول المتقدمة وما تحقق عنه من نمو اقتصادي جعل الدول النامية تدرك أن السبيل الوحيد للتنمية الاقتصادية هو اقامة المشاريع الاستثمارية لأنها تعد المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي وهذا ما يتطلب خلق جو عمل ملائم.

والاهتمام بالمشاريع الاستثمارية يعتبر من أهم النشاطات الاقتصادية بحيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية للدول، كما تساهم في تحقيق التوازن المالي وانعاش النشاط الاقتصادي و يترجم هذا الاهتمام في تسطير العديد من البرامج التي تصبو الى تنميتها، فالمشاريع الاستثمارية و ان تباينت بين البلد و الآخر للتركيبية الخاصة تبقى أداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويعد تمويل هذه المشاريع من أصعب العمليات لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة وبأقل التكاليف وكذا دراسته وتحليل المخاطر التي يمكن أن تعوقه، وتتم عملية التمويل بأسلوبين اما التمويل الذاتي أي تقوم المؤسسة بتمويل المشروع عن طريق التدفقات النقدية المحققة أو أرباح المؤسسة أو عن طريق التمويل الخارجي،

ومع تعدد مصادر التمويل لهذه المشاريع تبقى القروض البنكية المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه، الا أن قرار منح القروض أو قرار منح التمويل يكتسي العديد من المخاطر، لذا يتوجب على البنك اتباع الاجراءات والمبادئ الأساسية التي تجعل عملية الاقتراض تتم في شروط ملائمة للتقليل من المخاطر والحد منها.

لذا يعتبر القيام بدراسة جدوى المشاريع أمر لا بد منه لاتخاذ قرار استثماري رشيد ووضع هيكل تمويلي أمثل، حتى تسمح دراسة الجدوى باختبار صلاحية المشروع والامام بمختلف الجوانب المتعلقة بها، للوصول الى اتخاذ قرار حول قبول المشروع المقترح أو رفضه .

وقد عرفت الجزائر تغيرات كثيرة على مستوى ممارساتها ونشاطاتها الاقتصادية منها الجانب التمويلي للمشاريع الاستثمارية فأصبحت تعتمد في تمويل مشاريعها الاستثمارية على مصادر داخلية وأخرى خارجية وذلك باللجوء الى الاقتراض من مختلف الهيئات المالية كالبنوك التجارية .

وبناء على ماتقدم نلاحظ أن هناك علاقة بين المشاريع الاستثمارية والقروض البنكية على هذا الأساس تبرز ملامح اشكالية البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

### الى أي مدى تساهم القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟

وللإمام بالجوانب المتعددة لهذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما القرض وما هي المعايير المعمول بها لمنحه؟
- ما المقصود بالمشاريع الاستثمارية؟ وكيف يتم اختيارها؟
- ماهي أهم أساليب تمويل وتقييم المشاريع الاستثمارية؟ وماهي الأسس المعتمدة في منح الائتمان للمشاريع الاستثمارية؟
- ما مدى قدرة البنك محل الدراسة على توفير الموارد المالية الملائمة لاحتياجات المشاريع الاستثمارية ؟

### 1- فرضيات البحث: لتسهيل معالجة اشكالية البحث انطلقنا من الفرضيات التالية:

- القروض البنكية تبنى على أساس الثقة بين طرفي العقد ويتم منحها على أساس الضمانات فقط.
- كل القرارات الاستثمارية تتوقف على طرق وأساليب رياضية للتقييم المالي للمشروع وبالتالي لا بد من معرفة تطبيق هذه المعايير على المشاريع.

- حدود التمويل التي توفرها البنوك التجارية الجزائرية غير كافية لتلبية احتياجات المشاريع الاستثمارية.

2- أسباب اختيار الموضوع: ان اختيارنا لهذا الموضوع يرجع الى عدة اعتبارات موضوعية منها وذاتية

يمكن حصرها في النقاط التالية:

أسباب ذاتية: تتمثل فيما يلي:

- تم الاختيار بحكم التخصص المدروس (ادارة مالية)؛
- تم الاختيار بحكم دراسة سابقة متعلقة بالمنظومة المصرفية ورغبة في التعمق أكثر في هذا المجال؛
- امكانية البحث في هذا الموضوع بالاضافة الى الميل الشخصي للبحوث التي تعطى للموضوعات المتعلقة بالاستثمارات؛
- توفر المراجع الكافية لمواجهة هذا الموضوع .

أسباب موضوعية: تتلخص فيما يلي:

- الموضوع يعالج القروض التي يمكن للبنك منحها والتي يدر لها أهمية كبيرة في تمويل المشاريع التي تجد صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة من المصادر المختلفة.
- التطور الكبير الذي شهده دور المشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- صعوبة حصول المشاريع الاستثمارية على الأموال اللازمة من المصادر المختلفة.
- محاولة ابراز دور القروض في تمويل المشاريع الاستثمارية.

3- أهمية الموضوع:

- ✓ تكمن أهمية الموضوع في امكانية اعتباره موضوعا جديرا باهتمام الخبراء والباحثين .

✓ تتأتى أهمية موضوع البحث من الأهمية التي تكتسيها القروض البنكية في الحياة الاقتصادية سواء بالنسبة للبنك أو المقترضين وكذا الدور الذي تلعبه المشاريع الاستثمارية وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني.

✓ مساهمة الدراسة في إثراء المكتبات الجامعية بالمراجع

**4- أهداف البحث :** تهدف دراستنا لهذا الموضوع الى تحقيق مايلي :

✓ التعرف على القروض البنكية بمختلف أنواعها؛

✓ معرفة المشاريع الاستثمارية وأهميتها؛

✓ التعرف على مختلف مصادر التمويل ؛

✓ التعرف على أهمية القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية مع تحديد أهم الأسس والمعايير المتبعة لمنح الائتمان البنكي.

**5- منهج الدراسة:** من أجل الاجابة على الاشكالية سابقة الذكر والاحاطة بالموضوع من كل جوانبه

تم الاعتماد على مزيج من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي اللذان يمكنان من توضيح جوانب

الموضوع النظرية من خلال الوصف الدقيق للظاهرة محل الدراسة، أما في الجانب التطبيقي استعمل

منهج دراسة حالة .

**6- حدود الدراسة:** للاجابة عن اشكالية الموضوع والتوصل الى نتائج دقيقة حصرنا الدراسة ضمن

حدود على النحو التالي:

**الحدود الموضوعية:** تتجلى في قدرة البنك على تمويل المشاريع الاستثمارية التي ترقى الى المستوى

المطلوب.

الحدود المكانية: تمت الدراسة بمصلحة القرض- وكالة تيارت 540 - للبنك الوطني الجزائري.

الحدود الزمنية: كانت الدراسة لقرض استثماري ابتداء من سنة 2018 لمدة خمس سنوات مقبلة تقديرية.

7- أدوات الدراسة: بغرض الإجابة عن الإشكالية استخدمنا عدة أدوات منها:

❖ **البحث المكتبي:** من مراجع مشكلة من الكتب، المقالات و المنتقيات الدولية ، أطروحات دكتوراه ورسائل الماجستير.

❖ **المقابلات الشخصية:** عند اجراء دراسة حالة قمنا باجراء مقابلات شخصية مع اطارات البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت، وتلقينا بعض الوثائق والمنشورات المقدمة من طرفهم.

❖ **التشريعات والقوانين:** التشريعات والقوانين المنشورة في الجريدة الرسمية ذات الصلة بالموضوع .

❖ **البحث في شبكة الأنترنت:** والمتمثلة في المواقع الالكترونية الرسمية.

8- صعوبات الدراسة : من الصعوبات التي واجهتنا هي:

- سرية المعلومات ونقص الشفافية في المعلومات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية؛
- عدم كفاية البيانات و المعلومات اللازمة توفرها لاجراء الدراسة؛
- التكتم على المعلومات بالنسبة للبنك وذلك للحفاظ على سرية العمل وعدم تسريب معلومات تخص زبائنهم .

9- الدراسات السابقة: بعد المسح المكتبي لمختلف المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع لاحظنا أن هناك

مجموعة من الدراسات تناولت اشكالية قريبة من الاشكالية المطروحة في بحثنا ومن ابرز هذه

الدراسات

❖ **سعاد صدقي:** "دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية" دراسة حالة البنك الوطني الخارجي وكالة

جيجل رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة 2005-2006

الهدف من هذه الدراسة هو التعريف بالامكانيات السياحية الموجودة بالجزائر والوصول الى المكانة

التي يحتلها ضمن الاقتصاد الوطني ومعرفة الآفاق التي رسمت المشاريع السياحية وأساليب الدعم التي

ستحظى بها من قبل الدولة .

❖ **بوريدح صورية:** "دور البنوك التجارية في تمويل وتهيئة المؤسسات المصغرة" جامعة قسنطينة 2005

- 2006

الهدف من الدراسة أن مهما اختلف شكل الدعم لانشاء مؤسسة مصغرة فان تمويلها يستدعي تدخل

البنوك التجارية في ظل العولمة والمنافسة والبحث عن الاستخدامات الأكثر مردودية فالبنك يوجه جزء من

موارده لتلبية طلبات أصحاب المشاريع.

❖ **جاسر محمد سعيد الخليل:** "أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في

فلسطين" رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية فلسطين 2004" الهدف من الدراسة هو معرفة

السياسة الائتمانية وعلاقتها بالاستثمار الخاص كما سعت الدراسة الى غياب تأثير السياسة

الائتمانية للبنوك التجارية على الاستثمار الخاص في فلسطين وقد اعتمدت الدراسة على المنهج

الوصفي في الجانب النظري وأسلوب التحليل الاحصائي للدراسة التطبيقية.

ومقارنة بالدراسات السابقة والمذكورة سلفا كانت الاضافات أو الاختلاف بيننا وبينهم المتعلق

بدراستنا كالاتي:

✓ دراسة المشاريع الاستثمارية بصفة عامة دون التركيز على نوع معين من المشاريع

✓ كما كانت دراسة الحالة في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت.

حيث سنهتم في بحثنا بتوضيح دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية مبرزين في ذلك كيفية تمويل

المشاريع الاستثمارية بالقروض المصرفية.

### 10- هيكل البحث:

لمعالجة بحثنا هذا قمنا بتقسيمه الى ثلاث فصول وهي :

الفصل الاول جاء بعنوان القروض البنكية وهو يعتبر كمدخل لهذه الدراسة، حيث نتطرق في

المبحث الأول منه الى تحديد مفاهيم حول القروض البنكية، من خلال تعريفها، أهميتها، خصائصها

ووظائفها، أما في المبحث الثاني فخصصنا فيه أنواع القروض البنكية و خطوات منحها ذلك من

خلال عدة تصنيفات وكذا ذكر الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض، وفي المبحث الثالث

والأخير فيخص السياسة الرئيسية للاقراض، فتطرقنا الى تعريفها ومكوناتها وكذا أسسها والعوامل

المؤثرة فيها.

الفصل الثاني ويتعلق بالمشاريع الاستثمارية، وقد جاء فيه ثلاث مباحث، خصصنا المبحث الأول

لماهية المشاريع الاستثمارية بالتطرق الى تعريف المشاريع الاستثمارية، أهدافها و أنواعها، وفي

المبحث الثاني دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية ومعايير تقييمها في حين سنتطرق في المبحث

الثالث لكيفية تمويل المشاريع الاستثمارية، وذلك باعطاء مفهوم التمويل، خطوات التمويل ومحددات اختيار مصادره، طرق تمويل المشاريع الاستثمارية.

الفصل الثالث ويضم الدراسة الميدانية أي دراسة حالة لقرض استثماري لدى البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت، حيث اختص بتعريف البنك الوطني الجزائري بشكل عام وتعريف وكالة تيارت للبنك بشكل خاص، اضافة الى ذلك سنتناول الاجراءات والخطوات المتبعة لمنح القرض والمبحث الأخير تضمن دراسة تطبيقية ذات طابع تحليلي للجانب النظري لمشروع مبدئي والمتمثل في شركة ذبح و تجهيز لحم الدجاج.

# الفصل الأول

## القر و ض البتكية

### تمهيد:

تعتبر القروض البنكية أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد منها الجانب الأكبر من الإيرادات لذلك هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة، بل وأن هناك سياسات للاقراض تضمن سلامة ادارتها، ويقصد بالسياسة في هذا الصدد مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تضعها الادارة العليا لكي تقتدي بها مختلف المستويات الادارية عند وضع برامج واجراءات الاقراض ويسترشد بها منفذوالقرارات عند البث في طلبات الاقراض ويلتزم بها المنفذون عند دراسة تلك الطلبات وبعد اتخاذ قرارات بشأنها. ولكل ذلك خصصنا هذا الفصل للقروض المصرفية حيث تناولنا فيه ثلاث مباحث.

المبحث الأول: أساسيات حول القروض البنكية.

المبحث الثاني: أنواع القروض البنكية وخطوات منحها.

المبحث الثالث: السياسة الرئيسية للاقراض.

### المبحث الأول : اساسيات حول القروض البنكية

تلعب القروض البنكية دورا هاما في تحقيق التنمية بمختلف جوانبها وذلك لأنها الممول الرئيسي لكل المؤسسات الشخصية أو المعنوية التي تعاني من العجز المالي .

### المطلب الأول : ماهية القروض البنكية

يختلف مفهوم القرض من باحث الى آخر كل حسب تخصصه. وفيما يلي نستوضح اهم تعاريف القرض البنكي:

ان كلمة قرض لها عدة معاني تستعمل في الميدان المصرفي وهي: اعتماد، دين، تسليف، قرض.

وقبل التطرق الى مفهوم القرض يجب ان نفرق بين هذه المفاهيم<sup>1</sup> :

- **الدين:** وهو الذي يقع بدون ضمان مادي أو عيني، أي اذا عجز المدين عن تسديد دينه فان الدائن ليس له أي ضمانة لتعويض الدين الذي قدمه.
- **السلفة:** عبارة عن قروض تنشأ عن حسابات جارية بين البنك وعملائه حيث يحق للعميل الذي لديه حساب لدى البنك ان يسحب مبالغ أكبر من وديعته في حدود يتفق عليها مسبقا.
- **الاعتماد:** هو تعهد من قبل المصرف بالاقتراض ، فهو عقد بمقتضاه يضع المصرف تحت تصرف العميل مبلغا معيناً، يسحب منه متى شاء مرة او مرات خلال مدة محددة ، فاذا أوفى الدين يستطيع ان يسحب أيضا القروض.

<sup>1</sup> - هشام جبر، "ادارة المصارف"، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص 220.

### ➤ القرض اصطلاحا:

باللغات الاوربية أصل كلمة قرض "CREDIT" جاءت من الكلمة اللاتينية "

"CREDITUM" المشتقة من الفعل اللاتيني "CREDERE" الذي يعني "CROIRE"

أي يعتقد<sup>1</sup>.

### ➤ القرض لغة :

ائتمن فلانا فلانا: عده أي اعتبره أمينا وائتمن فلانا فلانا على كذا اتخذه أمينا عليه والائتمان هو ان تعد

أي تعتبر المرء أمينا أي جديرا برد الأمانة الى أهلها أي جديرا بالثقة.

### ➤ القرض بلغة القانون:

حسب المادة 68 من قانون المالية التكميلي الصادر في 16 جويلية 2003 والمتعلق بقانون النقد والقرض

90-10 عرفت عملية القرض بما يلي:

« تشكل عملية القرض كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف

شخص آخر أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي او الكفالة

او الضمان»<sup>2</sup>.

• القرض يعرف على أنه تسليف المال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين

أساسيين هما الثقة أولا، والمدة ثانيا.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - شاكرويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2000، ص 90.

<sup>2</sup> - مبروك حسين، "المدونة النقدية والمالية الجزائرية"، دار هومة، الجزائر، طبعة 2006، ص 23.

<sup>3</sup> - شاكرويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 90.

● القرض هو علاقة اقتصادية ذات شكل نقدي تحدث بموجب عقد يقدم فيه البنك أموال إلى المستفيد بهدف تمويل نشاطه الاقتصادي (الأعمال الاقتصادية) الذي يتعهد بالتسديد في وقت لاحق و دفع الفائدة المتفق عليها مقابل ذلك وأن يعيدها حسب الشروط (دفعات شهرية، سنوية) و معني ذلك أن يتنازل أحد الطرفين مؤقتا للآخر عن المال على أمل استعادته فيما بعد.

● هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية.<sup>1</sup>

➤ **وحسب تعريف PLEROY \***: القرض هو وضع تحت تصرف الغير رأسمال مع التزام باسترداده اما برأسمال نفسه أو مايعادله.

➤ **وكما يقول G. PETIT DUIT-AULIS**: في كتابه حول مخاطر القروض « منح البنك يعني منح الثقة واعطاء حرية التصرف من مال حقيقي مقابل وعد بالتسديد لذلك المال نفسه أو ما يعادله.»<sup>2</sup>

وحسب ما ورد في التعاريف السابقة نستنتج عناصر القرض التالية:

**عنصر الثقة:** وهي الثقة التي يمنحها المقرض للمقترض أو الدائن للمدين.

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 2000، ص103.

\* PLEROY ولد في 1964/08/29 ب روان بفرنسا عمره 55 سنة.

<sup>2</sup> - شاكروبي، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 90.

عنصر المدة (الزمن): وتمثل المدة التي تفصل بين تاريخ منح القرض الى غاية تاريخ استرجاعه، ويمكن أن تكون قصيرة، متوسطة أو طويلة وذلك حسب نوع القرض الممنوح.

عنصر المخاطرة: ويمثل احتمال عدم تسديد ما لدى العميل من ديون اتجاه مقرضه.

ولتوضيح معنى القرض أكثر لابد من التمييز بين القرض والاعتماد، فالقرض يعني تقديم مبلغ معين دفعة واحدة من قبل المصرف الى العميل، بينما الاعتماد فهو تعهد من قبل المصرف بالاقراض، فهو عقد بمقتضاه يضع المصرف تحت تصرف العميل مبلغا معيناً، يسحب منه متى شاء مرة او مرات خلال مدة محددة، فاذا أوفى الدين يستطيع ان يسحب أيضا القروض.

وفيما يلي أوجه الاختلاف بين الاعتماد والقرض نوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): الفرق بين القرض والاعتماد

القرض	الاعتماد
✓ المبلغ يسحب مرة واحدة وبمجرد تمام الاتفاق.	✓ المبلغ يوضع تحت تصرف العميل ويسحبه متى شاء (مدة محددة).
✓ الفائدة تسري على مبلغ القرض كله من تاريخ الاتفاق ولكل المدة.	✓ الفائدة تسري على المبالغ المسحوبة فقط ومن تواريخ سحبها.
✓ تسديد أي جزء من مبلغ القرض قبل مواعده لا يعطي الحق في السحب من جديد.	✓ في حالة سداد أي جزء يمكن سحب 85% من مقدار الجزء المسدد (سحب متكرر).
✓ التسديد يشمل كل المبلغ المتفق عليه مع الفوائد في موعد سداده.	✓ التسديد (أي الوفاء) ينصب على الرصيد المدين فقط.

المصدر: شاعر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2000، ص 93.

### المطلب الثاني: أهمية القروض البنكية

يعد الائتمان المصرفي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لماله من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة كما أن منح القروض يمكن البنوك من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتطوره ورخاء المجتمع الذي تخدمه، حيث تعمل القروض على خلق فرص العمل و زيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية و تحسين مستوى المعيشة ،

وتظهر أهمية القروض البنكية أكثر في النقاط التالية:

- تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته وأيضا القروض هي أحد محركات النشاط الاقتصادي<sup>1</sup> ؛
- تعتبر القروض البنكية المصدر الأساسي الذي يركز عليه البنك للحصول على إيراداته حيث أنها تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولهذا فإن البنوك تولي القروض المصرفية عناية خاصة ؛
- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك يشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد و العملات و ما في حكمها كمصدر للإيرادات و التي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك؛
- إن القروض المصرفية عامل أساسي و مهم لعملية خلق الائتمان و التي ينتج عنها زيادة الودائع و النقد المتداول (كمية وسائل الدفع) ؛
- تشكل القروض البنكية النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له، ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي سعى إلى

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، مرجع سبق ذكره ، ص104.

تحقيقها، ويتحقق ذلك نظرا لأن القرض بمفهومه العام يرتبط كشكل من أشكال الاستثمار المصرفي بأهم أصوله للبنك التجاري، كما يساعد القرض من خلال البنك التجاري أن يساهم بدوره في اقتصاد البلد، كما يعد ائتمان الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرا لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك التجاري إذا تجاوزت الحدود المعنية ولم يحسن القدرة في الحد منها<sup>1</sup>؛

- للقروض دور هام في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية و رفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج و تمويل المبيعات الآجلة؛
- تديروتنظيم الارباح مع امكانية البنك بالاحتفاظ بقدر من السيولة لمواجهة السحب من العملاء ؛
- تقوم القروض بدور فعال في زيادة الطاقة الانتاجية واهم وسيلة للبنك لاستثمار موارده المالية وعدم بقائها جامدة ؛
- يهدف الجهاز المصرفي عن طريق القروض الى تنمية السوق النقدية و ذلك بزيادة العرض من جانب الاوراق التجارية<sup>2</sup>؛
- يساعد القرض في استحداث قدرمن وسائل الدفع الى جانب النقود القانونية يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع ؛
- تلعب القروض دورا كبيرا في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد الانتاجية في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك او الانتاج ،

<sup>1</sup> - حمزة محمود الزبيدي، "ادارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، طبعة 2002، ص26 .

<sup>2</sup> - فليح حسن خلق، "النقود البنكية"، جدار للكتاب العلمي، عمان، الاردن، 2006، ص-ص: 276، 282.

- تساهم القروض في تحديد مستوى الدخل القومي النقدي، حيث انه من المتوقع ان ينخفض مستوى الدخل اذا كان معدل خلق الدين ( الائتمان) ضئيل ويرتفع اذا كان كبير<sup>1</sup>؛
- تعتبر القروض وسيلة لخلق القيمة المضافة خاصة في الدول الرأسمالية؛
- القروض تحد من الاستثمار الخاص عن طريق رفع سعر الفائدة وتشكل بذلك عنصر من عناصر الانكماش الاقتصادي؛
- الائتمان (القرض) يعتبر وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر و بالتالي فهو يلعب دور واسطة للتبادل ولاستغلال الاموال في الإنتاج والتوزيع اي واسطة لزيادة انتاجية راس المال<sup>2</sup>.  
و فيما يلي تبيان أهم ما يفعله القرض من جوانب ايجابية في النشاط الاقتصادي<sup>3</sup> :
- ❖ مواجهة التضخم والكساد وذلك من خلال التحكم في القروض فيما أن تكون لها سياسة انكماشية وإما سياسة توسعية؛
- ❖ تساعد القروض على الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل، ومنه تستخدم القروض في عمليات الادخار والإنتاج والتوزيع والاستهلاك؛
- ❖ تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم أساسا على العقود، الوعد بالوفاء؛

<sup>1</sup> - عبد النعيم مبارك، اسماعيل احمد الشناوي، "اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية"، الدار الجامعية الاسكندرية، 2001، ص102 .

<sup>2</sup> - شاكرا قزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سبق ذكره ، ص113.

<sup>3</sup> - عبد المطلب عبد الحميد "البنوك الشاملة عملياتها وادارتها" مرجع سبق ذكره ، ص1.

- ❖ تستخدم القروض كأساس لتنظيم عملية الإصدار النقود القانونية، فالبنك المركزي عندما يسرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر في النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة؛<sup>1</sup>
- ❖ أداة بيد الدولة للرقابة، تستخدمها في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها؛<sup>2</sup>
- ❖ منع الاكتناز فعن طريق القروض تتحول المبالغ المكتنزة الى قروض ؛
- ❖ إن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدّمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسن مستوى المعيشة؛
- ❖ تعمل القروض على الحد من البطالة وخلق فرص العمل ؛
- ❖ زيادة الدخل القومي وزيادة ارباح الانتاجية.

<sup>1</sup> - حمزة محمود الزبيدي، "إدارة الائتمان المصرفي و التحليل المالي"، مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

<sup>2</sup> - حمزة محمود الزبيدي ، المرجع السابق ذكره ، ص - ص: 29-30 .

### المطلب الثالث : مصادر القروض البنكية ، خصائصها ووظائفها

للقرروض البنكية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية إذ لها دور في تسوية المبادلات سواء الداخلية أو الخارجية وهي تمثل كذلك الجزء الأكبر من مكونات عرض النقود أو كمية وسائل الدفع ويمكننا تحديد مصادر القروض، خصائصها ووظائفها فيما يلي:

#### 1- مصادر القروض البنكية

يتكون النظام المصرفي من مجموعة المؤسسات المالية والنقدية وهي التي تقوم بعمليات التمويل، فهي التي تقوم بدور الوساطة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي وموارد هذه المؤسسات في منح القروض هي:<sup>1</sup>

#### 1-1- الوديعة:

تعد الودائع من أهم مصادر أموال البنك التجاري حيث تشكل نسبة كبيرة من إجمالي موارده. وهي تمثل مختلف الأموال التي يحصل عليها المصرف من الهيئات والأفراد والمشروعات المختلفة والإيداعات. وتظهر بعدة أنواع: ودائع جارية، ودائع ادخارية أو ودائع لأجل.

#### 1-2- الورقة المصرفية:

انتقلت الورقة المصرفية من الورق المتحول إلى ورق نقدي غير متحول الذي هو نوع من النقود أي قيمتها تعتمد على الثقة التي توضع فيها الورقة المصرفية وأصبحت وسيلة قرض عندما أصدرت على شكل خصومات بحيث لا تتداول إلا في فترة الخصم، ثم تسدد في أجل الاستحقاق.

<sup>1</sup> - عبد النعيم مبارك، اسماعيل احمد الشناوي، "اقتصاديات النقود والبنوك و الاسواق المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 254.

### 1-3- السوق النقدي والمالي:

فالغرض من هذه الأسواق هو التفاوض حول القرض بتقديم الزبون لطلب الاقتراض محددًا فيه مقدار قبول القرض الذي يريده وبعد مدة يصل هذا الزبون إشعار بقبول أو رفض طلبه ويتفاوض السوق النقدي على القروض الطويلة الأجل والتي تسدد في 5 سنوات.

### 1-4- الحساب البنكي:

وثيقة لكشف العمليات بين البنك والعميل وتتكون من مدفوعات ومسحوبات والفرق ما بين مجموعهما يمثل الرصيد الدائن أو المدين.

### 2- خصائص القروض البنكية

من الخصائص البارزة التي يتميز بها القرض ما يلي:

➤ **المبلغ:** يمثل قيمة القرض أو الاموال التي تمنح او يتضمنها القرض.

➤ **المدة:** هي الاجل اوالفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عامليه ويكون بعد نهايتها المستفيد

من القرض ملزما بالتسديد وهي تصنف الى 03 اقسام:

1- **المدة القصيرة :** لاتتعدى سنتين (18شهرًا حسب القانون الجزائري)

2- **المدة المتوسطة:** تتراوح ما بين 18شهرًا و 7سنوات.

3- **المدة الطويلة:** تتراوح ما بين 7سنوات على الاقل وعشرين سنة على الاكثر.

➤ **سعر الفائدة** : يعرف سعر الفائدة على انه اجرة المال المقترض او ثمن استخدام الاموال او العائد

على راس مال المستثمر وهو عائد الزمن عند اقتراض الاموال مقابل تفضيل السيولة.<sup>1</sup>

ويتركب معدل الفائدة من عنصرين اساسيين هما:<sup>2</sup>

**1- المعدل المرجعي**: هو المعدل الذي يحتسبه البنك على القروض الممنوحة لاحسن الزبائن.

**2- العمولات**: هي عبارة عن مجموع مايتقاضاه البنك نظير الاتعاب التي يتحملها عند القيام بعملية

القرض، ويتحدد مبلغ هاته العمولات بناءعلى العديد من العوامل هي:

● مرونة الطلب

● طبيعة القرض

● المنافسة

● درجة المخاطر

● تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الاعلى و الحد الادنى لقيمة القرض

➤ **الضمانات**: تتمثل في القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهن في حالة عدم قدرة

العميل على التسديد فالمؤسسة المقرضة تاخذ كل هاته القيم.<sup>3</sup>

➤ **طريقة السداد**: وهناك عدة برامج لعملية سداد القرض ومن اهمها:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - طاهر حيدر حيدر، "مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط2، 1997، ص61.

<sup>2</sup> - طاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2001، ص-ص:70-71.

<sup>3</sup> - صبحي تادرس قريصة، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1986، ص20.

<sup>4</sup> - شاكر قزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 28.

أ- برنامج باسعار فائدة ثابتة: فالمقرض يقوم بتسديد مبلغ الفائدة واقساط القرض الاصلي بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق.

ب- برنامج باسعار فائدة متغيرة: فيمكنها ان ترتفع او تنخفض حسب المؤشرات التي اعتمدت في تحديدها.

ج- تسديد القروض على مرحلتين : حيث يتم تسديد جزء هام دفعة واحدة باستعمال سعر فائدة ثابت، والجزء الاخر يتم دفعه باستعمال سعر فائدة متغير.

➤ طريقة صرف القرض واستهلاكه: ويجدد فيها هل سيتم دفع القرض دفعة واحدة او على دفعات وكيف يتم حساب الفائدة المستحقة.

➤ الهدف من القرض: ينبغي تحديد الهدف من القرض.

➤ فترة السماح: وتمثل في الفترة التي يسمح فيها للعميل بعدم تسديد اقساط الدين.

### 3- وظائف القروض البنكية

تتمثل وظائف القروض فيما يلي:<sup>1</sup>

أ/ وظيفة تمويل الانتاج: اذ تتطلب احتياجات الاستثمار الانتاجي في الاقتصاد أموالا كبيرة ولصعوبة تغطيتها بالادخارات الفردية، وجب اللجوء الى البنوك والمؤسسات المالية للحصول على قروض والذي اصبح ضروريا لتمويله وهنا تلعب الوساطة بين المدخرين والمستثمرين دورا في تسريع وتسهيل الاستثمار والإنتاج.

<sup>1</sup> - زياد رمضان، محمود جودة، "ادارة مخاطر الائتمان"، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، مصر، بط، 2008 ، ص-ص: 69-70 .

ب/ وظيفة تمويل الاستهلاك: تسمح القروض للأفراد الحاصلين عليها باقتناء السلع الاستهلاكية التي لا يستطيعون الحصول عليها بدخلهم الحالي مقابل دفع أجل لثمنها كما يعمل القرض الاستهلاكي على تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية وبالتالي زيادة مساحة السوق وحجم الانتاج والتوظيف ويتم سدادهما مستقبلا في شكل اقتطاعات من دخول الاشخاص المعنيين.

ج/ وظيفة تسوية المبادلات: تبرز اهمية هذه الوظيفة للقروض في كمية وسائل الدفع في المجتمع، فإضافة الى مكانة الودائع الجارية في مكونات العرض النقدي والذي يعبر عن الاستخدام الموسع للقروض في تسوية المبادلات وبراء الذمم حيث تتم وخاصة في الاقتصاديات المتقدمة تسوية المبادلات عن طريق الشيكات مع استعمال قليل للنقود اضافة الى خلق البنوك لنقود الودائع وادوات الائتمان الاخرى كأوراق مالية وكمبيالات والذي عمل على توسيع حجم المبادلات وتسريعها كل ما سبق ذكره من وظائف القروض تظهر أهميته في الاقتصاد خاصة في معرفة الدخل القومي، الاستثمار، الاستهلاك، الادخار.

### المبحث الثاني: أنواع القروض البنكية و خطوات منحها

تعتبر القروض أوجه استثمار الموارد المالية للبنك اذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المترتب عنها الجانب الأكبر من الإيرادات ونظرا لتعدد أنواع القروض أصبح من المنطقي أن يولي المسؤولون في البنك عناية خاصة لهذا النوع من الأصول بوضع الاجراءات التي يجب أن يمر بها القرض وكذا المعايير التي على أساسها يتم منح هذا القرض وذلك لضمان سداد أصل القرض وفوائده في مواعيد استحقاقها.

### المطلب الأول : أنواع القروض البنكية

هناك عدة تصنيفات للقروض وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة وسوف نتطرق الى اهمها.

#### 1- حسب النشاط

و يمكن تقسيمها الى الأنواع التالية:<sup>1</sup>

#### 1-1- قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:

هي قروض قصيرة المدة عادة ما تكون 18 شهرا وتقوم البنوك بتمويلها حسب طبيعة النشاط

أو الطبيعة المالية للمؤسسة المقترضة أو حتى الغرض منه.

هذا النوع من الائتمان يرتبط إما بحركات صندوق المؤسسة دائنا كان أو مدينا، أو بمستوى نشاطها

أو حتى بقدرتها على تحصيل حقوقها من الغير.

وينقسم هذا النوع إلى:

<sup>1</sup> - طاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 57-68 .

أ- قروض عامة: وهي التي تمول اجمالي الاصول المتداولة، وتلجأ له المؤسسة عند مواجهتها لمشاكل مالية مؤقتة، وتنقسم الى:

❖ **تسهيلات الصندوق:** تمنح للمتعاملين من أجل إعطائهم المرونة في نشاطهم وسد عجزهم المؤقت

في السيولة الناتج عن تأخر إيراداتهم عن نفقاتهم ويتم ذلك بقيام البنك بجعل حساب الزبون مدينا في حدود مبلغ معين.

❖ **الحساب المكشوف:** ونقصد به أن يترك البنك حساب العميل الذي يشهد عجزا في السيولة،

مدينا في حدود مبلغ معين ولمدة أطول نسبيا عندما يكون رأسماله العامل غير كافي، و يختلف الحساب المكشوف عن تسهيلات الصندوق من حيث مدة القرض وطبيعة التبادل.

❖ **قرض الموسم:** ونقصد به تقديم البنك قرضا لعميل يباشر نشاطا موسميا (إنتاج-بيع) وذلك

لتمويله وهنا يطلب منه تقديم مخططة التمويل.

❖ **قروض الربط:** تمنح للزبون الذي يحتاج سيولة من أجل تمويل عملية مالية مؤكدة ومؤجلة لظروف

معينة.

ب- **القروض الخاصة:** هذا النوع يمنح لتمويل اصل معين من الاصول المتداولة وينقسم الى:

❖ **تسيقات على البضائع:** يمنح الى العميل من اجل تمويل مخزونه مقابل ان يضعه محل رهن وهنا

يجب على البنك أن يتأكد من وجود البضاعة المرهونة ومواصفاتها واثبت أن منح مثل هذه التسيقات لتمويل الموارد الاساسية وخاصة في الجزائر أين يوجه لتمويل السلع المصنعة ونصف المصنعة.

❖ **تسيقات على الصفقات العمومية:** من أجل أن يباشر المقاول مشروعه المكلف به من طرف

السلطات العمومية، يلجأ إلى طلب التمويل اللازم من البنك نظرا لضخامة نفقات المشروع

وعجز السلطات عن توفيرها وتسمى بالتسيقات وتكون اما بمنح الكفالات لصالح المقاولين أو بمنح قروض فعلية.

❖ **الخصم التجاري:** هو ان يشتري البنك الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ استحقاقها ويحل

محلّه في الدائنية الى غاية هذا التاريخ، وهنا يحصل العميل على سيولة وفي المقابل يستفيد البنك من سعر الخصم أي المقابل الناتج عن الفترة الفاصلة بين مدتي تقديم وتحصيل قيمة الورقة.

و مبلغ الخصم = القيمة الاسمية للورقة × سعر الخصم.

وصافي الورقة = القيمة الاسمية - مبلغ الخصم.

ت- قروض بالالتزام: يتمثل في ضمان يقدمه البنك الى العميل حتى يستطيع الحصول على اموال من مصدر آخر واذا عجز العميل عن السداد يجبر البنك على التسديد ويكون اما:

❖ **الضمان الاحتياطي:** هو التعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الاوراق التجارية وقد

يكون شرطيا اذا حدد مانح الضمان شروطا معينة لتنفيذ الالتزام، وقد يكون غير شرطي اذا لم تحدد أية شروط.

❖ **الكفالة:** التزام مكتوب من البنك يلتزم فيه بتسديد دين عميله عند عجزه عن الوفاء ويحدد هنا مبلغ الكفالة ومدتها.

❖ **القبول:** التزام البنك بالتسديد مكان زبونه.

ث- القروض المقدمة للأفراد: هي قروض ذات طابع شخصي، وهدفها تمويل نفقات الاستهلاك

الخاصة بالافراد مثل: بطاقات الائتمان والتي تستعمل في تسديد المشتريات الشخصية للافراد دون

استعمال النقود، وهذا النوع من القروض لا يزال في بدايته في الجزائر ولم تستطع البنوك بعد تطويره لكي يرقى درجة الممارسة الشاملة.

### 1-2- قروض مقدمة لتمويل نشاطات الاستثمار

إن عمليات الاستثمار تختلف عن عمليات الاستغلال من حيث الطبيعة والمدة والغرض ولذلك فهي تستلزم طرق تمويل تتناسب معها.

نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تباشرها المؤسسات لمدة طويلة من أجل الحصول على وسائل الإنتاج أو العقارات<sup>1</sup>. فهي عبارة عن اتفاق حالي للحصول على عوائد وأرباح مستقبلا، وهذا الربح هو الضمان لتسديد القرض، وتنقسم الى:

#### أ- عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات: ونجد فيها<sup>2</sup>

❖ قروض متوسطة الأجل: مدتها لا تتجاوز سبع سنوات، موجهة لتمويل العمليات الرأسمالية للمشاريع كسواء الآلات لزيادة النشاط - تعديلات في العملية الإنتاجية، وقد تكون قابلة للتعبئة أي تخصص لدى البنك المركزي مقابل أن يحصل البنك التجاري على سيولة في انتظار حين استحقاق القرض، أو غير قابلة للتعبئة: لا يمكن خصمها لدى البنك المركزي.

❖ قروض طويلة الأجل: تتجاوز مدتها سبع سنوات توجه الى تمويل المشاريع السكنية أو الزراعية أو الصناعية.

وبقاء فكرة القرض وتغير طبيعة العلاقة التمويلية فقط بين البنك والمقترض، ظهر القرض الإيجاري.

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة عملياتها وادارتها"، مرجع سبق ذكره، ص 114.

<sup>2</sup> - طاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 73-74.

ب- القرض الإيجاري: هو عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تاجر مؤهلة قانونياً، وذلك بوضع آلات أو معدات أو أي أصول مادية أخرى بحوزة المؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى ثمن الإيجار.

يتميز هذا النوع من القروض بما يلي:

- المؤسسة المستأجرة غير مجبرة على انفاق المبلغ الكلي للاستثمار دفعة واحدة بل على عدة دفعات؛
- ملكية الأصل تعود للمؤسسة المستأجرة حتى نهاية العقد؛
- في نهاية العقد أمام المؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات: إما طلب تجديد العقد، وإما ان تشتري نهائياً الأصل بالقيمة المتبقية، وإما ان ترجع الأصل للمؤسسة المؤجرة.

ومن أنواع القرض الإيجاري:

### 1. حسب طبيعة العقد:

- ❖ **ائتمان إيجاري مالي:** ويتم بنقل كلي للحقوق والالتزامات والمنافع والمساوى والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل إلى المستأجر ومدة العقد كافية لكي يسترجع المؤجر كل نفقاته ويستفيد من مكافأة استثمار تلك الأموال.
- ❖ **ائتمان إيجاري عملي:** ويتم بنقل جزئي للحقوق والالتزامات والمنافع والمساوى والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل إلى المستأجر ومدة العقد لا تكفي المؤجر لاسترجاع كل تكاليفه ما يجعله ينتظر إلى فترة أخرى وذلك ببيع الأصل أو تجديد عقد الإيجار.

2. حسب موضوع التمويل: ونجد:

❖ ائتمان إيجاري للأصول المنقولة: يمول الأصول المنقولة كالتجهيزات والأدوات والتي تعد

ضرورية لممارسة نشاط المؤسسة.

❖ ائتمان إيجاري للأصول غير المنقولة: ويتعلق الأمر بالمباني المشيدة أو قيد التشييد.

### 1-3- قروض مقدمة لتمويل التجارة الخارجية

تكون هذه القروض مرتبطة بتدخل البنوك في التسوية المالية في علاقات ناشئة عن التجارة الدولية، وتسمى بالاعتماد المستندي الذي يحل المشاكل المرتبطة بالمستورد والمصدر أثناء تعاملهم المباشر والمتمثلة في تجميد مبلغ مالي، تجميد مقابل بضاعة، نزاعات تتعلق بعدم تطبيق شروط العقد، فهو يمثل بذلك ضمانات للطرفين، فالاعتماد المستندي اعتماد مقابل بضاعة ينتظر استلامها ويتعهد البنك بالدفع نيابة عن الزبون و يكون قصير الأجل.<sup>1</sup>

### 2- حسب الغرض الموجه له

و يمكن تقسيمها الى الأنواع التالية:<sup>2</sup>

1-2- قروض استهلاكية: وهي القروض التي تسمح بالحصول على سلع شخصية الاستهلاك او حتى

تسديد مصروفات غير متوقعة والتي يعجز المقترض بدخله الحالي تغطيتها وترفق بضمانات: شخصية

- اذونات - أوراق مالية - رهن عقاري - إخضاع المقترض لمراقبة البنك. ويتم الوفاء بها اما بدخل

المقترض المستقبلي او بتصفية ممتلكاته.

<sup>1</sup> - طاهر لطرش، " تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 113.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة عملياتها وادارتها"، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 114 - 115.

**2-2- قروض إنتاجية:** وهي القروض التي توجه الى المؤسسات التي تسعى الى تكوين أصول ثابتة:

مباني - أراضي.. الخ أو إلى تعزيز إمكانياتها الإنتاجية بتمويل المصانع بالمواد الخام يتميز هذا النوع من القروض بسيولته الذاتية.

**2-3- قروض تجارية:** وهي القروض التي توجه لتمويل النشاطات التجارية ذات الطابع الموسمي للمزارعين

والمنتجين والتجار ذات الاجل القصير. هذا النوع ملائم لطبيعة نشاط البنوك التجارية لذا تعتمد كثيرا وتقدمه مقابل ضمانات كالسندات او بتعهد المقترض برد قيمة القرض عند استحقاقه بالإضافة الى ضامين آخرين او كمبيالات مسحوبة على عملاء المقترض.

**2-4- قروض استثمارية:** وهي القروض التي توجه الى البنوك والشركات الاستثمارية حتى تغطي مصاريف

اكتسابها في السندات والأسهم وتأخذ شكلين: قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل. كما تمنح للأفراد لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية.

وفي كل الحالات السابقة يأخذ القرض جزء من قيمة تلك الأوراق المشتراة وإذا ما انخفضت قيمتها السوقية فسيطالب البنك صاحبها بالتغطية النقدية لذلك الفارق، وإذا امتنع عن ذلك فسيبيع البنك الاوراق المرهونة لديه ليحصل قيمة القرض.

### 3- حسب الضمانات:

و يمكن تقسيمها الى:<sup>1</sup>

**3-1- قروض برهن:** فيلتزم العميل بتقديم احد الاصول كضمان لسداد القرض، وهنا يجب ان

تتجاوز القيمة السوقية للأصل قيمة القرض.

<sup>1</sup> - منير إبراهيم هندی، "إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات"، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، ط3، 1996، ص211.

3-2- قروض بدون رهن: فيمنح القرض مقابل جدية المقترض والتزامه بالاتفاق والذي يتمتع

بمركز مالي قوي وكذلك العملاء الذين يحتفظون بودائع لدى البنك المقرض.

4- القروض حسب درجة الخطر

وتصنف الى:

4-1- قروض رديئة: يتخلف صاحبه عن تسديده في وقته المحدد كلياً او جزئياً، وينجم عنه نوعين

من الخطر:

• الخطر المحسوب: تعده الادارة وتقيس احتمال حدوثه وعلى اساسه تحدد سعر الفائدة.

• الخطر غير المحسوب: ناتج عن تغيرات غير متوقعة وغير متنبأ بها كالتضخم.

4-2- قروض جيدة: يسدها صاحبها في ميعاد استحقاقها وحسب درجة الخطر، وهنا نشير إلى:<sup>1</sup>

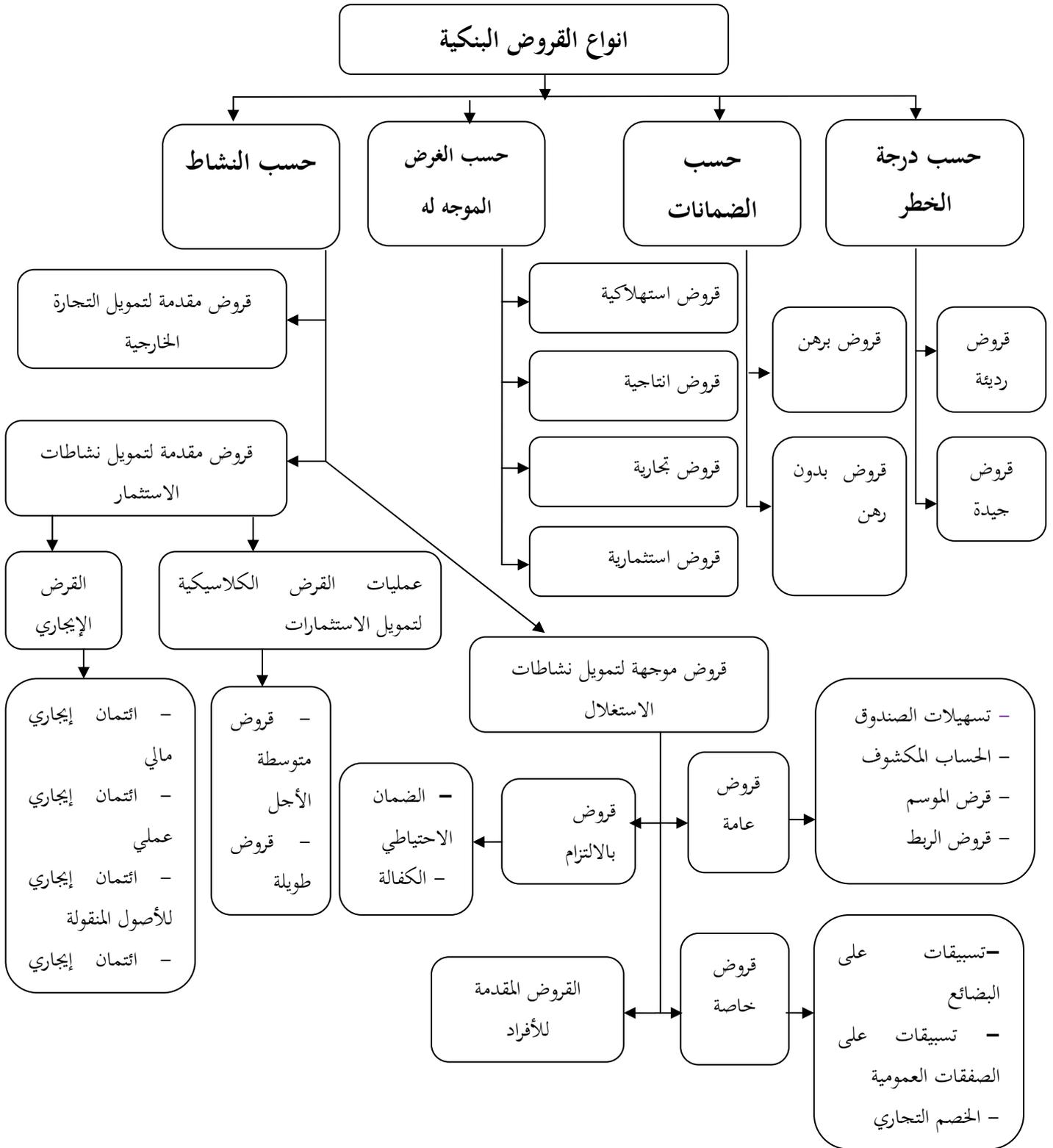
المخصص الاحتياطي ضد خطر الائتمان

= خطر عدم السداد

متوسط قيمة الائتمان السنوية

<sup>1</sup> - الدسوقي حامد أبو زيد، "ادارة البنوك"، مركز جامعة القاهرة ، مصر، ص 350.

الشكل رقم ( 01-01 ) : انواع القروض البنكية



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على المعلومات السابقة.

### المطلب الثاني: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض

يقوم المختصون في البنوك بإجراء فحص حول طلبات القروض، وذلك من أجل اتخاذ قرار الرفض أو القبول، ويتم هذا الفحص على أساس اعتبارات يمكن النظر إليها كمبادئ أساسية للاقراض والتي لها علاقة مباشرة بطلبات البحث، وعادة ما تكون البنوك حريصة وحذرة من عملية منح القروض للعملاء على اختلاف أنواعهم لاختيار أحسنها بغية التقليل من مخاطر عملية منح القروض كخطر عدم الدفع الذي يؤثر على مستوى الأرباح والمساهمين فيه ويزعزع ثقة المودعين ويقلقهم على سلامة الأموال، وسنبرز أهم تلك الاعتبارات كما يلي:<sup>1</sup>

#### 1- سلامة القروض

القرض المصرفي هو نتيجة منح الأموال أو قيدها في المقرض (المدين) مقابل وعد كتابي بالسداد حسب شروط يتفق عليها، ولا يمنح البنك القرض الا عندما يثق من سلامة وقدرة الزبون على الوفاء (الدفع) وهذا دائما حسب الشروط المتفق عليها، ومهما بلغت درجة الحرص والحذر فان هذا لا يمنع من الوقوع في المخاطر، حيث أنه في كل قرض قد تنشأ بعض الخسائر، لذلك يجب على البنك تجنب المخاطر التي لا مبرر لها لأن خسارته في الاقراض تعني قلة أرباحه.

#### 2- سيولة القرض

عندما نقول السيولة تتبادر الى الأذهان مباشرة توافر البنوك على القدر الكافي من الأموال السائلة أي النقدية والاستثمارات القابلة للتحويل نقدا، اما بالبيع أو بالاقتراض من البنك المركزي بضمائها من أجل تلبية طلبات السحب دون تأخير، وعندما نقول سيولة القروض فيقصد بها سرعة دوران القروض،

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة عملياتها وادارتها"، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 105-110.

ويترتب على قصر آجال استحقاق القروض وصغر الفترة من تاريخ عقد القرض وتاريخ استحقاقه ومن ثمة سرعة دورانه، فسيولة القروض تنشأ في ثلاث حالات :

### القروض القصيرة الأجل ذات السيولة الذاتية:

فالقروض التي يتم سدادها من عملية إنتاجية يبيع بأموال مقترضة تعتبر ذات سيولة ذاتية ،حيث أن القرض يتم سداده بمجرد انتهاء فترة الانتاج وبيع السلعة المنتجة.

### القروض مقابل أوراق تجارية:

مثل الكمبيالات تتمتع بالسيولة لأن البنك يمكنه إعادة خصم هذه الأوراق لدى البنك المركزي بشرط مطابقتها للشروط التي يحددها .

### القروض المضمونة بأوراق مالية:

حيث يمكن بيعها اذا ماتعسر المقترض عن السداد وبذلك يضمن البنك الحصول على أمواله.

### 3-التنوع

عندما يوزع البنك قروضه على العملاء يجب أن لا يقتصر على نوع معين من المقترضين في نشاط اقتصادي مماثل و انما يجب أن توزع القروض على مختلف الصناعات والأنشطة التجارية المتباينة، ويقصد بالتنوع أيضا عدم تركيز الاقتراض على مناطق معينة، اذ يستحسن توزيع القروض على نطاق جغرافي

واسع ان أمكن، ويتميز هذا التنوع الشامل بتقليل المخاطر وتمكين البنك من استعمال الأموال على مدار السنة.<sup>1</sup>

### 4- طبيعة الودائع

هناك أنواع عديدة من الودائع ويعتبر البنك المسؤول على زرع الثقة في نفوس المودعين، وهذه المسؤولية تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال، وتحديد طبيعة الودائع الموجودة لدى البنك مسؤولية محتملة في أي وقت، اتجاه مودعيه على سبيل المثال : اذاكبرعدد حسابات الودائع وصغرت قيمتها تمكن البنك من التوسع في الاقتراض.

### 5- القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي

توضع في غالب الأحيان قيود قانونية تحد من نشاط البنوك في منح القروض، ويمكن أن تشمل هذه القيود الحدود القصوى للقروض الممكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد، ويتم تحديدها على أساس نسبة مئوية من رأس مال البنك واحتياطياته.

### 6- سياسة مجلس الادارة

يقوم مجلس ادارة البنك بتحديد السياسة العامة للاقراض وابرار أنواع القروض التي يمنحها البنك وآجال السداد والضمان الممكن قبوله والقيمة التسليفية للضمان، وسلطة المديرين في منح القروض واعطاء لجنة القروض، ويراقب مجلس الادارة هذه السياسة الموضوعية.

<sup>1</sup> - مهند حنا نقولا عيسى، "ادارة مخاطر المحافظ الائتمانية"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص-ص: 46-47.

### 7-الدورات التجارية

تقوم البنوك بتغيير سياستها الائتمانية خلال الدورة التجارية في فترتي الانتعاش والكساد، ففي فترة الانتعاش(الرخاء) توسع البنوك في منح الائتمان نظرا لحاجة المقترضين اليه، ولتفاءل الجميع في ارتفاع الأرباح ضنا منهم أن ما يجري حولهم هو الوضع الطبيعي وعدم الشك بأن هناك حد لهذا التوسع، فكلما زاد النشاط زادت الحاجة للائتمان لتمويل النشاط المتزايد، أما في فترة الكساد حيث تقل الحاجة الى القروض بشكل واضح نجد لدى البنوك موارد مالية كبيرة وغير مستغلة ولا تحقق منها أي ربح من خلال هذه الفترة.

### 8-مصادر الوفاء بالقروض

يهتم المقرض دائما بمعرفة مصادر الأموال التي تمكن المقترض من سداد الدين في الوقت المحدد ولا يعني أن المقرض لا يرجع اليه في حالة العجز على السداد وفيما يخص القرض الغير مضمون فبالرغم من أن المركز النقدي هو الضمان الحقيقي للقرض، قد يتم الوفاء من مصادر أخرى غير مكونات المركز النقدي.

وتتلخص مصادر الوفاء بالقروض المضمونة وغير مضمونة من المقترض فيما يلي:

- ✓ تحويل الأصول الى نقد اما ببيع أوراق مالية أو أصل من الأصول لسداد قيمة القروض أو تحصيل أوراق قبض وديون.
- ✓ الدخل وزيادة رأس المال وذلك عن طريق ادخار جزء من الأرباح أو الدخل أو اصدار أسهم جديدة للبيع.
- ✓ الاقتراض وينشأ من حاجة بعض المشاريع الناجحة التي حققت أرباح الى الاقتراض على الدوام لاتمام المشروع، ودورة الانتاج وتوليد الدخل ويعرف هذا النوع بقرض مشاركة البنك.

### المطلب الثالث: معايير واجراءات منح القروض

تمر عملية منح القرض عبر عدة مراحل وفقا لمجموعة من الإجراءات والمعايير فبمجرد أن تقدم المؤسسة أو الزبون طلب القرض فإن البنك يقوم بدراسة دقيقة لملف القرض ولصعوبة هاته الأخيرة يجب أن تكون هناك علاقة مستمرة أو قوية بين البنك والمؤسسة أثناء او بعد عملية دراسة ملف القرض.

#### 1- معايير منح القروض

حيث تقوم على تقييم قدرة العميل على تسديد أصل القرض والفوائد الى البنك في المواعيد المحددة والمتفق عليها حيث يعتبر تقييم هذه القدرات من اهم هذه الخطوات التي ينبغي أن يتبعها مسؤول الائتمان لأنها الأساس الذي يعتمد عليها في تقييم القدرة على السداد وهناك خمسة عناصر أساسية لمنح الائتمان وهي:

#### 1-1- شخصية العميل: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني ويقصد

بشخصية العميل في هذا الصدد السمات التي تكشف عن رغبته في سداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة، فقد تكون قدرة العميل على السداد مؤكدة بينما رغبته في السداد غير مؤكدة، فالسمعة الحسنة للعميل هي محصلة عدد من الميزات الأمانة، الاجتهاد، الأخلاق والتي عند وجودها كلها تعبر عن شعوره بالمسؤولية تجاه تحمله التزاماته.<sup>1</sup>

#### 1-2- طاقة العميل (القدرة على التسديد): هي الاستطاعة ومقدرة العميل على الممارسة السليمة

لأعماله وسداد قرضه بأقساطه في مواعيدها ويعتمد هذا بناء على خبرة البنك في الحكم على العميل.

#### 1-3- الضمانات: يقوم العميل بضمان شخصي او عيني للبنك لتغطية بعض القصور في المعايير

<sup>1</sup> - عبد الغفارحنفي، عبد السلام أبو قحف، "تنظيم وإدارة البنوك"، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، بط، 2000، ص155.

الأخرى، فالهدف منها هو تحسين اوضاع القرض المقدم وحماية البنك من المخاطر<sup>1</sup>.

**1-4- رأس المال:** تشترط البنوك أن يكون لدى طالب القرض رأس مال كافي كضمان للقرض

وكذلك ملكية المقترض تستخدم كضمان للقرض في حالة تصفية الأموال.

**1-5- الظروف الاقتصادية:** ويقصد بها المحيطة بنشاط العميل ومدى تأثره بها، ذلك لأن التقلبات

الاقتصادية تتحكم الى حد كبير في منح الائتمان وربما تكون سببا في تغير مقدرة العميل على

الوفاء بالتزاماته، لذلك يجب الاهتمام بدراسة الدورات التجارية للعميل، وتتضمن كذلك

دراسة طبيعة المنافسة ومدى صعوبة اوسهولة دخول منافسين جدد مما يزيد في صعوبة تصريف

المنتجات أو بيع بأسعار منخفضة... الخ.<sup>2</sup>

### 2- اجراءات منح القروض

هناك عدة خطوات يمر بها القرض يمكن ايجازها في مرحلتين:

1) الخطوات المتخذة قبل اتخاذ القرار، 2) مرحلة اتخاذ القرار

### 2-1- الخطوات المتخذة قبل اتخاذ القرار<sup>3</sup>:

أ- الفحص الأولي لطلب القرض: يقوم البنك بدراسة لطلب العميل لتحديد مدة صلاحيته المبدئية

وفقا لسياسة الاقتراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب

<sup>1</sup> - محمد صالح الحناوي، "الإدارة المالية والتمويل"، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 272-273.

<sup>2</sup> - محمد كمال خليل الحمزاوي، "اقتصاديات الائتمان المصرفي"، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ط2، ص-ص: 159-160.

<sup>3</sup> - محمد صالح الحناوي، عبدالفتاح عبد السلام، "المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية"، الدار الجامعية، 1998، ص-ص: 279-280.

السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك، والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشأة وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها، وفي ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي اما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار من قبوله مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه.

**ب- التحليل الائتماني للقروض:** ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة امكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناء على المعلومات السابقة للبنك، ومدى ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة الى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

**ت- التفاوض مع المقترض:** بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه، كيفية صرفه، طريقة سداده، مصادر السداد، والضمانات المطلوب وسعر الفائدة والعمولات المختلفة.

ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتواصل الى تحقيق مصالح كل منها.

### 2-2- مرحلة اتخاذ القرار<sup>1</sup>:

تنتهي مرحلة التفاوض اما بقبول العميل التعاقد او عدم قبوله لشروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد قد يتم اعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن

<sup>1</sup> - ابراهيم منير هندي، "ادارة الأسواق والمنشآت المالية"، مركز دلتا للطباعة و التوزيع، الاسكندرية، 1999، ص164.

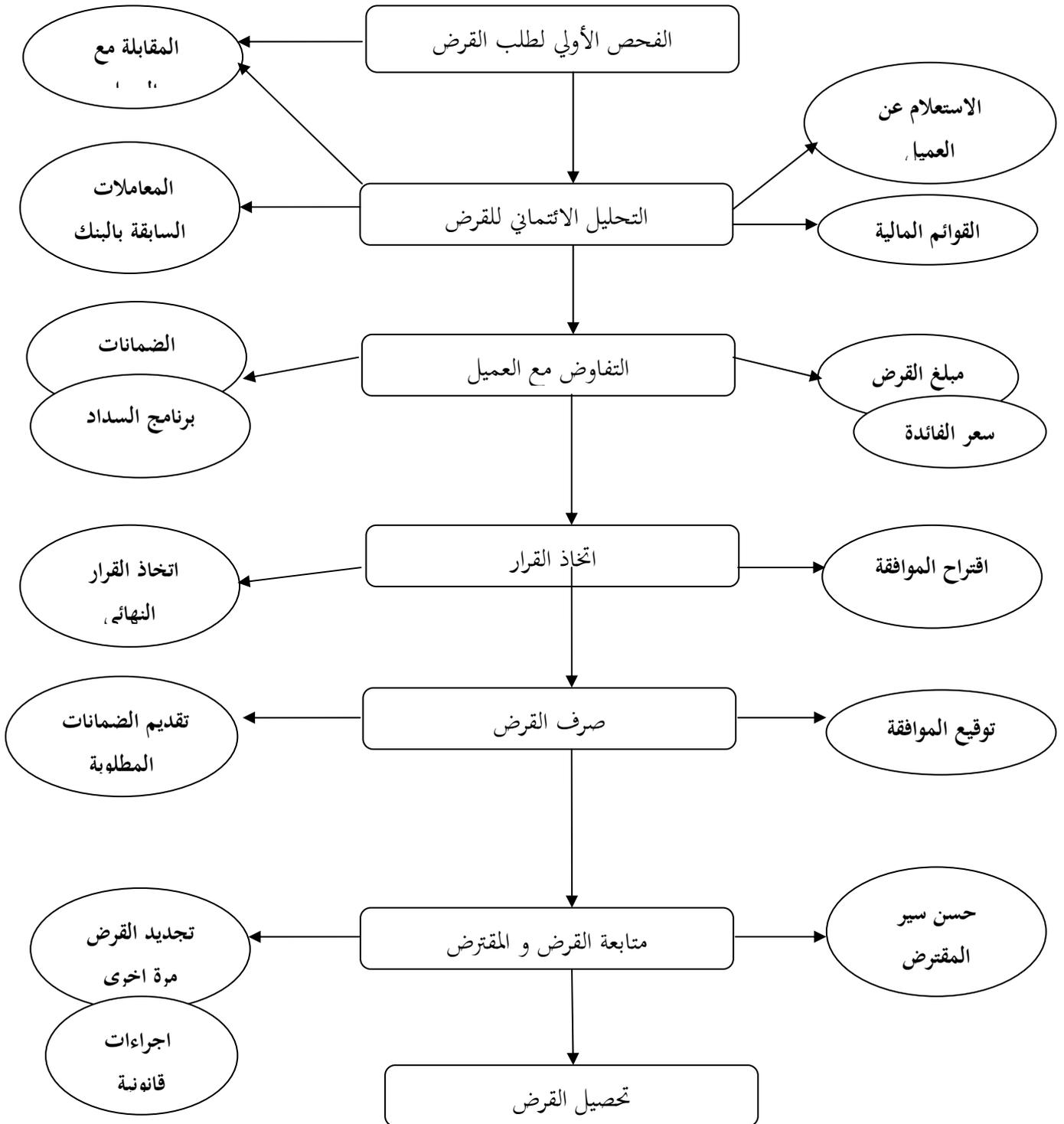
المنشأة طالبة الاقتراض، معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي، موقفها الضريبي، وصف القرض والغرض منه، الضمانات المقدمة، مصادر السداد وطريقته، ملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة الأخيرة والتعليق عليها، مؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية، الرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض. وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

1- **صرف القرض:** يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

2- **متابعة القرض والمقترضين:** الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الاجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

3- **تحصيل القرض:** يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك اذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة وهي الاجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى ولتجنب التأخير قد يتم ابرام اتفاق مع العميل يعطي بمقتضاه الحق في سحب قيمة الفوائد و أقساط القرض من الحساب الجاري للعميل عندما يحل تاريخ استحقاقها وقد يقتضي الأمر ارسال خطاب للعميل قبل تاريخ الاستحقاق لتذكيره بسداد مستحقات البنك.

شكل رقم ( 01-02 ): إجراءات منح القرض وتحصيله



المصدر: منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات"، المكتب العربي الحديث، ط3، 1996، ص

## المبحث الثالث: السياسة الرئيسية للاقراض

ادارة البنك كأى ادارة لتحقيق أهدافها تقوم برسم خطط تشمل برامج عملياتها خاصة فيما يتعلق بالقروض، اذ ترسم سياسة موثقة لتنظيمها والتي تتكون من مجموعة من العناصر وتبنى على أسس منطقية.

### المطلب الأول: مفهوم سياسة الاقراض

لسياسة الاقراض مفاهيم مختلفة وأهمية كبيرة في منح القروض يمكن ذكرها كالاتي:

#### 1- مفهوم سياسة الاقراض

يمكن تعريف سياسة الاقراض بأنها:

- مجموعة القواعد والاجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها وأنها تمثل الاطار العام الذي يتضمن مجموعة من المعايير والأساسات والاتجاهات الارشادية، وبناءً على ذلك فان سياسة الاقراض في البنك يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الاقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة الى جميع المستويات المعنية بالنشاط الاقتراضي.<sup>1</sup>

- مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تحددها الادارة العليا لكي تهتدي بها المستويات الادارية عند وضع برامج واجراءات الاقراض ويسترشد بها متخذو مختلف القرارات عند البدء في طلبات الاقتراض ويلتزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبات وبعد اتخاذ قرارات بشأنها.<sup>2</sup>

1 - عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة عملياتها وادارتها"، مرجع سبق ذكره ، ص-ص:118-119.

2 - منير ابراهيم هندي، "ادارة الأسواق والمنشآت المالية"، مرجع سبق ذكره ، ص 135.

- عبارة عن سياسة مكتوبة معترف بها تتضمن مجموعة المعايير والشروط الارشادية تزود بها ادارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالادارة مما يمكنهم من العمل في شروط تجنبهم الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية أي سرعة التصرف بدون الرجوع الى المستويات العليا وفقا للموقف طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة اليهم.<sup>1</sup>

- عبارة عن اطار عام يحتوي على مجموعة من المعايير والأسس و الاتجاهات الارشادية التي تعتمد عليها الادارة المصرفية بصفة عامة وادارة القروض بصفة خاصة.<sup>2</sup>

- تعتبر من الخطط الاستراتيجية للبنك وتعتبر امتداد للخطة العامة للبنك وتتضمن هذه الخطة التي هي السياسة الاقتراضية، مختلف التوقعات و الاحصائيات الخاصة بالقروض.

- أنها الامام بحاجيات المجتمع وأسواق الائتمان التي يخدمها البنك أو يتوقع أن يخدمها لامداد النشاط الاقتصادي بالأموال بحيث يخدم التقدم الاقتصادي وفقا للسياسة المرسومة.

- كذلك عرفت بأنها تلك السياسة التي تمكن الوحدة المصرفية من تحقيق هدف الوفاء بالحاجيات الائتمانية بالمنطقة التي يعمل فيها وذلك بأقصى سرعة باستخدام الموارد المتاحة، سواءا كانت موارده الخاصة فقط أو موارده وتدفقات الفروع الأخرى.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو تحف، "تنظيم وادارة البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص135.

<sup>2</sup> - عبد الغفار حنفي، "الادارة المالية المعاصرة"، الدار الجامعية، بيروت و الاسكندرية، 1991، ص249.

<sup>3</sup> - محمد كمال خليل الحمزاوي، "اقتصاديات الائتمان المصرفي"، مرجع سبق ذكره، ص234.

### 2- أهمية سياسة الاقراض

يعني وجود سياسة اقراضية مكتوبة تقرب الاتجاهات المتباينة بما يساعد الأفراد في اتخاذ القرارات والتصرف داخل الاطار العام للسياسة بالاضافة الى كون هذه السياسة تشكل خطوطا عريضة للعاملين في هذا المجال، فلا بد أن تكون متماشية ومتناسقة مع الشروط الخاصة بتنظيم الائتمان ومتطلبات الأجهزة الرقابية على البنوك، وبذلك يتضح أن لهذه السياسة أثر على اتخاذ القرار، وهي ضرورية اذا أراد المصرف بلوغ أهدافه وخدمة البيئة التي يعمل فيها.

وتهدف سياسة الاقراض الى بلوغ أهداف في مقدمتها:<sup>1</sup>

- سلامة القروض التي يمنحها البنك؛
- تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرضي؛
- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الاقراض في كافة مراحلها.

<sup>1</sup> - رضا رشيد عبد المعطي، محفوظ أحمد جودة، "ادارة الائتمان"، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 209.

### المطلب الثاني: مكونات سياسة الاقراض

ان سياسة الاقراض على الرغم من اختلافها من بنك لآخر الا أنها تتفق فيما بينها بين جميع البنوك من حيث الاطار العام المكون لمحتوياتها ويمكن تحديد مكونات سياسة الاقراض فيما يلي:<sup>1</sup>

#### 1- تحديد الحجم الاجمالي للقرض:

ويقصد به اجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها للعميل الواحد، وعادة ما تتقيد البنوك في هذا المجال بالتعليمات والقواعد التي يضعها البنك المركزي.

#### 2- تحديد الضمانات التي يقبلها البنك:

عندما يقوم البنك بمنح قروض مقابل ضمان عيني فانه يراعي أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض والفرق بينهما يسمى الهامش، وعادة تختلف نسبة الهامش على الضمانات المختلفة من بنك لآخر وذلك في ضوء القواعد الاسترشادية التي يضعها البنك المركزي في هذا الشأن، ويرجع هذا الاختلاف الى اختلاف تلك الضمانات من حيث سهولة التعريف، ثبات القيمة السوقية، ومدى قابليتها للتلف وغيرها من العوامل، ويراعى في الضمانات عدة اعتبارات أخرى مثل وجود سوق السلعة، محل الضمان، وعدم القابلية للتلف بسهولة، وامكانية تخزينها بتكلفة معقولة، وسهولة الجرد وألا يكون قد سبق رهنها ويبقى الهامش دائما موجود لأن المبلغ المستحق للبنك ليس فقط قيمة القرض وفوائده بالاضافة الى أن هناك دائما احتمال تخفيض قيمة الضمان اذا ما اضطر البنك لبيعه.

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة عملياتها وادارتها"، مرجع سبق ذكره، ص 123.

### 3- تحديد تشكيلة القروض:

هناك أنواع من القروض تتسم بمخاطرة عالية وعائد مرتفع وهناك قروض تتضمن عائد منخفض بدرجة مخاطرة منخفضة وعليه فان ادارة الائتمان ملزمة باجراء تنويع في محفظة الائتمان لكي تحقق أكبر توزيع للمخاطر التي تتعرض لها، وترجع أهمية تحديد أنواع القروض أيضا الى الارتباط المزدوج من نوع القرض لكل طبيعة نشاط المقترض وطبيعة نشاط البنك.<sup>1</sup>

### 4- مستويات اتخاذ القرار:

ينبغي أن تحدد سياسة الاقراض المستويات الادارية التي يقع على عاتقها البحث في طلبات الاقتراض بما يضمن عدم ضياع الادارة العليا في بحث قروض روتينية، وبما يضمن سرعة اتخاذ القرارات خاصة عندما تكون حاجة العميل الى الأموال عاجلة وحتى يتحقق ذلك عادة ماتنص سياسة الاقراض على حد أقصى للقرض الذي يقدمه على مستوى اداري، وفي جميع الأحوال ينبغي أن يحصل مدير ادارة الاقراض ولجنة الاقراض المختصة على تقرير دوري يوضح حالة القروض التي تم البحث فيها على كافة المستويات وذلك كنوع من المتابعة هذا وقد تنص سياسة الاقراض على معاملة القروض التي يتقدم بها كبار المساهمين وكبار المودعين معاملة خاصة وذلك بأن تحول تلك الطلبات الى مدير ادارة الاقراض أو الى لجنة عليا مختصة بصرف النظر عن قيمة القرض المطلوب.<sup>2</sup>

### 5- معايير أهلية العميل للاقتراض:

ويعني ذلك تحديد القواعد التي يتم بناءا عليها تقييم قدرة العميل على رد القرض والفوائد في المواعيد المحددة ومدى رغبته في ذلك ويعتبر هذا العنصر من أهم عناصر سياسة الاقراض حيث يتوقف عليه

<sup>1</sup> - حمزة محمود التريدي، "ادارة المصارف، استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمانات"، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ط1، 2004 ، ص69.

<sup>2</sup> - منير ابراهيم هندي، "ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات" ، مرجع سبق ذكره، ص217.

عنصر عملية الاقراض بأكملها من حيث امكانية استرداد البنك لأمواله من عدمه، والمقصود بقدرة العميل هنا قدرته على سداد القرض وفوائده من إيرادات نشاط هذا المقترض، وتشمل القواعد التي تحكم تقييم أهلية المقترض للاقتراض النواحي التالية:<sup>1</sup>

- سمعة العميل ؛

- مدى مكانة مركزه المالي؛

- مدى كفاية إيراداته لسداد القرض وفوائده.

### 6- تحديد تكلفة أو سعر الاقراض:

أي التكلفة الناتجة عن منح الائتمان سواء في شكل مصاريف ادارية وعمولات أو سعر الفائدة، و رغم تعدد الآراء الا أنه لا بد من توحيدها داخل المنطقة الواحدة وبصفة عامة يجب أن توضع معايير وأسس تعتمد على ادارة الائتمان لتقدير التكلفة بشكل يخدم كل من البنك والعملاء<sup>2</sup>

### 7- تحديد مستندات القرض:

قد تحدد سياسة الاقراض في البنك المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض وهذه المستندات وان كانت تختلف قليلا من بنك لآخر وفي نفس البنك من وقت لآخر فهي محددة. ويتضمن ملف القرض مايلي:<sup>3</sup>

✓ طلب منح الحصول على القرض ؛

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة عملياتها وادارتها"، مرجع سبق ذكره، ص 123.

<sup>2</sup> - عبد الغفار حنفي، "الادارة المالية المعاصرة"، مرجع سبق ذكره، ص 251.

<sup>3</sup> - عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، "ادارة الائتمان"، مرجع سبق ذكره، ص 142.

- ✓ الحسابات الختامية للعمل خلال عدة سنوات؛
- ✓ وثائق التأمين على العميل أو الأصول المقدمة كضمان؛
- ✓ عقد الشركة.

### 8- متابعة القرض:

في هذا الاطار تحدد سياسة الاقراض الاجراءات الواجب اتباعها، ليس فقط في منح القرض ولكن أيضا في متابعة القرض الذي يتم تقديمه لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد وتحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط والحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر، وأيضا الحالات الواجب تحويل الموضوع للقضاء والتناضي، وكيفية عرض وتبويب القروض المتعثرة على الإدارة العليا.<sup>1</sup>

### 9- اطار أو هيكل القروض:

يجب أن تتضمن سياسة الاقراض أبعاد أخرى مثل المدى الذي يقبله المقرض بالنسبة للضمانات وأنواعها وشروطها والعلاقة التنظيمية بين العميل والمصرف والاعتبارات الخاصة بالتزامات القروض التي توجد خارج بنود الموازنة، فهذه الالتزامات تمثل ترتيبات لعمل القروض في المستقبل يحصل منها المصرف على رسوم بالاضافة الى امكانية استخدامها لتخفيض المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.

<sup>1</sup> - عبد الحميد عبد المطلب، "البنوك الشاملة عملياتها وادارتها"، مرجع سبق ذكره، ص 124.

### المطلب الثالث: أسس سياسة الاقراض والعوامل المؤثرة فيها

سياسة الاقراض تقوم على أسس وقواعد معينة وتتأثر بعدة عوامل ويمكن ايضاح ذلك من خلال:

#### 1- أسس سياسة الاقراض

ان تشغيل الأموال الآتية من مصادر مختلفة هي الوظيفة الأساسية للبنك وبغرض تحقيق أهدافه الخاصة وتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية تعتمد سياسة الاقراض على مجموعة من الأسس والقواعد.<sup>1</sup>

#### 1-1- مبدأ الربحية:

تقوم البنوك على أساس هذا المبدأ بقياس كفاءتها وتحقيق الأرباح بالنسبة للبنك، ويعني أن إيراداته أكبر من تكاليفه.

وتشمل الإيرادات مايلي:

الفوائد الدائنة: وهي مجموع التسهيلات الائتمانية.

العمولات الدائنة: هي المقابل الذي تحصل عليه المصارف لقاء خدماتها للآخرين.

فروقات العملة الأجنبية: هي الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية .

عمولات أخرى: مثل عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، العوائد من خصم الكمبيالات.

أما التكاليف تتمثل في:

<sup>1</sup> - محسن أحمد الحضيبي، "الائتمان المصرفي"، مكتبة الأجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1987، ص112.

الفوائد المدينة: تعبر عن الودائع التي يقوم البنك بدفعها.

العمولات المدينة: هي التي يدفعها البنك الى المؤسسات الأخرى مقابل تقديمها خدمات للبنك نفسه.

المصاريف الادارية والعمومية: وتجدر الاشارة أنه على البنك اقتطاع نسبة معينة من صافي الأرباح في كل سنة في الحساب الاجباري، ويستمر في رأس المال.

### 1-2- مبدأ السيولة:

نقصد بمبدأ السيولة مدى قابلية أي أصل للتحويل الى نقود بأقصى سرعة وبأقل خسارة، وعلى مستوى البنك فهي قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في امكانية مواجهة طلبات سحب المودعين والاستجابة لطلبات الاقتراض.

وتعتمد السيولة على عوامل أهمها:

- مدى ثبات الودائع: أي لا يجوز للعميل سحب الودائع قبل موعد الاستحقاق.

- قصر مدة المساعدات البنكية الممنوحة: أي كلما كانت فترة القرض قصيرة كلما اطمأنت البنوك، لأن التغيرات والتقلبات تحدث في المدى البعيد.

### 1-3- مبدأ الأمان:

يعود ظهور هذا المبدأ الى ثقة ادارة البنك بأن كل القروض التي تمنحها للعملاء سوف يتم سدادها في الوقت المحدد، ويتم منح الائتمان للمقترض بالاعتماد على سمعة العميل التجارية، انتظام العميل في سداد الالتزامات هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن الضروري الاعتماد على كفاءة وخبرة القائمين على

المؤسسة المقرضة، ومدى نجاح أعمالها وكذا مكانتها في السوق، إضافة الى مركزها المالي وظروف عملها أي بصفة عامة كل ما يتعلق بالمحيط الداخلي والخارجي لطالبي القرض.

عموما تلجأ ادارة البنك لاتباع سياسة ابعاد العملاء الخطرين وذلك بوضع مجموعة من التدابير الصارمة في منح القروض خاصة عندما يكون الطلب على القروض أكبر من عرض البنوك، حيث تلجأ لفرض شروط تعجيزية كالضمانات الكثيرة مما يؤدي الى ابعاد كل العملاء الخطرين من حلقة طالبي القروض<sup>1</sup>.

### 2- العوامل المؤثرة في سياسة الاقراض

هناك مجموعة من العوامل المختلفة تؤثر في السياسة الاقراضية للمصارف يمكن عرضها كما يلي:<sup>2</sup>

#### 1- رأسمال البنك:

تتأثر سياسة الاقراض برأس المال لسببين مهمين هما:<sup>3</sup>

أ- يستخدم رأس المال والاحتياطات كحاجز لمنع تسرب خسائر القروض الى الودائع وعليه فكلما زاد رأس المال والاحتياطات كلما زادت قدرة البنك على تحمل المخاطر، كما يساعد رأس المال في اطالة أجل القروض لأنه والاحتياطات ليسو عرضة للسحب.

ب- الدورالنفسي لرأس المال لدى كل المودعين والمقترضين، حيث أن اعتقادهم بوجود رأس مال لدى البنك يحفزهم على مواجهة المصاعب الاقتصادية.

<sup>1</sup> - قيادية احمد، بن جامعة عبد الوهاب، "القروض المصرفية ودورها في التنمية الفلاحية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية،

تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017/2016، ص27.

<sup>2</sup> - شاكر القزويني، "محاضرات في النقود والبنوك"، مرجع سبق ذكره، ص112.

<sup>3</sup> - سعيد أنور سلطان، "ادارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ط2005، ص391.

### 2-الربحية:

في عملية الاقتراض يسعى البنك الى تحقيق أقصى ربح ممكن ولكي يتسنى له ذلك عليه بانتهاج سياسة اقراضية متساهلة تتمثل في فرض معدلات فائدة عقلانية.

### 3-استقرار الودائع:

فالبنك الذي يواجه تقلبات استثنائية في حجم ودائعه يضطر الى اتباع سياسة مالية متحفظة لتغطية هذه المتغيرات.

### 4-تنافس البنوك:

باختلاف البنوك وكثرتها تزداد المنافسة فيما بينهم لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء مع اغرائهم بتسهيلات ومزايا تختلف من بنك لآخر.

### 5-السياسة النقدية العامة:

فالبنك المركزي يشدد عندما تكون طلبات الاقتراض على أشدها ويخفف قيوده في فترات الركود الاقتصادي.

### 6-الظروف الاقتصادية العامة :

تؤثر هذه الظروف مباشرة على النشاط الائتماني للبنوك، اذ كلما كانت هذه الظروف مستقرة كلما كانت حافزا أكبر للبنوك للتسهيل في اجراءات منح القروض، وفي حالة العكس فستؤثر سلبا على نشاط البنوك مثلا في حالة التضخم.

### 7- حاجات المنطقة:

قد يضطر البنك في سبيل المساهمة في تنمية بعض المناطق الى التساهل في قروضه أملا في تطوير المنطقة لكي تزيد ايداعاتها وقروضها لديه في المستقبل.

### 8- قابلية موظفو المصرف:

كلما زادت خبرتهم وقدرتهم وتطورات تقنياتهم المستخدمة في مجال تسيير البنوك كلما زاد حجم القروض وزاد معها عدد العملاء لأنه باستخدام أفضل التقنيات وأحسنها تستطيع البنوك استقطاب أكبر عدد من المتعاملين في وقت قصير جدا.

### خلاصة

تلعب القروض المصرفية دور هام في تطوير الاقتصاد الوطني، كونها تساعد بشكل فعال في تداول الاموال بالشكل الذي يسمح بتغطية احتياجات الافراد والمشاريع، وبالتالي فهي تمثل وسيلة من وسائل تنمية المجتمعات.

وما يزال الاقتراض المصرفي من أحد أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك غير أنه يعتبر في ذات الوقت من أكثر الأحوال الاقتصادية حساسية لما له من أضرار على الاقتصاد الوطني اذا لم يحسن استخدامه.

وتقوم البنوك التجارية بوضع سياسات رئيسية للإقراض تدرس من خلالها جميع الجوانب المتعلقة بمنح القرض حتى تضمن تقديمه للمشروع الأكثر إنتاجية وربحية وبالتالي تضمن استرداده مع تحقيق هدفها الأساسي وهو الربح.

إن دراسة ملفات القرض تعتمد على أساليب وتقنيات دقيقة، تسمح للمكلف بها تحليل الوثائق المقدمة له عن طريق مجموعة من القوانين و العلاقات والحسابات التي تظهر له الوضعية المالية والمحاسبية الحقيقية لطالب القرض، كما أن النتائج المتوصل إليها تساعد البنك في اتخاذ القرار المناسب بقبول منح القرض أو رفضه.

# الفصل الثاني

النأ صيل النظرى للمشاريع الاستثمارية

### تمهيد:

إن تنمية اقتصاد بلد ما مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تدفق الأفكار الاستثمارية و كذا إنجاز المشاريع و استغلالها استغلالاً أمثل، كما أن المشروع يهدف إلى تعظيم أرباحه إلى أقصى مدى، ولكن قبل الشروع في إنجاز أي مشروع استثماري يجب أن يتوفر لدى المسؤولين القائمين على المشروع أو أصحاب رؤوس الأموال عدد من المعلومات حول بدائل مختلفة من المشاريع المتاحة لتقييمها و اختيار أفضلها ، لذا يكتسب موضوع تقييم المشاريع الاستثمارية أهمية كبيرة فهو يسبق القرارات الاستثمارية لترشيدها و تجنب الدخول في مشاريع فاشلة.

كذلك يجب أن تتوفر الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع، حيث تعتبر هذه الموارد الركيزة الأساسية لنموها و تطورها.

لذا سوف نتطرق من خلال هذا الفصل إلى المشاريع الاستثمارية حيث سنتناول فيه ثلاث مباحث :

المبحث الأول: أساسيات حول المشاريع الاستثمارية.

المبحث الثاني: دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية ومعايير تقييمها.

المبحث الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية.

### المبحث الأول: أساسيات حول المشاريع الاستثمارية

تعتبر المشاريع الاستثمارية العمود الفقري لأي تطور اقتصادي وما تزال تشكل حواجز وفرص هامة لدى المؤسسات والأفراد على حد سواء لامتلاك المزيد من المشاريع وخاصة المربحة منها بهدف تلبية حاجات وأهداف مشاريعها.

### المطلب الأول: ماهية الاستثمار

ان الفوائض النقدية للدخل سواء كانت لدى الأفراد أو المؤسسات أو المنشآت الخاصة والعامه هي المصدر الأساسي للاستثمار، فالمستثمر المحتمل هو الذي يزيد دخله عن استهلاكه، وبشكل عام على المستثمر اتخاذ القرار المناسب في ضوء الاقتراحات المعروضة والممكنة بهدف توفير عائد معقول يتناسب مع عنصر المخاطرة .

### 1- مفهوم الاستثمار

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين الآن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه ويمكن التعرض الى البعض منها:

- الاستثمار هو توظيف الأموال في المشاريع الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بهدف تراكم رأسمال جديد ورفع القدرة الشرائية أو تجديد وتعويض رأسمال قديم.<sup>1</sup>
- هو التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- كاظم جاسم العيسوي، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، دارالمنهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2005، ص16.

<sup>2</sup>- قاسم نايف علوان، "ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص29.

- الاستثمار هو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من اشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر.<sup>1</sup>
- تتعدد مفاهيم الاستثمار، فهناك الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي والاستثمار بالمفهوم المالي والاستثمار بالمفهوم المحاسبي ومفهوم الاستثمار في الادارة المالية.

أ- **المفهوم الاقتصادي للاستثمار:** هو عبارة عن تيار من الانفاق على السلع الرأسمالية الثابتة التي تؤدي الى خلق قيمة مضافة وتوفير مناصب عمل جديدة (اضافية).<sup>2</sup>

ب- **المفهوم المالي للاستثمار:** الاستثمار يشمل كل نفقة במקانها تحقيق عوائد أو يؤدي الى تقليص في النفقات كأن يتم انشاء تجهيزات تؤدي الى رفع حجم الانتاج أو تؤدي الى تقليص في نفقات اليد العاملة.<sup>3</sup>

ج- **المفهوم المحاسبي للاستثمار:** هو مجموعة الوسائل والقيم الثابتة المادية و المعنوية، المنقولة وغير المنقولة، التي حازتها المؤسسة أو أنجزتها بنفسها، ليس بغرض البيع أو التحويل وانما لاستعمالها كوسيلة استغلال دائمة.<sup>4</sup>

د- **مفهوم الاستثمار في الادارة المالية:** ينظر الى الاستثمار من هذا الجانب على أنه اكتساب الموجودات المالية أي توظيف الأموال في الأوراق والأدوات المالية .<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - كاظم جاسم العيساوي، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، مرجع سبق ذكره، ص16.

<sup>2</sup> - بريش السعيد، "الاقتصاد الكلي"، دار العلوم للنشر، الجزائر، ب ط، 2007، ص133.

<sup>3</sup> - حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، "تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 2013، ص06.

<sup>4</sup> - شبايكي سعدان، "تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 2002، ص47.

<sup>5</sup> - سيد سالم عرفة، "ادارة المخاطر الاستثمارية"، دار اليا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص15.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الاستثمار هو التخلي عن مبلغ حاضر وأكد على أمل الحصول على عوائد في المستقبل، أي الاستغناء عن استهلاك أكيد من أجل الحصول على استهلاك مستقبلي غير أكيد، وبالتالي فهو التضحية بمنفعة حالية قصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر.

### 2- قرار الاستثمار

لا بد أن تخضع عملية الاستثمار للدراسة والتحليل من أجل الوصول الى قرار استثماري سليم يمكن من خلاله تخفيف درجة المخاطرة، وإيجاد مستوى معين من الأمان للأموال المستثمرة .

### 2-1- مفهوم قرار الاستثمار:

يستند مفهوم قرار الاستثمار الى مبدأ الرشادة الاقتصادية، حيث من المفترض أن يتحلى متخذ القرار الاستثماري بالقدرة على حسن التدبير والتصرف في الموارد النادرة، أي عملية البحث في كيفية الاستخدام العقلاني أو الأمثل للموارد الاقتصادية، ونظراً لأهميته البالغة سوف نتطرق الى عدة تعاريف أبرزها: <sup>1</sup>

- القرار الاستثماري هو قرار تحويل الموارد المالية الى سلع ومنتجات و خدمات خلال زمن معين، ويمر بعدة خطوات أهمها تحديد البدائل الاستثمارية و اجراء عملية المفاضلة.
- القرار الاستثماري هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد، والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار.
- القرار الاستثماري هو قرار يؤدي الى تكاليف ثابتة اضافية وبمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع، وتتوقع الادارة من تنفيذه أرباح مستقبلية ولكنها أرباح غير مؤكدة الحدوث.

<sup>1</sup> - فيصل شياد، "تحليل متعدد المعايير لاختيار الاستثمارات"، دارالجلادوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014-2015، ص- ص:27-28.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن قرار الاستثمار هو عملية اختيار بديل واحد من بين بدلين أو أكثر والالتزام بتطبيقه من أجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف أبرزها تعظيم الأرباح خلال فترة زمنية معينة.

### 2-2- خصائص قرار الاستثمار:

ينطوي على عدة خصائص منها:<sup>1</sup>

- ✓ أنه قرار غير متكرر حيث كل المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى لا يتم القيام بها الا على فترات زمنية متباعدة؛
- ✓ ان قرار الاستثمار هو قرار استراتيجي يحتاج الى أداة للتطرق الى المستقبل؛
- ✓ يترتب على القرار الاستثماري تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها؛
- ✓ يحيط بالقرار الاستثماري جملة من المشاكل التي من الضروري التغلب عليها مثل ظروف عدم التأكد، وتغير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي، وكلها تحتاج الى أساليب علمية للتعامل معها؛
- ✓ يمتد القرار الاستثماري دائما الى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطر.

### 3- أهمية الاستثمار وأهدافه

للاستثمار دور كبير وأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك الى استراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل، فالاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبيهة دائمة، لذلك نجد أن الدول تسعى جاهدة لجذب وتطوير وترقية الاستثمارات لما لها من تأثير إيجابي على مختلف النواحي والأطراف.

<sup>1</sup> - حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، "تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية"، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 22-23.

### 3-1- أهمية الاستثمار

تظهر و تتجلى فوائد الاستثمار فيما يلي:<sup>1</sup>

- ❖ زيادة الانتاج والانتاجية مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وبالتالي تحسن مستوى معيشة المواطنين؛
- ❖ توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين؛
- ❖ توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة؛
- ❖ زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة؛
- ❖ توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والاداريين والعمالة الماهرة ؛
- ❖ انتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي؛
- ❖ يعد الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي والوسيلة الوحيدة الفعالة لتحقيق الأهداف التنموية للمجتمع ؛
- ❖ خلق مناصب شغل جديدة من خلال زيادة المشاريع الاستثمارية ؛
- ❖ تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يتعززه الاستقلال الاقتصادي الذي يؤثر بصورة مباشرة على استقلال القرار السياسي لها ؛
- ❖ يمكن المؤسسة من تحديث وسائلها الانتاجية.

<sup>1</sup> - شقيري نوري موسى وآخرون، "ادارة الاستثمار"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2012، ص 20.

### 3-2- أهداف الاستثمار

تتلخص أهم أهداف المستثمرين من الاستثمار بما يلي :<sup>1</sup>

- ❖ تأمين المستقبل ؛
- ❖ تحقيق تنمية مستمرة في الثروة مع عائد مقبول ؛
- ❖ حماية الأموال من انخفاض قوتها الشرائية نتيجة التضخم ؛
- ❖ تحقيق أكبر نمو ممكن للثروة ؛
- ❖ حماية الدخل من الضرائب ؛
- ❖ تحقيق عائد مرضي يساعد المستثمر على الاستمرار في مشروعه ؛<sup>2</sup>
- ❖ العمل باستمرار على زيادة العائد المحقق من الاستثمار وتنميته ؛
- ❖ المحافظة على قيمة الموجودات ؛
- ❖ توفير مستوى مناسب من السيولة لضمان تغطية متطلبات عمليات النشاط وكذلك العملية الانتاجية للمشروع الاستثماري ؛
- ❖ مواجهة احتمال زيادة الطلب و نمو الأسواق.

<sup>1</sup> - ماجد أحمد عطا الله، "ادارة الاستثمار"، داراسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2011، ص-ص:12-13 .

<sup>2</sup> - قاسم نايف علوان، "ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص-ص:35-36 .

### المطلب الثاني: مفاهيم متعلقة بالمشروع الاستثماري

لقد تعددت الآراء فيما يتعلق بتحديد معنى ومفهوم المشروع الاستثماري، فمعظم الاقتصاديين يركزون على مفهوم الاستثمار دون ذكر مفهوم المشروع الاستثماري ولذلك يكون من الصعب اعطاء مفهوم شامل وموحد للمشاريع الاستثمارية .

#### 1-تعريف المشروع الاستثماري

هناك عدة تعريفات للمشروع الاستثماري من بينها مايلي:

- 1- هو كيان تنظيمي مستقل يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج ومزج عناصر الانتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين بهدف انتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق لاشباع حاجات خاصة أو حاجات عامة خلال فترة زمنية معينة.<sup>1</sup>
- 2- هو مجموعة من العمليات التحويلية لمجموعة من عناصر الانتاج تكون فيه قيم مخرجاته تفوق قيم مدخلاته بفارق يعرف بعوائد العملية الانتاجية (عوائد الاستثمار) للمشروع.<sup>2</sup>
- 3- هو مجموعة كاملة من الانشطة والعمليات التي تستهلك موارد محددة، ينتظر منها مداخيل أو عوائد نقدية وغير نقدية.<sup>3</sup>
- 4- هو عبارة عن استثمار حقيقي لزيادة الطاقة الانتاجية أو المساعدة لزيادة الانتاج في المجتمع، وتلك الزيادة في الطاقة الانتاجية اما أن تكون بشكل سلعة أو منتج عادي مثل مشروعات الانتاج

<sup>1</sup> - عاطف وليم اندراوس، "دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ب ط، 2006، ص28.

<sup>2</sup> - قاسم ناجي حمدي، "أسس اعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مدخل نظري وتطبيقي"، الجزء الأول، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص15.

<sup>3</sup> - kamel hamdi, " analyse des projets et leur financement mprimises", salem, alger, algerie, 2000, p09.

الزراعي أو المشروعات الصناعية لانتاج السلع المختلفة أو أن تكون في شكل تقديم خدمات مثل مشروعات انشاء المستشفيات أو الجامعات، أو الطرق أو الموانئ أو المطارات.<sup>1</sup>

5- هو فكرة استثمارية متميزة فنيا واقتصاديا ولها ظروفها وملاساتها الخاصة، لاستثمار قدر من الأموال ويتحقق منها عائد اقتصادي واجتماعي، وحيث أنه لانشاء أي مشروع أو فكرة استثمارية يضحى الشخص ببعض احتياجاته في الوقت الحاضر مقابل الحصول على عائد أعلى من هذا الاستثمار وذلك يتحقق في المستقبل بعد انشاء وتشغيل المشروع.<sup>2</sup>

6- المشروع الاستثماري هو عبارة عن وحدة انتاجية أو تنظيم يؤلف بين عناصر الانتاج من أجل انتاج سلعة أو خدمة، ويتمتع بالاستقلال في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط القائم من أجله، ويظهر هذا الاستقلال في تحمل المشروع للربح أو الخسارة الناتجين عن هذا النشاط وقد يظهر في تمتع المشروع بالشخصية المعنوية.<sup>3</sup>

7- هو رابطة تعاقدية بين المساهمين لانشاء شركة أو شركات استثمارية داخل البلاد وتخضع تلك المشروعات للرقابة عند انشائها وعند ممارسة أوجه النشاط.

8- هو عبارة عن تصور أو فكرة عن تخصيص موارد معينة لتشكيل مجموعة من الأنشطة المترابطة والمتكاملة فيما بينها والتي تخضع لتسيير موحد من أجل تحقيق هدف خاص في فترة معطاة بغرض تحقيق منفعة من تشغيل المشروع .

9- هو أصغر وحدة اقتصادية يمكن بتخطيطها وتحليلها وتنفيذها وتنشيطها بصفة مستقلة عن باقي الوحدات من تحقيق منافع في المستقبل القريب، وأي نقص في جزء من أجزاء المشروع يؤدي الى توقفه عن العمل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - محفوظ جودة وآخرون، "تحليل وتقييم المشاريع"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، ط2، 2010، ص07.

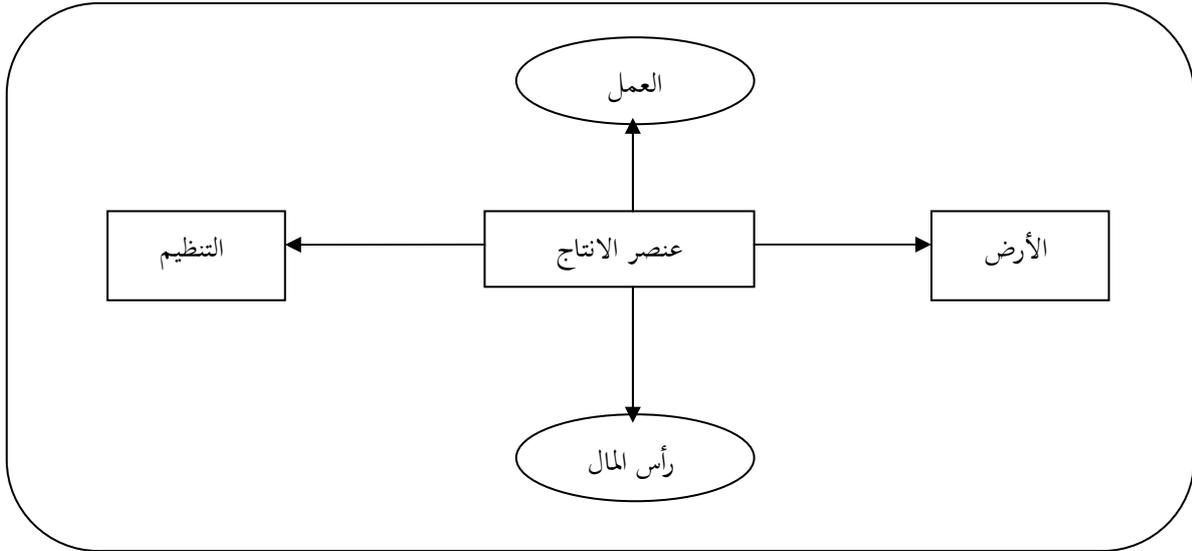
<sup>2</sup> - محمد السيد البدوي الدسوقي طلحة، "قواعد الاستثمار الناجح"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، بط، 2011، ص70.

<sup>3</sup> - عبد الله حسين جوهر، "ادارة المشروعات الاستثمارية (اقتصاديا، تمويليا، محاسبيا، اداريا)"، مؤسسة شباب الجامعة مصر، 2011، ص19.

<sup>4</sup> - فريد محمد صحن، "المفاهيم والاستراتيجية"، الدار الجامعية، بيروت، 1999، ص209.

10- هو كل كيان مالي مستقل يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج ومزج عناصر الانتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين، بهدف انتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق لاشباع الحاجات الخاصة والحاجات العامة خلال فترة معينة.<sup>1</sup>

### الشكل (2-1): عناصر الانتاج



المصدر: شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، "دراسة الجدوى الاقتصادية"، دار الميسرة، الاردن، 2009، ص16.

ومن خلال التعاريف السابقة الخاصة بالمشروع الاستثماري نستنتج أن المشروع الاستثماري هو عبارة عن مجموعة من العمليات التي تعمل على مزج عناصر الانتاج لانتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق، حيث ينتظر من هذه العمليات تحصيل دخول ومنافع نقدية وغير نقدية لأفراد المجتمع.

### 2- أهداف المشروع الاستثماري

للمشاريع الاستثمارية أهداف يمكن تقسيمها الى أهداف المشاريع الاستثمارية العامة وأهداف المشاريع الاستثمارية الخاصة.

<sup>1</sup> - فريد عاطف وليم اندراوس، "دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات (الاطروحات، الأسس، القواعد والمعايير)"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص08.

### 1- أهداف المشاريع الاستثمارية العامة:

يكون الهدف المسطر في هذه المشاريع هو تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد القومي والمصلحة العامة للمجتمع، وهناك أهداف أخرى لتلك المشاريع منها تحقيق الربح من أجل ضمان الاستمرار والبقاء والنمو ولما تتكبده هذه المشاريع من مصاريف ونفقات في معظم نشاطاتها هذا بالإضافة الى مجموعة من الأهداف الاقتصادية، المالية والاجتماعية وفيما يلي أهم الأهداف التي تنشأ من أجلها المشروعات العامة.<sup>1</sup>

❖ قيام بعض المشروعات الوطنية المرتبطة بالأمن القومي للدولة مثل صناعة الأسلحة والذخائر

أو لاعتبارات اقتصادية قومية كانشاء الدولة المنشأة للبتروك معامل تكريره أو أسطولا بحريا لنقله أو انشاء قاعدة من الصناعات الثقيلة كأساس للتنمية ؛

❖ قد تقوم الدولة بانشاء مشروعات وبيع منتجاتها بأقل من التكلفة لاعتبارات اجتماعية، كما في

حالة الخبز والأقمشة الشعبية والأدوية... الخ ؛

❖ قد يكون الغرض من انشاء الدولة لمشروعات انتاجية هو الحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها

بدلا من التجائها لفرض ضرائب جديدة ؛

❖ مشروعات المنافع العامة التي تنتج الخدمات الاساسية مثل النقل والمواصلات والكهرباء، فنظرا

للأهمية الاستراتيجية لهذه الخدمات قد ترى الدولة قصر القيام بها عليها وحدها دون الأفراد.

<sup>1</sup> - سمير محمد عبد العزيز، "الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 2000، ص16.

### 2- أهداف المشاريع الاستثمارية الخاصة:

تشير النظرية الاقتصادية الى أن الهدف من انشاء المشاريع الخاصة هو:

❖ تحقيق أقصى ربح ممكن، والمقصود بالربح هو صافي الربح، وهو الناتج عن المقابلة بين الإيرادات

و التكاليف الخاصة بالمشاريع ؛

❖ التخطيط للربح وتعظيمه في الأجل القصير والطويل، وهناك أهداف أخرى تسعى اليها المشاريع

مثل: تعظيم الإيرادات، الاحتفاظ بسلعة جيدة، تحصيل مركز تنافسي في السوق، تحقيق أكبر قدر ممكن

من المبيعات، تعظيم الصادرات، الاستمرارية، البقاء و النمو ؛

❖ تسعى هذه المشاريع الى تحقيق أهداف اجتماعية اتجه الاقتصاد القومي الذي تعمل فيه والمجتمع

الذي تتعامل معه وكذا كسب رضا العاملين ؛

❖ تحقيق أقصى قدر ممكن من المبيعات كوسيلة لحصول المشروع على شهرة كبيرة في الأسواق حتى

ولو أدى هذا(في الأجل القصير) الى عدم توزيع أرباح عالية على المساهمين.

ومن جهة أخرى فان المشروع الحديث قد يعمل بدافع أقصى قدر ممكن من المبيعات تحقيقا لما يلي:

✓ زيادة الإيرادات ومن ثم تنمية الأرباح؛

✓ تحقيق الأهداف الخاصة للمديرين الذين ترتبط مصالحهم برقم الأعمال حيث يتوقف ما يحصل

عليه هؤلاء من مرتبات ومكافآت بطريقة مباشرة بمستوى النشاط وحجم المبيعات وليس بالأرباح.

❖ قد يكون الهدف من الانفاق الاستثماري لمشروع قائم هو حماية النشاط الرئيسي له من خطر توقف الانتاج، فمثلا تهتم شركات الغزل والنسيج الكبرى بانشاء وحدات انتاجية مستقلة "ورش" لتصنيع أهم قطع الغيار التي تحتاجها حتى لا تتعرض لخطر توقف الانتاج وتعطله نتيجة لعدم ورودها في الوقت المناسب.<sup>1</sup>

وبصفة عامة يمكن تلخيص أهداف المشاريع الاقتصادية الى:<sup>2</sup>

أهداف سياسية: تصب في:

✚ إيجاد قاعدة اقتصادية تعمق الاستقلال الوطني اقتصاديا؛

✚ زيادة القدرات الأمنية؛

✚ تعزيز القدرات التفاوضية للدولة .

أهداف اقتصادية: تتلخص في:

✚ تعظيم الربح؛

✚ زيادة الانتاج السلعي والخدمي؛

✚ زيادة قدرة جهاز الانتاج الوطني على اتاحة المزيد من السلع والخدمات (لعرضها لاشباع حاجة السوق المحلي وللحد من الواردات).

أهداف اجتماعية: تنطوي على:

<sup>1</sup> - حسن ابراهيم بلوط، "ادارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2002، ص-ص: 10-15.

<sup>2</sup> - محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بط، 2010، ص-ص: 20-23.

القضاء على كافة أشكال البطالة؛

تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة؛

تحقيق العدالة في توزيع ثروة الأمة (بتوزيع ناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الانتاج).

أهداف تكنولوجية: تتلخص في:

تطوير التكنولوجيا وأساليب الانتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدول والأفراد؛

تطوير واستعاب التكنولوجيا المستوردة لتصبح مناسبة للظروف المحلية؛

توفير الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدول.

### 3- خصائص المشروع الاستثماري

رغم الاختلافات بين المشاريع سواء من حيث الحجم أو التعقيد الا أنها تشترك في خصائص معينة يمكن عرضها كما يلي:<sup>1</sup>

1- الغرض: ان المشروع عادة له غرض محدد، ونشاط يحدث مرة واحدة فقط لتحقيق هدف أو نتائج ملموسة ونهائية خاصة بهذا المشروع ومحددة.

2- دورة حياة المشروع: للمشروعات دورة حياة، فمن بداية عمل بطيئة الى حجمها البنائي ثم نصل الى الذروة وتبدأ في الانخفاض وبعدها يجب أن تزول، وحسب الابحاث فهناك خمسة مراحل أساسية لهذه الدورة هي:

مرحلة التأسيس: في هذه المرحلة يكون للمشروع أهداف ملموحة و ابداعات متعددة.

<sup>1</sup> - أحمد يوسف دردين، "ادارة المشاريع المعاصرة نظري كمي"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط2014، ص24.

مرحلة التجميع: في هذه المرحلة تصبح الأهداف واضحة، حيث الاتصالات والهيكل التنظيمي يكونان غير رسميان.

مرحلة الرسم والسيطرة: هنا يضع المشروع القواعد والاجراءات الرسمية ويؤكد على ضرورة تنفيذها ويتم التأكيد على الفعالية والكفاءة.

مرحلة توسيع الهيكل التنظيمي: في هذه المرحلة يزيد الاهتمام في البحث عن السلع الجديدة وفرص النمو في البيئة الخارجية ويميل الهيكل التنظيمي الى التعقيد والاتساع.

مرحلة التدهور: يبذل المشروع في هذه المرحلة قصارى جهده في البحث عن الأساليب التي تمكنه من الاحتفاظ بالأسواق ويرتفع معدل دوران العمال المهرة وتزداد حدة مستويات الصراع بين العاملين.

3- التداخلات: عادة تتداخل المشروعات في المنظمة مع بعضها البعض وتتداخل ايضا مع الأقسام الوظيفية الأخرى في المنظمة من انتاج وتسويق وتمويل وموارد بشرية... الخ.

4- الانفرادية: كل مشروع له مزايا وخصائص يتميز بها عن أي مشروع آخر، فلكل مشروع خصوصيته وأهدافه المتنوعة ووسائله المختلفة لتحقيق هذه الأهداف.

5- النزاع: المشاريع تواجه صراعات مختلفة سواءا مع بعضها البعض في المنظمة الأم أو مع الأقسام الوظيفية الأخرى في المنظمة، وكذلك صراعات بين فرق العمل في المشاريع المختلفة أو صراعات متنوعة بين الأطراف ذات العلاقة المهمة بالمشروع من عملاء، ممولين، وموردين والادارة العليا للمنظمة... الخ.

6- القيود: لكل مشروع مجموعة من القيود والمحددات تقف أمام تنفيذه، وتختلف هذه القيود باختلاف المشروعات وقدرتها على التكيف والتأقلم، ومن هذه القيود الوقت اللازم لتنفيذ المشروع، التكلفة، الجودة، البيئة... الخ.

7- **العائد:** والذي يتميز بالاستمرارية والعقلانية مقارنة بتكلفة الاستثمار، لأنه قائم على أساس دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع، ولكون فترة الاستثمار طويلة.

8- **المخاطرة:** مخاطر الاستثمار هي حالة عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء الاستثمار، وقد تمتد تلك المخاطر لتشمل المال المستثمر بالإضافة الى العائد المتوقع، وتنشأ المخاطرة لأن احتمال تحقيق العائد مرهون بالعوامل الخارجية أي خارج نطاق سيطرة المستثمر.

وتجدر الإشارة الى أنه هناك علاقة طردية واضحة بين المخاطرة والبعد الزمني للاستثمار، فكلما طال زمن تحقيق العائد على الاستثمار تزداد المخاطرة وهذا راجع لانخفاض احتمال تحقيق العائد كلما طالت الفترة الزمنية حيث يجب تقسيم المخاطر المترتبة على الاستثمار قبل شروعه في المشروع، وبالتالي تعتبر المخاطر والعائد أهم الجوانب التي يقرر المستثمر عليها بناء الاستثمار، وتنقسم المخاطر الى :

**مخاطر نظامية:** يقصد بها تلك المخاطرة التي تتعلق بالنظام العام في الأسواق وحركتها والعوامل الطبيعية والسياسية ومثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع من الاستثمار بل انها عندما تقع تصيب جميع مجالات وقطاعات الاستثمار .

**مخاطر غير نظامية:** وهي المخاطر المتعلقة بالتغيرات في أسعار الفائدة وتدهور العمليات الانتاجية ومثل هذه المخاطر عند حدوثها تصيب مجال معين في الاستثمار ولا تصيب مجالا آخر.

### المطلب الثالث: أنواع المشاريع الاستثمارية

يمكن تقسيم المشروعات الاستثمارية الى أنواع مختلفة وفقا لعدد من المعايير أهمها:

#### 1- حسب الملكية:

يتم تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب ملكيتها الى ثلاثة أقسام هي:<sup>1</sup>

#### 1-1- المشاريع الاستثمارية الخاصة: هي المشاريع التي يمتلكها القطاع الخاص وبالتالي تعود الخسارة

أو الربح على مالكيها.

#### 1-2- المشاريع العامة: هي المشاريع التي تعود ملكيتها الى الدولة وبالتالي يعود النفع منها على جميع

أفراد المجتمع.

#### 1-3- المشاريع الاستثمارية المشتركة: وتعود ملكيتها الى القطاع العام (الدولة) والقطاع الخاص

(الأفراد) فأحيانا كثيرة تكون الاستثمارات المطلوبة كبيرة الحجم، فتقوم الدولة بتوفير حصة من

جانبيها لتشجيع القطاع الخاص للدخول في مثل هذه المشروعات، كمشروعات اقامة خطوط

السكك الحديدية أو استغلال و استصلاح الأراضي وغير ذلك من المشروعات التي تتطلب مخاطرة

كبيرة وأموالا واستثمارات كبيرة .

<sup>1</sup> - عاطف وليم اندراوس، "دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات"، مرجع سبق ذكره، ص8.

### 2- معيار قابلية القياس:

حسب هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من المشاريع:

**2-1- مشروعات قابلة للقياس:** وهي التي تنتج منتجات أو تولد منافع قابلة للتقييم النقدي، وهذه المنتجات والمنافع قد تكون سلع أو خدمات، وهي غالبا ماتكون منتجات لها أسواق يتم فيها تحديد أسعارها ومن أمثلتها المشروعات الزراعية، السياحية والصناعية.

**2-2- مشروعات غير قابلة للقياس:** وهي تلك المشروعات التي يصعب تقييم منتجاتها بسهولة ودقة بصورة نقدية دون أن يتطلب ذلك اجراء أبحاث اضافية أو وضع افتراضات من قبل المحللين قد لا تعكس الواقع مثل المشاريع المتعلقة بالتعليم، الصحة، البيئة.

### 3- معيار العلاقة التبادلية :

ينقسم الى ثلاثة أنواع:

**3-1- مشاريع مانعة التبادل:** هي تلك المشروعات البديلة التي تتنافس على قدر محدد من الموارد بحيث يمنع اختيار أحدهما اختيار الآخر.

**3-2- مشاريع مستقلة:** وهي تلك المشاريع التي لا يمنع قيام أحدها قيام الآخر طالما توافرت الموارد المطلوبة، كما أن اقامة أحدهما لا يكون مشروطا باقامة الآخر، أي أنها مشروعات لا مكملة ولا بديلة (مانعة التبادل) ويوجد ارتباط بينهما من الناحية الفنية ومن أمثلة ذلك اقامة طريق واقامة مدرسة في مدينة معينة.

**3-3- مشاريع متكاملة:** هي المشروعات التي يلزم احدها لإقامة الآخر<sup>1</sup> اي " يكون المشروع مكتملا للمشروع الآخر، وذلك إذا كان تنفيذ المشروع الاستثماري سوف يترتب عليه زيادة المنافع المتوقعة من المشروع الآخر عن طريق زيادة إيراداته أو تخفيض تكاليفه"<sup>2</sup>، مثل خط مياه الشرب من أحد البحار واقامة مشروع لتحلية مياه البحر فاقامة الثاني ضروري لاقامة الأول يعني متكاملين حتى يكون هناك منفعة.

### 4- معيار البعد الاجتماعي:

وتنقسم فيه المشروعات الى نوعين:<sup>3</sup>

**4-1- مشاريع الانتاج المباشر:** وهي التي تتولى انتاج سلع وخدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور على أساس فردي، ولا يكون البعد الاجتماعي فيها ظاهرا بحيث يمكن استبعاد الأفراد الذين لا يدفعون مقابل لها ومثال ذلك المشروعات التي تنتج الملابس والسيارات.

**4-2- مشاريع البنية التحتية:** هي التي تقدم خدمات لها بعد اجتماعي يجعل الحكومة مسؤولة عن توفيرها للجمهور بأسعار معقولة مثل الطرق، الموانئ... الخ.

### 5- معيار الحجم:

يمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب الحجم الى قسمين:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عطية، "دراسة الجدوى التجارية والاقتصادية مع مشروعات بوت"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط2، 2011، ص13.

<sup>2</sup> - أمين السيد أحمد لطفي، "دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، بط، 2006، ص09.

<sup>3</sup> - عبد القادر محمد عطية، "دراسة الجدوى التجارية والاقتصادية مع مشروعات بوت"، مرجع سبق ذكره، ص13.

<sup>4</sup> - شقيري نوري موسى، اسامة عزمي سلام، "دراسة الجدوى الاقتصادية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2009، ص-ص:09-21.

### 5-1- مشاريع صغيرة الحجم: وتتميز ب:

- ✓ اعتمادها على تكنولوجيا بسيطة؛
- ✓ تقديمها انتاجا في فترة قصيرة نسبيا؛
- ✓ احتياجها لرأس مال صغير، لذلك فان طريقة تمويلها بسيطة وبالتالي فمن الممكن أن تمول من صاحب المشروع الاستثماري؛
- ✓ عدم لجوئها لمستويات عالية من الخبرة لأنها لا تحتاجها؛
- ✓ مخاطرها صغيرة نسبيا؛
- ✓ امكانية تواجدها في مناطق متعددة .

### 5-2- مشاريع كبيرة الحجم: وتتميز ب:

- ✓ اعتمادها على تكنولوجيا معقدة؛
- ✓ تقديمها لانتاج بعد فترة طويلة نسبيا؛
- ✓ احتياجها لرأس مال كبير لذلك فان طريقة التمويل اكثر تعقيدا؛
- ✓ استلزام اللجوء لمستويات عالية من الخبرة الادارية في قيامها؛
- ✓ ضرورة التمرکز في مناطق محددة مثل المناطق الصناعية في المدن الصناعية؛
- ✓ في حال فشل هذه المشاريع فان مخاطرها كبيرة نسبيا.

### 6- معيار نوع الاستثمار المقترح:

يتم تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب ما يقترحه المستثمر أو ما يقترح عليه الى عدة أنواع:<sup>1</sup>

**6-1- مشروعات استثمارية جديدة:** وذلك في حالة الرغبة في ممارسة نشاط استثماري لم يسبق ممارسته من قبل، أو في حالة الرغبة في التغلغل في أسواق جديدة محلية أو أجنبية في ذات النشاط أو الخدمة التي ينتجها المشروع القائم.

**6-2- مشروعات التوسع الاستثماري:** وهي تتميز عن المشروعات الجديدة في أنها تمثل امتداد صناعي أو خدمي لمنشأة قائمة كإضافة مصنع ينتج نفس المنتج الذي تنتجه المصانع القائمة للمستثمر.

**6-3- مشروعات الاحلال الرأسمالي:** كما في حالة احلال آلات في مصنع ما بآلات جديدة تفوقها تكنولوجيا أو اقتصاديا، أو احلال آلات أصابها القدم بآلات أخرى من نفس النوع ذات كفاءة تشغيلية تقوم بنفس العمل الذي تقوم به الآلات القديمة.

**6-4- مشروعات التطوير التكنولوجي:** حيث تهدف الى تحسين اقتصاديات التشغيل مثل مشروعات احلال الطرق الآلية وأنظمة التحكم الميكانيكية والالكترونية محل الطرق اليدوية للانتاج المستخدمة في منشأة ما قائمة أو مشروعات تغيير خلطات المنتجات أو تغيير خامات الانتاج بأخر أفضل منها.

<sup>1</sup> - أمين السيد أحمد لطفي، "دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية"، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 7-8.

### 7- معيار الشكل القانوني :

التقسيم المعروف للمشاريع الاستثمارية حسب شكلها القانوني يكون كالتالي:<sup>1</sup>

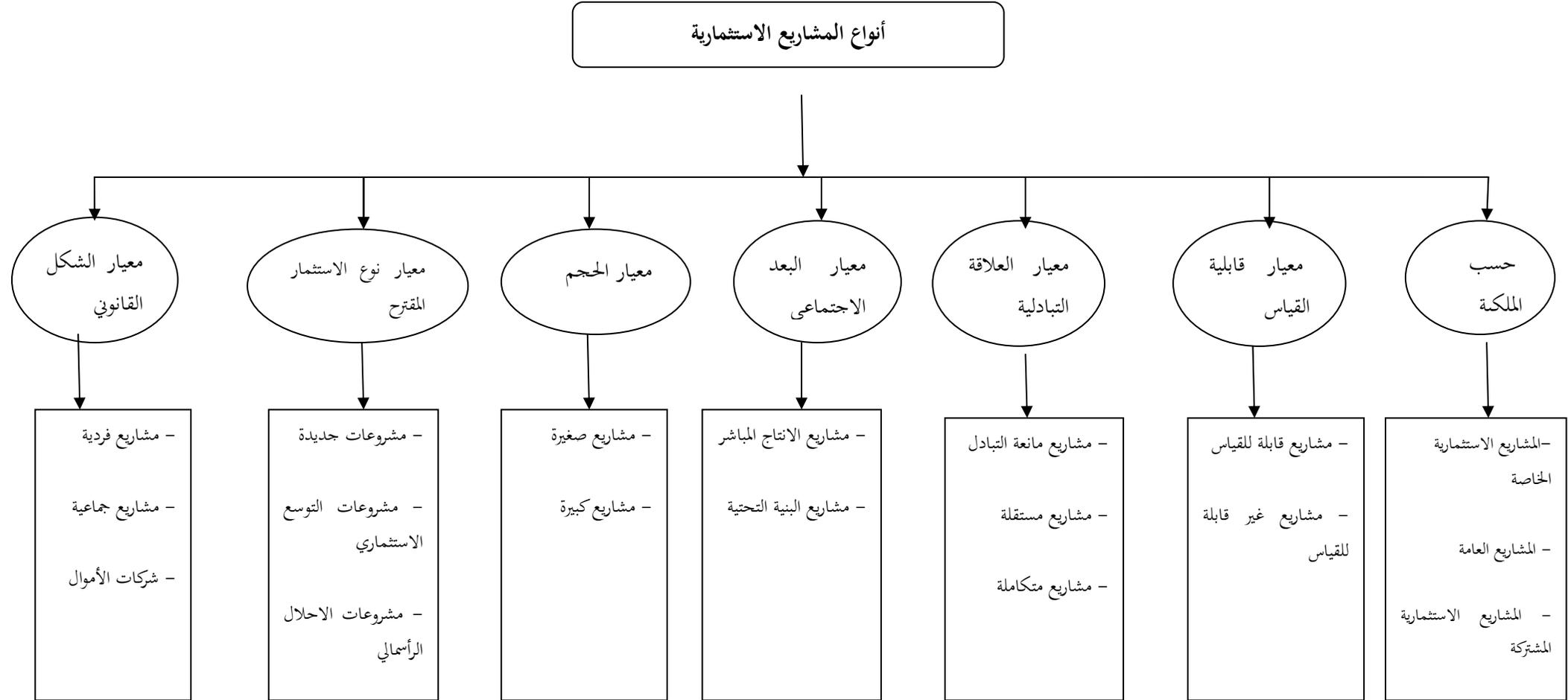
**7-1- مشاريع فردية:** وهي المشاريع الاستثمارية التي يمتلكها شخص واحد، وغالبا ما يقوم بإدارتها بنفسه لوحده ويتحمل نتيجة تصرفاته في الإدارة.

**7-2- مشاريع جماعية:** وهي المشاريع الاستثمارية التي تأخذ شكل شركة مثل: شركات التضامن، شركات المحاصة وشركات التوصية البسيطة.

**7-3- شركات الأموال:** مثل شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة.

<sup>1</sup> - شقيري نوري موسى، اسامة عزمي سلام، "دراسة الجدوى الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 09-21.

الشكل (2-2): أنواع المشاريع الاستثمارية



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات السابقة.

### المبحث الثاني: دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية ومعايير تقييمها

ان تحديد الهدف المراد تحقيقه من المشروع يعتبر بمثابة النقطة المحورية التي تدور حولها دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، حيث تهدف دراسة الجدوى الى محاولة التنبؤ بالمستقبل والوصول الى قرار استثماري عقلاني، اذ تعتبر وسيلة علمية عملية لتقييم المشروعات المقترحة وذلك وفق معايير اقتصادية مالية قائمة على قرارات عقلانية رشيدة.

### المطلب الأول: ماهية دراسة الجدوى

تعتبر دراسة الجدوى أولوية لا بد منها بالنسبة للمستثمرين سواء على مستوى القطاع الخاص أم العام، وذلك انطلاقا من ضرورة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة بين الاستخدامات البديلة والذي يمكن من خلاله ترشيد القرارات الاستثمارية.

### 1- مفهوم دراسة الجدوى

هي الدراسة التي يتم اعدادها قبل تنفيذ المشروع سواء كان المشروع كبيرا أو صغيرا، صناعيا أو زراعيا أو سياحيا، وتعني كلمة جدوى الفائدة والامكانية “feasibility” أي أن دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية تعني التحقق من الفائدة و امكانية المشروع من الناحية الاقتصادية والمالية و عما اذا كان هذا المشروع يصلح للتطبيق العملي من عدمه، ودائما يكون المطلوب من دراسة الجدوى الاجابة على سؤالين:

**الأول:** هل يمكن أن ينفذ المشروع موضوع الدراسة أم لا ينفذ؟ ولماذا في كل حالة؟

**الثاني:** اذا كان المشروع سينفذ فكيف فنيا واقتصاديا و ماليا؟

ولدراسة الجدوى عدة تعاريف نذكر منها:

- انها أداة عملية وليست عشوائية تستخدم لترشيد الاستثمارات الجديدة أو تقييم قرارات سبق ذكرها في الماضي أو المفاضلة بين بدائل متعددة، ذلك على أساس فني، مالي، اقتصادي وبيئي في ضوء معطيات محددة تتعلق بموقع المشروع وتكاليف تشغيله، اراداته، نمط التكنولوجيا ومهارات بشرية متعددة ويؤخذ على هذا التعريف أنه لايشير الى امكانية التخلي عن المشروع في حالة ما اذا كانت النتيجة في غير صالح اقامته.<sup>1</sup>
- هي الكفاءة أو الكفاية من استثمار مخطط يجري تعيينه بناء على أسس تحليلية متاحة بغرض تبني القرار السليم.<sup>2</sup>
- هي منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب و الأدوات والاختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين، واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول الى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصاد القومي أو لكليهما على مدى عمره الافتراضي.<sup>3</sup>
- هي تلك الدراسات العلمية الشاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة والتي قد تكون اما بشكل دراسات أولية أو نوع من الدراسات التفصيلية أو الفنية والتي من خلالها يمكن التوصل الى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة، البديل الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة.<sup>4</sup>

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن دراسة الجدوى هي عبارة عن مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة تجرى لتحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري من عدة جوانب قانونية، تسويقية، انتاجية،

<sup>1</sup> - أحمد تميم، "دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمان"، المستقبل، مصر، ب ط، 1996، ص 14.

<sup>2</sup> - هوشيار معروف، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2004، ص 15.

<sup>3</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، "دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، الدارالجامعية الاسكندرية، مصر، ب ط، 2002، ص 24.

<sup>4</sup> - كاظم جاسم العيساوي، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، مرجع سبق ذكره، ص 40.

مالية، اقتصادية واجتماعية لتحقيق أهداف محددة والتي تمكن في النهاية من اتخاذ القرار الاستثماري الخاص بإنشاء المشروع من عدمه، بمعنى قبول أو رفض المشروع أو المفاضلة بين مجموعة من المشاريع المقبولة.

### 2- أهمية دراسات الجدوى المشروعات

دراسة الجدوى للمشروعات تقوم على أساس المفاضلة بين المشروعات المقترحة وصولاً إلى اختيار البديل الأفضل، تساعد في توجيه الأموال المعدة للاستثمار ونحو تلك الفرص أو المشروعات الناجحة وتجاوز المشروعات الفاشلة.

ويمكن إبراز أهمية دراسة الجدوى للمشروعات من خلال الأمور التالية:<sup>1</sup>

- ❖ تساهم دراسة الجدوى في تحديد الأفضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر التنمية الاقتصادية بما يساعد السياسة الاقتصادية على تقرير السياسات والحوافز الملائمة الداعمة للقطاع الخاص على تنفيذ هذه الفرص.
- ❖ هي وسيلة علمية تساعد أصحاب رأس المال على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في مشروع معين ويقدر يتناسب مع قدراتهم المالية و في ظل مستوى أقل من المخاطر.
- ❖ تساعد الجهة متخذة القرار الاستثماري على المفاضلة بين فرص الاستثمار المتاحة وبما يضمن تعظيم هدف المستثمر.
- ❖ هي وسيلة اقناع مصادر وهيئات التمويل المختلفة بتقديم الدعم المالي المناسب وبالشروط المناسبة، كما أن معظم البنوك ومراكز التمويل ان لم يكن جميعها ترفض عادة تقديم تسهيلات ائتمانية للمشروع المقترح ما لم يقدم المستثمر دراسة شاملة و مفصلة تثبت جدوى اقامته.

<sup>1</sup> - ضرار العتيبي، نضال الحواري، "إدارة المشروعات الائتمانية دراسة وتقدير الجدوى"، دارالبيزوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط ، 2008، ص-ص: 114-115.

- ❖ تساهم دراسة الجدوى في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى الوطني وتجنب هدر وتبديد الموارد على المشاريع غير المجدية.
- ❖ يتم من خلال دراسة الجدوى الكشف عن التعارض الذي يمكن أن ينشأ بين فائدة المشروع على المستوى الخاص وعدم جدواها على المستوى الوطني، ففي بعض الأحيان يحدث تعارض واضح بين القرار الاستثماري الناجح من وجهة نظر المصلحة الفردية وهذا القرار فاشل من وجهة النظر الوطنية العامة، نظرا لاختلاف الأهداف والمعايير والاعتبارات.
- ❖ تساعد على تصويب وتعديل خطط الانتاج والتشغيل على نحو يتلاءم مع الظروف المتغيرة والطارئة التي يمكن أن تواجه المشروع خلال فترات التنفيذ والتشغيل .
- ❖ هي وسيلة علمية وعملية لتقييم المشروع المقترح وفقا لمعايير مالية واقتصادية موضوعية بعيدة العشوائية.
- ❖ اتاحة الفرصة لاختيار المشروعات التي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية مثل البطالة، العجز في ميزان المدفوعات.
- ❖ اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق أكبر نفع صافي للمجتمع.

### 3- مجالات دراسات الجدوى:

تعدد المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى الاقتصادية ويمكن القاء الضوء على أربع مجالات رئيسية<sup>1</sup>

#### أ- دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية الجديدة:

وهذا المجال هو الأكثر شيوعا وأهمية لما يحتاجه المشروع الاستثماري الجديد من دراسات وتقديرات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد، ويلاحظ أن دراسة الجدوى للمشروع الجديد مطلوبة في المشروع الصناعي، الزراعي والخدمي كما أنها مطلوبة في المشروعات

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، "دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 34-35.

الصغيرة، المتوسطة والكبيرة وتختلف هذه الدراسة من حيث الحجم، العمق، التكلفة، المتخصصون والخبراء من مشروع لآخر.

### ب- دراسات الجدوى للتوسعات في المشروعات القائمة:

وتسمى بالتوسعات الاستثمارية حيث مجال التطبيق هنا لدراسة الجدوى تكون أمام حالة المشروع القائم بالفعل، ولكن لأسباب كثيرة يتم التوسع الاستثماري فيه من خلال اقامة مصنع تابع مثل مصنع للملابس الجاهزة لاحدى مشروعات الغزل والنسيج القائمة أو إضافة عنصر أو خط انتاج جديد لاحدى مشروعات تجميع السيارات مما يؤدي الى انتاج جديد اضافي للمنتجات القائمة وقد يكون التوسع الاستثماري في المشروع باضافة فرع جديد في منطقة جغرافية جديدة وينطبق ذلك على انشاء فرع لأحد البنوك القائمة وقد يكون التوسع الاستثماري من خلال السعي الى زيادة الطاقة الانتاجية لمشروع قائم من خلال شراء آلات اضافية جديدة لمواجهة تزايد الطلب المحتمل على منتجات المشروع القائم، وفي كل هذه الحالات يحتاج التوسع الاستثماري الى اجراء دراسات جدوى لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد في كل حالة.

### ج- دراسات الجدوى الاقتصادية للاحلال والتجديد:

وتتم تلك الدراسات عندما يكون القرار الاستثماري يتعلق باحلال أو استبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد انتهاء العمر الافتراضي للآلة القديمة وتظهر الحاجة هنا الى أداة تسمح بالاختيار بين الأنواع من الآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة، والعائد من كل بديل واختيار البديل الأفضل، وهذا القرار يعتبر من القرارات الاستراتيجية التي يجب دراسة جدواها بعناية ودقة.

### د- دراسات الجدوى للتطوير التكنولوجي:

وتبرز أهمية هذا المجال في الوقت الحالي نظرا للدخول في مرحلة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وهي الثورة الصناعية الثالثة ومع التغيرات المصاحبة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وتزايد المنافسة مما سيدفع الشركات والمنظمات الى المزيد من التطوير التكنولوجي حيث يتبلور هذا الاتجاه في ازدياد رغبة القائمين على ادارة المشروعات الى الأخذ بنمط أو أسلوب جديد من أساليب التكنولوجيا المتعارف عليها والمستحدثة لاستخدامها في العمليات الانتاجية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك دائما مفاضلة بين نوعين من التكنولوجيا، اما تكنولوجيا كثيفة العمل أو تكنولوجيا كثيفة رأس المال وفي كل الأحوال يحتاج القرار الاستثماري هنا دراسة جدوى لاختيار البديل الأفضل.

### 4- مراحل دراسة الجدوى

تتضمن دراسة جدوى المشروع عددا من المراحل المتتابعة يمكن تلخيصها فيما يلي:

#### المرحلة الأولى: مرحلة التفكير في المشروع (تحديد هدف الدراسة )

تعتبر هذه المرحلة مهمة في تحديد نوع المشروع المراد الاستثمار فيه، وسميت بمرحلة التشخيص لأنها تتضمن البحث عن الأفكار الاستثمارية المرغوب فيها من قبل المستثمرين وتشخيصها، وإيجاد أفكار جديدة للدراسة وغربلتها لإيجاد المشاريع الناجحة.<sup>1</sup>

#### المرحلة الثانية : مرحلة الدراسة التمهيديّة ( الجدوى المبدئية )

تشير دراسة الجدوى الأولية الى الفكرة الاستثمارية ومايصاحبها من دراسات وتحليلات أولية مؤهلة لاتخاذ القرار الأول بحيث لا تتطلب الفحص الدقيق والتفصيلي الذي يؤدي الى عدم تحمل تكاليف ونفقات كبيرة من طرف الذي يقوم بها وانما هي دراسة يتم فيها الاجابة على عدد من الأسئلة المبسطة مثل:

<sup>1</sup> - محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، مرجع سبق ذكره، ص59.

✚ مدى الحاجة الى منتجات المشروع وهذا يتطلب وصف السوق من خلال تقدير الاستهلاك الكلي و الأسعار السائدة وأذواق المستهلكين.

✚ تقدير حجم الاستثمار المطلوب مع تقدير الأرباح الصافية المتوقعة من المشروع.

✚ مدى توافر عوامل الانتاج الأساسية وجودتها.

✚ اجراء دراسة الجدوى التفصيلية للاستثمارأم لا.<sup>1</sup>

وبعد انتهاء الدراسة التمهيديّة يكون القرار اما الاستمرار في اعداد جدوى تفصيلية للمشروع أو رفضه.

### المرحلة الثالثة: دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع

هي عبارة عن دراسات لاحقة لدراسة الجدوى الأولية ولكنها أكثر تفصيلا ودقة وشمولية منها، وهي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح والتي على أساسها تستطيع الادارة العليا أن تتخذ قرارها اما بالتخلي عن المشروع نهائيا أو الانتقال الى مرحلة التنفيذ، وتعتبر دراسات الجدوى الأولية والتفصيلية متكاملة ومتتالية، ولا يمكن الاكتفاء بدراسة واحدة لكي تكون بديلة عن الدراسة الأخرى أي ليست معوضة ويمكن تقسيم دراسة الجدوى التفصيلية الى: "دراسة بيئية، تسويقية، فنية، اجتماعية، مالية"،<sup>\*</sup> المفاضلة بين المشاريع واختيار المشروع الأفضل (اتخاذ القرار)، كما أن جميع الدراسات السابقة هي دراسات مكتملة لبعضها البعض وليست بديلة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - سمير محمد عبد العزيز، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية، مصر، ب ط، 1997، ص17.

<sup>\*</sup> - هذه الدراسات سوف نتطرق اليها بالتفصيل في المطلب الثاني من هذا الفصل.

<sup>2</sup> - قاسم نايف علوان، "الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص- ص:42-43.

المرحلة الرابعة: مرحلة التقرير النهائي (مرحلة التقييم واتخاذ القرار)

بعد الانتهاء من اعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع نقوم بمراجعة دراسات الجدوى، واذا تم التثبت من جدواها نبدأ بالترويج للمشروع لضمان تمويله، ومراجعة المسارات الحرجة من حيث توفر المواد الخام اللازمة لتغذية المشروع، كذلك نراجع في هذه المرحلة ربحية المشروع في ضوء أسوء الاحتمالات وأكثرها تفاقلاً، وكذلك لأخذ الاحتياطات اللازمة في حالة اعتراض المشروع أوضاعاً غير مواتية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أنواع ومكونات دراسة الجدوى

تنقسم دراسة الجدوى الى نوعين رئيسيين هي دراسات الجدوى الأولية ودراسات الجدوى التفصيلية وتنقسم هذه الأخيرة الى عدة أنواع (دراسة الجدوى البيئية، التسويقية، الفنية، الاجتماعية ، المالية)

#### 1- دراسة الجدوى المبدئية

ان دراسة الجدوى المبدئية ماهي الا دراسة تمهيدية اكتشافية في الأفكار الاستثمارية الهدف منها هو التأكد من عدم وجود مشاكل جوهرية تعوق تنفيذ الاقتراح الاستثماري، فهي لا تتطلب الفحص الدقيق الأمر الذي يؤدي الى عدم تحمل نفقات باهضة، ونتيجة دراسة الجدوى التمهيدية توضح معلومات بناء على نتيجتها يتم تقرير اما الاستثمار والقيام بدراسات الجدوى التفصيلية أو توفير تكلفتها والتوقف عن تنفيذ المشروع، ولكي تكون دراسات الجدوى الأولية قابلة للتقييم ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار الأولي بشأن المشروع المقترح فانها لا بد أن تضمن معالجة للعديد من الجوانب المتعلقة بالمشروع.

ان أهم المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى الأولية يمكن اجمالها بما يلي:

<sup>1</sup> - محفوظ جودة وآخرون، "تحليل وتقييم المشاريع"، مرجع سبق ذكره، ص58.

- ✓ دراسة أولية عن الطلب المتوقع على منتجات المشروع المقترح واتجاهات ذلك الطلب سواء على المنتجات المحلية أو المستوردة وماهي الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية ؛
- ✓ دراسة أولية عن التكاليف الاجمالية للمشروع سواءا كانت بشكل تكاليف ثابتة أو متغيرة مع الاشارة الى بعض الدراسات المتوفرة للمشروعات المشابهة سواءا كانت مقامة في الداخل أو في الخارج مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الممكن حدوثها في التكاليف والأسعار واختلاف الأحجام ؛
- ✓ دراسة أولية عن مدى جدوى المشروع فنيا ويتضمن هذا الجانب من الدراسة تحديد مدى حاجة المشروع المقترح الى المواد الأولية ونصف المصنعة ،وحاجته الى الآلات والقوى العاملة وتحديد أساليب الانتاج الممكن الممكن استخدامها والخدمات الانتاجية كخدمات التخزين والصيانة والتسويق وتصميم المباني اللازمة ؛
- ✓ دراسة أولية عن المواقع البديلة للمشروع المقترح وصولا الى تحديد الموقع المناسب على ضوء العوامل المحددة للموقع الأمثل ؛
- ✓ دراسة أولية عن العوائد المتوقعة ؛
- ✓ دراسة أولية عن مدى تمشي المشروع المقترح مع العادات والتقاليد والقوانين السائدة في المجتمع.

وعلى الرغم من اختلاف هذه الدراسات من مشروع لآخر نظرا للاختلاف بين أهداف وطبيعة المشروعات المقترحة الا أن تكاليف اعداد هذه الدراسات لاتتجاوز بأي حال من الأحوال 2% من الكلفة الاجمالية للمشروع المقترح.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - كاظم جاسم العيساوي، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي"، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 43-44.

### 2- دراسة الجدوى التفصيلية

إذا لقت الفكرة الاستثمارية العناية والقبول بعد اعداد دراسة الجدوى المبدئية يصبح من المنطقي الحديث عن اعداد دراسة تفصيلية للجدوى الاقتصادية وهي الدراسة الكاملة للمشروع، فهي بمثابة تقرير شامل وتفصيلي لكافة جوانب المشروع يمكن الاعتماد عليها للحكم على صلاحية المشروع أو أفضلية بالنسبة للمشروعات البديلة.

### 2-1- دراسة الجدوى البيئية

أصبحت دراسات الجدوى البيئية للمشروعات الاستثمارية على درجة عالية من الأهمية وصارت نتائجها من العوامل الفاصلة التي تحدد ظهور المشروع الى المشروع من عدمه.

وتعرف على أنها مجموعة المتغيرات أو القيود أو المرافق أو الظروف التي يمكن أن تكون غير خاضعة لسيطرة ورقابة المشروع وتعرف أيضا بأنها مصدر جميع مدخلات ومخرجات المشروع حيث يتم الحصول منها على المال والموارد والقوى العاملة.<sup>1</sup>

وتشمل دراسة الجدوى البيئية على عدة جوانب أهمها:

- **دراسة البيئة الثقافية:** تحدد مدى تقبل البيئة لانتاج المشروع الاستثماري المقترح وترجع أهمية هذه الدراسة الى تأثير البيئة على الاتجاهات الفكرية والأخلاقية للأفراد، وهي محدد هام للقيم المحددة للتعاملات والتكوين النفسي والسلوكي لأفراد المجتمع.
- **دراسة أثر المشروع على البيئة:** تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تأثير المشروع على البيئة وهنا قد نجد احتمال لوجود أثرين، الأثر الأول يكون أثرا ايجابيا وهو ما يجعل المشروع ذو جدوى

<sup>1</sup> - بملول خيرة، بن ساعو نجاة، "الأساليب الرياضية للتقييم المالي للمشاريع الاستثمارية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص ادارة مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017-2018، ص34.

من الناحية البيئية وقد يكون الأثر الثاني هو أثر سلبي أي يسبب المشروع أضرار بالبيئة سواء من خلال تلوث الهواء والماء وغيرها وهذا الأثر السلبي يتجه الى ثلاث احتمالات.

- 1- أثار ضارة يمكن معالجتها وحماية البيئة منها دون اضافة تكاليف استثمارية كبيرة جديدة للمشروع أو نقل موقع المشروع الى موقع غير الموقع المقترح.
- 2- أثار ضارة يمكن معالجتها وحماية البيئة منها بتركيب معدات خاصة تضيف تكاليف استثمارية كبيرة جديدة للمشروع وتؤثر بالتالي على التدفقات النقدية الخارجة.
- 3- أثار ضارة لا يمكن معالجتها وحماية البيئة منها ويفضل في هذه الحالة رفض المشروع وعدم اقامته على الاطلاق.<sup>1</sup>

### 2-2- دراسة الجدوى التسويقية

لعل من أهم عناصر نجاح المشروعات الانتاجية هو وجود الطلب على منتجات تلك المشروعات ولذلك فان الدراسة التسويقية للمشروع تدرس حالة السوق وكيفية اشباع الطلب في الوقت الراهن ومدى احتمال ازدياد الطلب في المستقبل وبأية نسبة وحصص المشروع من الزيادة المحتملة، كما تدرس الجوانب التسويقية للمنتجات مثل أسعار الجملة وأسعار التجزئة.

وتعرف دراسة الجدوى على أنها "مجموع الاختبارات والتقديرية والأساليب والأسس التي تحدد ما اذا كان هناك طلب على منتجات المشروع خلال عمره الافتراضي أم لا، الأمر الذي يتطلب تجميع وتحليل مجموعة من البيانات والمعلومات اللازمة من مصادرها المختلفة بغية تحقيق أهداف هذه الدراسة ويقوم بهذه الأخيرة مجموعة من الخبراء المتخصصين في مجال دراسة السوق والتسويق."<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، "دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، مرجع سبق ذكره، ص62.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق ذكره، ص103.

ويرجى من دراسة الجدوى التسويقية تحقيق عدد من الأهداف نذكر منها:<sup>1</sup>

- ❖ تقدير حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع ومعدلات نموه وتحديد الحجم الكلي للسوق المرتقب والشريحة التسويقية للمشروع؛
- ❖ تحديد هيكل ونوع السوق ودرجة المنافسة؛
- ❖ تحديد نمط الأسعار واتجاهاتها في الماضي والحاضر والمستقبل؛
- ❖ تحديد مدى امكانية تسويق المنتج المزمع انتاجه وتقديمه للسوق مع التوصيف الدقيق للمنتج والسوق الخاص بهذا المنتج؛
- ❖ تحديد الحملات الاعلانية والترويجية الخاصة بالسلع والخدمات محل الدراسة؛
- ❖ تقدير وتوصيف العرض الحالي والمستقبلي ثم تقدير الفجوة التسويقية قصد تحديد حصة المشروع في السوق.

### 2-3- دراسة الجدوى الفنية

تتطلب دراسة الجدوى الفنية مختلف العناصر المتعلقة بانشاء المشروع من شكل هندسي وموقعه مع تحديد قدرة وطريقة الانتاج وكذلك تحديد عمر المشروع الانتاجي ومختلف تكاليفه، وهي عبارة عن مجموعة من الاختبارات والتقديرات المتعلقة بمعرفة مدى قابلية المشروع المقترح للتنفيذ من الناحية الفنية من عدمه مما يعزز قرار الاستثمار في باقي مراحل دراسة الجدوى، وتكمن أهميتها في أنها تمثل العنصر الهام الذي يقرر امكانية تنفيذ المشروع من النواحي التقنية وتتضمن الدراسة الفنية للمشروع مايلي:

أ- **دراسة الموقع:** لكل موقع أثاره الفنية والتسويقية ودراسة الموقع يتم على مرحلتين الأولى يتم فيها تحديد المنطقة الجغرافية التي سيقام عليها المشروع والثانية يتم تحليل الموقع داخل حدود هذه المنطقة لذلك يتطلب دراسة الموقع تحليل مزايا وعيوب الموقع من حيث:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، "دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 104-105.

<sup>2</sup> - سمير محمد عبد العزيز، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 96-98.

- مدى القرب من السوق اللازم لبيع السلع ؛
- مدى القرب من مصادر توريد المواد للانتاج وخاصة الرئيسية منها ؛
- مدى توفر الخدمات العامة اللازمة كالطاقة والمياه ؛
- مدى توافر الأيدي العاملة من حيث العدد والمهارة ومستوى الأجور.

ب- تحديد حجم الانتاج ومستويات الطاقة الانتاجية : تبني عملية تحديد حجم الانتاج المناسب ذو الجدوى الفنية على النتائج التي توصلت اليها دراسة الجدوى التسويقية فاذا كانت هذه الأخيرة تحدد حجم الطلب المتوقع فان دراسة الجدوى الفنية تسعى الى تحديد حجم الانتاج المتوافق مع حجم الطلب عبر العمر الافتراضي للمشروع، ومن هنا تنطوي عملية تحديد حجم الانتاج على تحديد مستوى الطاقة الانتاجية التي سيعمل على أساسها المشروع.

### 2-4- دراسة الجدوى الاجتماعية

تعتبر دراسة الجدوى الاجتماعية للمشروع على درجة كبيرة من الأهمية فهي تمثل الصلاحية من وجهة نظر المجتمع ككل، وتهتم دراسة الجدوى الاجتماعية بمعرفة العلاقة المتبادلة بين المشروع الاستثماري والمجتمع من حيث ما يستفيد منه المشروع من المجتمع وما يستفيد منه المجتمع من المشروع، ومن المقارنة بين التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية نستطيع الحكم على جدوى المشروع من الناحية الاجتماعية.

تهتم دراسة الجدوى الاجتماعية بالعديد من الجوانب التي لعل أبرزها:

- أثر المشروع على العدالة أو توزيع الدخل في صالح الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود؛
- أثر المشروع على خلق فرص جديدة للعمل، حاجة المشروع من العملات الأجنبية؛
- أثر المشروع على تحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات ، ودور المشروع على تحقيق التنمية بين مختلف قطاعات المجتمع وأقاليمه الجغرافية ؛

تأثير المشروع على البيئة والحد من التلوث.

### 2-5- دراسة الجدوى المالية

هي تجميع بيانات السوق والبيانات الفنية والتعبير عنها في صورة قوائم مالية مقدرة وتستخدم البيانات التي يتضمنها التحليل المالي في تحديد درجة مقابلة المشروع لمعايير الاستثمار الموضوعة (درجة تحقيق المشروع للمستوى المقبول من الربحية).<sup>1</sup>

تستهدف دراسة الجدوى المالية الى اجراء عملية الجدولة للنتائج التي تم الحصول عليها من دراسات الجدوى السابقة، أي وضعها في شكل جداول وأرقام من أجل الوصول الى المنافع المالية والتكاليف التي يتحملها أصحاب المشروع، وفي هذا الاطار تنطوي دراسة الجدوى المالية على جوانب لعل من أهمها:

**أ- التدفقات النقدية الداخلة :** تشمل التدفقات النقدية الداخلة أو الايرادات المتوقعة على العديد من البنود أهمها ايرادات المبيعات والاعانات والقروض والقيمة المتبقية للمشروع في نهاية عمره الافتراضي.

**ب- التدفقات النقدية الخارجة :** تعتبر التدفقات النقدية الخارجة من التكاليف الاستثمارية الرأسمالية كانفاق استثماري يتم انفاقه بغرض اقتناء أصول رأسمالية لانشاء مشروع استثماري، ولذلك تعتبر بمثابة أعباء والتزامات يتم تحملها منذ التفكير في المشروع حتى ساعة بدء تجارب التشغيل الفعلية وأداء كافة العمليات الانتاجية وأنشطة وظائف المشروع.<sup>2</sup>

تسمى هذه التكاليف بصافي الاستثمار وهي تتضمن مجمل المتطلبات الرأسمالية للاستثمار بالأصول الجديدة والمنخفضة بأية عوائد قد تنجم عن بيع الأصول الحالية المتأثرة بالقرار الاستثماري الجديد بعد الأخذ بعين الاعتبار أثر ضريبة الدخل المدفوعة الذي يمكن أن ينشأ عن الأرباح أو الخسائر من بيع

<sup>1</sup> - محمد صالح الحناوي، "ملكرات في دراسات جدوى المشروع"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ب ط، 1992، ص151.

<sup>2</sup> - سمير محمد عبد العزيز، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، مرجع سبق ذكره، ص230.

الأصول الحالية، وعندما تكون هناك حاجة الى تحمل تكاليف اضافية لدعم منتج أو خدمة جديدة أو لزيادة حجم الانتاج الحالي من السلع أوالخدمات فان أي زيادة في صافي رأس المال العامل يجب أن يتم اضافتها الى تكاليف المشروع على أن يتم استرجاع هذه الزيادة على شكل تدفقات نقدية داخلة مع نهاية عمر المشروع <sup>1</sup>.

وهذا موضح في الجدول التالي:

1- عدنان تايه النعيمي، "الادارة المالية المتقدمة"، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2009، ص219.

الجدول رقم (1-2): مكونات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة

انشطة المشروع			نوع التدفقات
التمويلية	الاستثمارية	التشغيلية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- اصدار أسهم رأس المال</li> <li>- اصدار السندات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بيع الممتلكات، المعدات</li> <li>- بيع الأوراق المالية</li> <li>- تحصيل القروض</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مبيعات السلع والخدمات</li> <li>- الفوائد المستلمة</li> <li>- حصص الأرباح المستلمة</li> <li>- بيع الأوراق التجارية مقابل النقدية</li> <li>- مصادر الإيرادات الأخرى غير المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية (مثل التأمين)</li> </ul>	التدفقات النقدية الداخلة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- شراء سندات الخزينة</li> <li>- دفع الديون</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- شراء الممتلكات، المعدات</li> <li>- شراء الأوراق المالية</li> <li>- منح القروض</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مشتريات البضاعة</li> <li>- الرواتب والأجور</li> <li>- الفوائد المدفوعة</li> <li>- شراء الأوراق التجارية نقدا</li> <li>- المصاريف الأخرى</li> <li>- الفقرات الأخرى غير المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية</li> </ul>	التدفقات النقدية الخارجة

المصدر: منير شاكر محمد وآخرون، "التحليل المالي مدخل لصناعة القرار"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط3، 2008، ص-ص: 144-145.

### المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية

توجد العديد من الأساليب التي يمكن توظيفها لتقييم مدى جدوى المشروع المقترح ماليا واتخاذ القرار حول امكانية تنفيذه مستقبلا من عدمه ويمكن تقسيم أساليب تقييم المشروعات الى:

#### 1- معايير تقييم المشاريع في ظروف التأكد التام

ان نوع القرار الذي يأخذه الفرد عادة ما يتوقف على حجم وكمية المعلومات والمعرفة التي لديه عن الموقف الذي يتخذ فيه القرار، وفي ظل التأكد التام فان متخذ القرار على وجه التحديد لديه كافة النتائج الخاصة بكل بديل من البدائل المطروحة أمامه، وبطبيعة الحال سيعمل متخذ القرار على اختيار ذلك البديل الأفضل والذي يعطي له أفضل النتائج الممكنة،

وتتسم هذه المعايير بالسهولة والبساطة وتنقسم الى مجموعتين رئيسيتين :

**1-1- معايير غير مخصصة:** ونقصد بها تلك المعايير التقليدية المستعملة في التقييم أو تلك المعايير التي لا تأخذ الزمن بعين الاعتبار أو المعايير الغير معدلة بالوقت.

#### أ- معيار فترة الاسترداد : DR (Delai de recuperation)

يقصد بها تلك الفترة الزمنية التي يمكن أن يسترد فيها المستثمر أمواله من خلال صافي التدفقات النقدية السنوية (بعد استبعاد الضرائب) المتتابعة الحدوث من المشروع الاستثماري الى غاية العمر الانتاجي للمشروع، والاسترداد هنا بالطبع للتكاليف الاستثمارية أو ما يطلق عليه الاستثمار المبدئي (تكلفة الاستثمار)، وفترة الاسترداد بذلك تمثل الفترة الزمنية اللازم استغراقها لكي يتساوى فيها التدفقات النقدية الصافية السنوية المتراكمة مع الاستثمارات المبدئية كتدفقات خارجة في شكل تكاليف

استثمارية<sup>1</sup>، وتتمحور دلالة معيار فترة الاسترداد حول تفضيل المشروع الاستثماري الذي يسترد أمواله في فترة أقصر من المشروعات الاستثمارية الأخرى .

ويتم حساب فترة الاسترداد كما يلي:<sup>2</sup>

1- حالة تساوي التدفقات النقدية الصافية خلال العمر الانتاجي المتوقع للمشروع وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{قيمة الاستثمار المبدئي}}{\text{التدفقات النقدية السنوية الثابتة}}$$

2- أما في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية السنوية: فيتم حساب فترة الاسترداد بجمع التدفقات النقدية خلال السنوات المختلفة حتى تتساوى مع الاستثمار المبدئي أي عن طريق تراكم التدفقات الصافية (أسلوب التراكم) .

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{قيمة الاستثمار المبدئي}}{\text{متوسط التدفقات النقدية السنوية الثابتة}}$$

<sup>1</sup> - جلال ملاح، "تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ب ط، 1991، ص116.

<sup>2</sup> - موفق عدنان، عبد الجبار الحميري، "أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2010، ص-154-155.

ب - معيار معدل العائد المحاسبي:

(taux de rendement comptable) T.R.C

ويطلق عليه العائد على الاستثمار ويقصد به نسبة صافي الربح المحاسبي السنوي بعد خصم الضريبة الى متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع المقترح<sup>1</sup>.

ويتم حسابه عن طريق المعادلة التالية:<sup>2</sup>

$$TRC = \frac{MRn}{Co} \times 100$$

TRC : معدل العائد المحاسبي

MRn : متوسط صافي التدفقات السنوية

Co : الاستثمار المبدئي

وللحكم على جدوى وربحية أي مشروع استثماري طبقا لهذا المعيار فلا بد من مقارنة العائد منه بعائدات الفرص البديلة (متوسط معدل الفائدة السائد في السوق) وهذا اذا كان القرار خاص ببديل واحد أما اذا كان بصدد الاختيار بين بدائل متعددة فانه يمكن المفاضلة بينهم على أساس مقارنة المعدلات المستخرجة لكل منهم واختيار أعلى المعدلات لاتخاذ القرار الاستثماري مع شرط أن يكون أيضا أعلى من عائد الفرصة البديلة أي من معدل الفائدة السائد في السوق اذا تم اختيارها كمعيار للمقارنة .

<sup>1</sup> - حكمت أحمد الراوي، "العائد المحاسبي لجدوى تقييم المشروعات الاستثمارية"، جامعة آل البيت، الأردن، بط، بدون سنة نشر، ص260.

<sup>2</sup> - زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بط، 2010، ص167.

## الفصل الثاني: التأصيل النظري للمشاريع الاستثمارية

### 1-2- معايير مخصصة

ونقصد بها تلك المعايير التي تأخذ الزمن بعين الاعتبار عند التقييم (تتم بالقيمة الزمنية للنقود)<sup>1</sup>

### أ- معيار صافي القيمة الحالية: VAN (la valeur actuelle nette)

تعتمد هذه الطريقة على القيمة الزمنية للنقود عند تقييم المشاريع بحيث يتم خصم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بسعر خصم مناسب،

ويتم احتساب صافي القيمة الحالية على النحو التالي:<sup>2</sup>

$$VAN = VAR - VAD$$

صافي القيمة الحالية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة - القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة

### أ-1- في حالة الاستثمار المبدئي دفعة واحدة

$$VAN = \sum_{t=1}^n RT (1+i)^{-t} + C_r (1+i)^{-n} - C_0$$

### أ-2- في حالة الاستثمار المبدئي على عدة دفعات

$$VAN = \sum_{t=1}^n RT (1+i)^{-t} + C_r (1+i)^{-n} - \sum_{s=1}^m D_s (1+i)^{-s}$$

$R_t$ : التدفقات النقدية الصافية السنوية

$C_r$ : القيمة المتبقية للمشروع عند نهاية عمره الانتاجي

$i$ : معدل الخصم

<sup>1</sup> - سعد زكي نصار، "التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات"، المكتبة الأكاديمية القاهرة، مصر، بط، 1995، ص 436.

<sup>2</sup> - محمد قاسم خصاونة، "أساسيات الادارة المالية"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2011، ص 80.

$n$ : العمر الانتاجي للمشروع

$C_0$ : الاستثمار المبدئي (التكلفة المبدئية)

$D_S$ : دفعات تكاليف الاستثمار

وفي حال كون نتيجة صافي القيمة الحالية موجبة فان المشروع يقبل، أما اذا كانت النتيجة سالبة فان المشروع يرفض، واذا كانت المفاضلة بين عدة مشاريع فانه يتم ترتيب المشاريع حسب أعلى قيمة الحالية ثم الأقل.

### ب- معيار دليل الربحية (مؤشر الربحية): IR (Indice de rentabilite)

ان عدم تساوي رؤوس الأموال المستثمرة للمشروعات المقترحة يجعل المفاضلة بينها باستخدام صافي القيمة الحالية غير سليمة على اعتبار أن القيمة المطلقة لصافي القيمة الحالية تزداد بازدياد رأس المال المستثمر ولتفادي هذا القصور يمكن اللجوء الى معيار مؤشر الربحية أو دليل الربحية؛ ويعرف دليل الربحية بأنه المعيار الذي يقيس قدرة المشروع الاستثماري على تحقيق الربح، وهو عبارة عن ناتج قسمة مجموع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة على مجموع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة للمشروع، ويقاس هذا المعيار العلاقة بين مدخلات المشروع ومخرجاته (بقيمتها الحالية) في شكل نسبة.

ويحسب كالآتي: <sup>1</sup>

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{القيمة الحالية لصافي المكاسب النقدية}}{\text{القيمة الحالية للمدفوعات اللازمة}}$$

$$IR = \frac{\sum_{t=1}^n R_n T (1+i)^{-t}}{C_0}$$

$R_{nt}$ : التدفق النقدي الصافي الداخلي.

<sup>1</sup> - حسين ابراهيم بلوط، "ادارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص335.

$C_0$ : الاستثمار المبدئي (التكلفة المبدئية).

$n$ : العمر الانتاجي للمشروع.

$i$ : معدل الخصم.

ونتيجة تطبيق هذا الاحتمال تسفر عن ثلاث احتمالات هي:

- أن يكون الناتج  $< 1$ ، فذلك يعني أن المشروع ذو ربحية وبالتالي فهو مقبول اقتصاديا.
- أن يكون الناتج  $> 1$ ، فذلك يعني أن المشروع ليست له ربحية وبالتالي فهو مرفوض اقتصاديا.
- أن يكون الناتج  $= 1$ ، فذلك يعني أن المشروع ليس له لاربح ولا خسارة.

ت- معيار معدل العائد الداخلي: **TRI (Taux de rentabilite interne)**

يعبر عن الكفاية الحدية للاستثمار، حيث يعبر عن الحد الأدنى من العائد على رأس المال المستثمر الذي يحتاجه المشروع، أو يعرف بأنه سعر الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية معدومة للمشروع، وتقوم هذه الطريقة في الاقتراح الاستثماري على تحديد المعدل اللازم لاستحداث صافي التدفقات النقدية الذي يجعل القيمة الحالية المتوقعة من الاقتراح الاستثماري مساوية لقيمة الاستثمار الأولي ومعدل العائد الداخلي هو سعر الخصم الأعلى أو سعر الفائدة الأقصى الذي تدفعه المؤسسة عن الأموال المستثمرة دون أن يحقق المشروع أية خسارة.<sup>1</sup>

كيفية حساب معدل العائد الداخلي: يمكن إيجاد قيمة تقريبية لمعدل العائد الداخلي TRI بواسطة البرامج الاحصائية، كما توجد تقنية الحصر لايجاد هذه القيمة التقريبية، وذلك عن طريق إيجاد معدلي استحداث يوافق المعدل الأول  $i_1$  (المعدل الأكبر) القيمة الحالية الصافية السالبة  $VAN_1$  والمعدل الثاني  $i_2$

<sup>1</sup>- Abdellah boughaba, "**analyse et evaluation de projets**", premiere imprission;berti Ed, alger, algerie, 1998;p48.

(المعدل الأصغر) تكون فيه القيمة الحالية الصافية موجبة  $VAN_2$  وبالتالي فان  $TRIE \in [i_1, i_2]$  بعد حصر معدل العائد الداخلي، يمكن استعمال الصيغة الرياضية الموالية لايجاد القيمة التقريبية لمعدل العائد الداخلي كما يلي: <sup>1</sup>

$$TRI = i_2 + \frac{VAN_2 (i_1 - i_2)}{VAN_2 - VAN_1}$$

## 2- معايير تقييم المشاريع في ظروف عدم التأكد

في بعض الأحيان لا تتوفر لدى المؤسسات الاستثمارية المعلومات المتعلقة بالبدائل المقترحة، ذلك ما يجعل الاستثمار في تلك البدائل تتميز بعدم التأكد وفي هذه الحالة يكون المستثمر غير متأكد من احتمالات الأحداث المتعددة وذلك لعدم وجود تجارب في الماضي تمكن المستثمر من تقدير هذه الاحتمالات وهنا يكون أمام المستثمر أكثر من حالة طبيعة دون معرفته باحتمال حدوث أي منها كما أن حالة عدم التأكد قد تتمثل في عدم معرفة المستثمر حالات الطبيعة التي تمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار وفي هذه الحالة يجب على المستثمر اتخاذ قرار معين يعتمد على أحد المعايير المختلفة التي تساعد على تحديد البديل الأفضل واتخاذ القرار الملائم.

## 2-1- معايير نظرية القرار (شجرة القرار):

عملية القرار هي عملية تتطلب لاستعمالها اما قرار أو مجموعة متتالية من القرارات وكل قرار مسموح به مكسب أو خسارة تتحدد بالاشتراك مع الظروف الخارجية المحيطة بالعملية، أما شجرة القرار فهي شجرة موجهة تمثل عملية القرار، بحيث أنها تساعد في تحديد القرارات المثلى الخاصة بالعملية المعقدة.<sup>2</sup>

ووفقاً لشجرة القرار نجد الحالات التالية:

<sup>1</sup> - براق محمد، غربي حمزة، "مدخل الى السياسة المالية للمؤسسة"، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، ط1، 2014، ص101.

<sup>2</sup> - ريتشارد برونسون، ترجمة حسن حسين الغياري، "نظريات ووسائل في بحوث العمليات"، الدار الدولية للاشهارية الثقافية، مصر، 2003، ص258.

### 1-1-2 معيار التشاؤم (Maxi min):

ويعرف أيضا هذا المعيار بأقصى الأدنيات حيث يقوم على فلسفة نقيضة للتي بني عليها معيار أقصى الحدود القصوى، ومن ثم فهو معيار متشائم، ويقوم على فكرة تحديد أدنى المنافع التي يحققها كل بديل ثم اختيار أقصى المنافع من بينها، ولتحديد القرار المناسب وفقا لهذا المعيار نقوم بالخطوات التالية:<sup>1</sup>

- تحديد أدنى منفعة لكل بديل؛
- تحديد أقصى منفعة من المنافع التي تم تحديدها في السابق وهي التي تقابل أفضل بديل.

### 2-1-2 معيار أقصى الأقسويات (Maxi max):

ويعبر هذا المعيار عن وجهة نظر متفائلة في عملية اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات ويقضي هذا المعيار بأن يقوم المستثمر باختيار أكبر ربح أو نتيجة بالنسبة لكل استراتيجية واستثمار ومن ثم يتم اختيار أفضل نتيجة من العوائد القصوى.

### 3-1-2 معيار الأرباح الضائعة (Mini max):

وفقا لهذا المعيار يتم اختيار أقصى عائد لكل استراتيجية أو استثمار ومن ثم يتم اختيار الاستراتيجية أو الاستثمار الذي يقابل أدنى هذه العوائد القصوى.

### 4-1-2 معيار الرشد (la place):

يفترض في هذا المعيار أن جميع حالات الطبيعة لها نفس احتمال الوقوع، وعندها تقاس الفعالية بالقيمة المتوقعة للبدائل، ولذلك يكون أفضل البدائل هو أعلاها بالقيمة المتوقعة طبعاً للهدف، ونستطيع إيجاد

<sup>1</sup> - جلال ابراهيم العيد، "استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الادارية"، دار الجامعة الجديد للنشر، الاسكندرية، مصر، بط، 2004 ، ص36.

القيمة المتوقعة عند كل بديل عن طريق حساب متوسط العوائد (مجموع العوائد على عددها) عند كل بديل، ويتم اختيار البديل الذي له أعلى متوسط.<sup>1</sup>

## 5-2-2 معيار الواقعية Herwicz

ان هذا المعيار يعمل على معالجة التطرف في التشاؤم والتفاؤل في معيار أدنى الأقصىات ومعيار أقصى الأقصىات، فقد افترض ليونيد هارويكز أن صانع القرار لا يكون متفائلا أو متشائما بشكل كامل وانما في حالة توفيق أو ربط الحالتين وهذا ما أسماه القرارات في حالة التجاهل حيث يتم الاهتمام بكلا الحالتين، وذلك من خلال معامل التفاؤل الذي يتم ادخاله من قبل متخذ القرار الاستثماري كنسبة لاحتمال النتيجة الأعظم حسب معيار التفاؤل فان كان هذا الاحتمال هو  $(\infty)$  فان احتمال نتيجة الأدنى حسب معيار التشاؤم يكون  $(1-\infty)$ <sup>2</sup>.

ويتم احتساب النتيجة حسب معيار Herwicz والتي سنرمز لها ب H كالآتي:

$$H = R_{\max} (\infty) + R_{\min} (1 - \infty)$$

$R_{\max}$  : النتيجة الأعظم (أفضل قيمة للتدفقات).

$R_{\min}$  : أسوء نتيجة (أسوء قيمة للتدفقات النقدية).

$\infty$  : معامل التفاؤل.

$1 - \infty$  : معامل التشاؤم.

أفضل بديل وفقا لهذا المعيار هو الذي يقابل أعلى قيمة.

<sup>1</sup> - جهاد صباح بني هاني وآخرون، "بحوث العمليات والأساليب الكمية نظرية والتطبيق"، دار مجلس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص301.

<sup>2</sup> - نجم عبود نجم، "مدخل الأساليب الكمية باستخدام microsoft excel"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص70.

### 2-1-6 معيار الأسف (الندم) savage :

تهدف هذه الطريقة الى جعل مستوى الندم الذي يشعر به متخذ القرار الاستثماري عند اختيار البديل دون آخر تحت حالات الطبيعة المختلفة أقل ما يمكن ويتم هذا من خلال اعداد مصفوفة الندم وذلك وفقا للخطوات التالية:<sup>1</sup>

- تحديد أكبر قيمة في كل حالة من حالات الطبيعة ؛
- طرح القيم الأخرى في تلك الخانة (سواء سطر أو عمود)؛
- نقوم بجمع كل التأسفات لكل بديل؛
- يتم اختيار أقل ندم مرافق لكل بديل.

### 3- معايير تقييم المشاريع في ظروف المخاطرة

يتصف القرار في هذه الحالة بأن المستثمر على معرفة باحتمالات حدوث أي حالة من حالات الطبيعة أو لديه بعض المعلومات تمكنه من حساب هذه الاحتمالات والتي تؤثر على بدائل القرار المختلفة وبموجب هذا سوف يبحث المستثمر عن أعلى عائد متوقع يمكن الحصول عليه في ظل احتمالات حدوث كل حالة من حالات الطبيعة، يمكننا اعتماد مجموعة من الطرق والتقنيات لتقييم الاستثمارات التي تحيطها مستويات مخاطرة مختلفة، ونلاحظ أنها تعتمد بصورة أساسية على مبادئ وتقنيات نظرية الاحتمالات وهناك معايير متعددة يتمثل أهمها في:

### 3-1 معيار القيمة المتوقعة (بايز)

في بعض الأحيان يبدأ صانع القرار بوضع تقديرات مبدئية لاحتمال حدوث كل حالة من حالات الطبيعة، ثم يحاول البحث عن معلومات اضافية تمكن من تأكيد أو تعديل هذه الاحتمالات المبدئية وتأتي المعلومات

<sup>1</sup> - منعم زمير الموسمي، "بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2009، ص 479.

الاضافية من خلال جهود ذاتية من قبل المنظمة أو من خلال الاستعانة بأحد المراكز المتخصصة في هذا المجال، ولمعرفة كيف تؤثر المعلومات الاضافية على التقديرات المبدئية وكيف يستثمر صانع القرار هذه المعلومات في تحسين جودة القرار.<sup>1</sup>

تمر عملية ايجاد الاحتمالات باستخدام هذه النظرية بعدد من المراحل هي:<sup>2</sup>

- تحديد الاحتمالات المسبقة (الحالية) أي الاحتمالات قبل استخدام النظرية؛
- الحصول على المعلومات الاضافية أي الاستفادة من الخبرات السابقة؛
- ايجاد الاحتمالات اللاحقة (الجديدة) التي نحصل عليها نتيجة دمج الاحتمالات المسبقة والمعلومات الاضافية وفقاً لنظرية بايز.

وتعتمد نظرية بايز على مبادئ الاحتمالات المشروطة، والاحتمال المشروط يعني احتمال حدوث حدث معين أو ظاهرة معينة شريطة وقوع حدث أو ظاهرة أخرى، فاحتمال وقوع الحدث (أ) شريطة وقوع الحدث (ب) يرمز له بالرمز ح (أ / ب).

وتختلف طرق احتساب هذه الاحتمالات المشروطة حسب طبيعة العلاقة بين الأحداث والتي إما أن تكون أحداثاً مستقلة أو ليست مستقلة، وبناءً على ذلك فقد تم وضع أسس نظرية بايز والتي قد تتناول عدداً أكبر من الأحداث المتداخلة .

<sup>1</sup> - محمد اسماعيل بلال، "بحوث العمليات استخدام الأساليب الكمية في صنع القرار"، الدار الجامعية الجديدة، مصر، بط، 2008، ص-ص: 226-227.

<sup>2</sup> - محمد أحمد طراونة، سليمان خالد عبيدات، "مقدمة في بحوث العمليات"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص-ص: 53-54.

### 3-2- شجرة القرار

يعد معيار شجرة القرار من المعايير الهامة التي ينصح باتباعها في اتخاذ القرارات التي تتسم بالتعقيد في حدوثها في فترات زمنية متعددة، ولا يعتبر معيار شجرة القرار طريقة لتحليل المخاطر فقط بل في المفاضلة بين الاستثمارات

#### أ- تعريف شجرة القرار

هي شكل بياني يوضح الكثير من الأفعال أو البدائل الممكنة وحالات الطبيعة، وتستخدم شجرة القرار عندما تكون هناك صعوبة أمام متخذ القرار ببناء جدول النتائج، وان اتخاذ القرار الاستثماري يجب أن يسبقه تمثيل للمعلومات المتعلقة بالمشكلة والتي تظهر في شكل شجرة توضح المسارات التي عن طريقها تحقق النتائج العديدة والممكنة، ووضع المشكلة في شكل صورة شجرة من القرارات معناه التحليل الرياضي لعامل درجة المخاطرة في استثمار القرار.

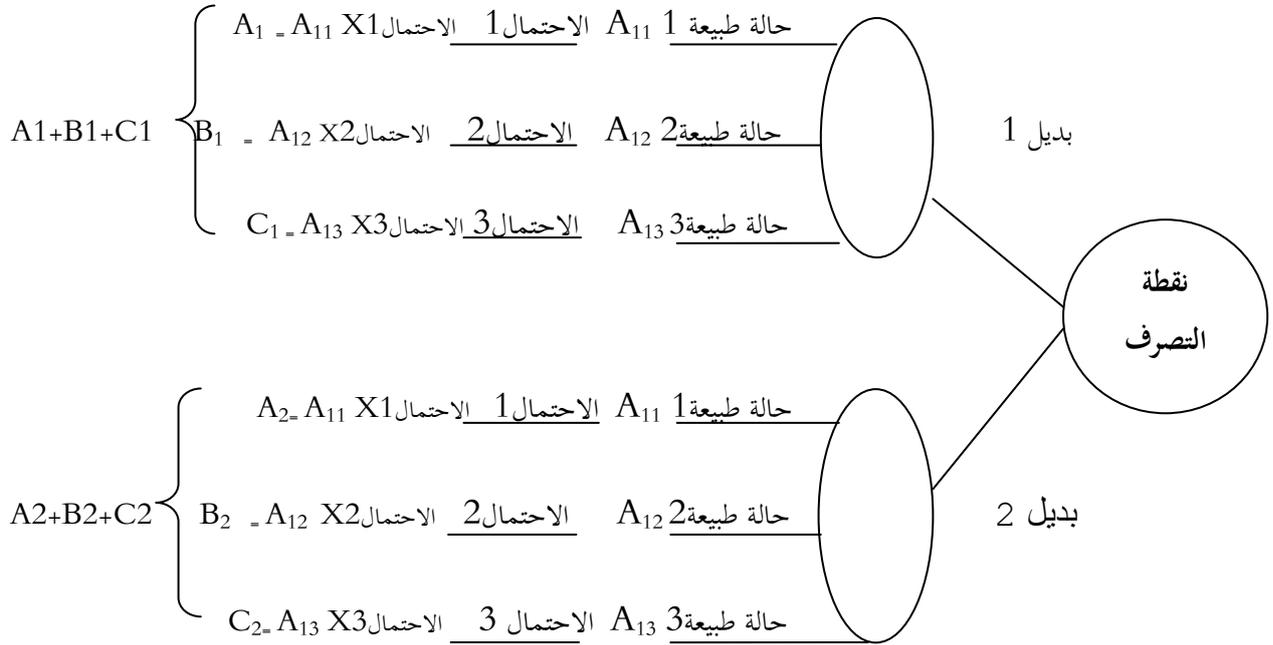
#### ب- مراحل اعداد شجرة القرار

لاستخدام شجرة القرار مرفقة بالاحتمالات الموضوعية كمعيار لتقييم المشاريع الاستثمارية تتبع المراحل التالية:<sup>1</sup>

- تحديد نقاط اتخاذ القرار (تمثل البداية الزمنية) وربطها بنقطة القرار ووصل كل من البدائل بحالات طبيعة متعلقة بها؛
- تحديد عدد البدائل الاستثمارية ويمثل كل بديل من هذه البدائل فرعا من الفروع الرئيسية للشجرة؛
- تحديد عدد الفروع الكلية لكل فرع رئيسي.

<sup>1</sup> - مبارك لسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، بط، 2004، ص-ص: 150-151.

الشكل رقم (2-3): شجرة القرار



A: نتيجة كل بديل في ظل كل حالة من حالات الطبيعة.

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات السابقة.

3-3- تحليل شجرة القرار

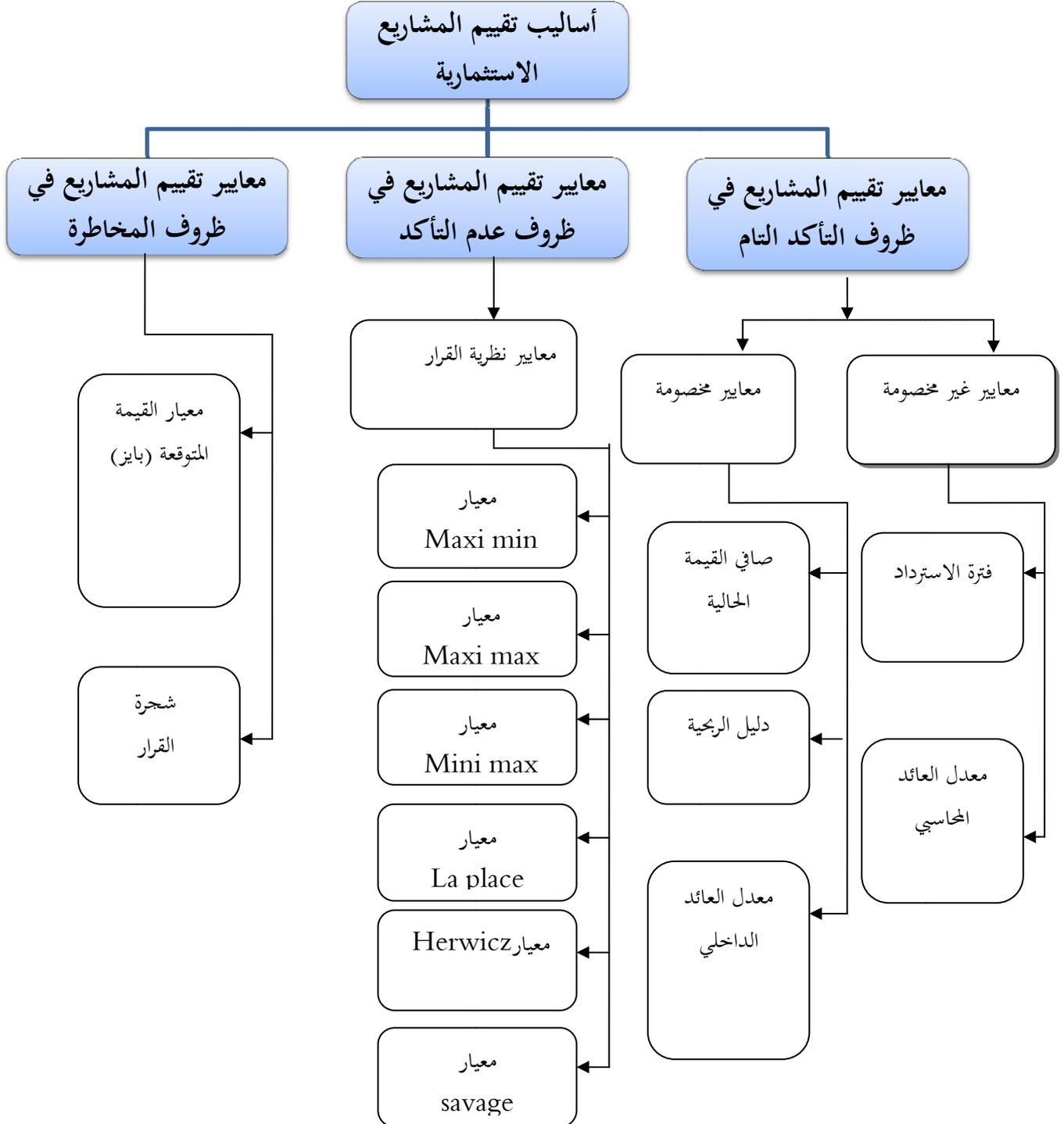
يتم تحليل شجرة القرار من اليسار الى اليمين، وتتلخص عملية التحليل بالخطوات التالية:<sup>1</sup>

- إيجاد القيمة المتوقعة (سواء للعوائد أو التكاليف) لكل بديل من خلال ضرب القيم المعطاة (النتائج) لكل بديل من احتمالات حدوث الظاهرة المتوقعة ثم جمع نتائج الضرب، ووضع النتيجة (القيمة المتوقعة) داخل ما يسمى بنقاط الاتصال على الشجرة؛
- المقارنة بين القيم المتوقعة (داخل نقاط الاتصال) واختيار أفضلها (أقلها كلفة أو أكبرها عائد) ووضع النتيجة داخل نقطة القرار؛

<sup>1</sup> - كاظم جاسم العيسوي، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، مرجع سبق ذكره، ص 193.

- في حالة وجود أكثر من نقطة قرار (بالنسبة للمشاكل الكبيرة والمعقدة) على شجرة القرار فإنه لا بد من تطبيق الخطوات السابقة ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، وهذا يعني أن شجرة القرار يمكن أن تكون بمثابة وسيلة تساعد في استبعاد البدائل الغير جيدة والمفاضلة بينها واختيار أفضلها.

الشكل رقم (2-4): أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على المعلومات السابقة.

### المبحث الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية

يعتبر التمويل حجر الأساس في بنية أية مشاريع استثمارية لماله من تأثير فعال وفاعل على جميع الوظائف الأخرى داخل المشاريع ولهذا لا يمكن لأي مشروع أن يحقق أهدافه أو يطبق خطته دون هذا العنصر الحيوي.

#### المطلب الأول: مفهوم التمويل وأهميته

يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المنشأة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، ولقد حظي باهتمامات الرواد نظرا لأهميته التي شملت نطاق واسع.

#### 1-1- تعريف التمويل : هناك عدة تعاريف للتمويل نذكر منها:

● إن النظرة التقليدية للتمويل هي عملية الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تركز أساسا في تحديد أفضل مصدر للحصول على الأموال من عدة مصادر متاحة وفي وقتنا الراهن أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتدعيم رأس المال خاصة خطة تمويل رأس المال المنتج.<sup>1</sup>

● هو تقديم موارد مالية لتدعيم المشاريع المراد إنجازها وفقا لشروط وطرق مناسبة، فهو توفير الموارد الحقيقية والنقدية لغرض تحصيلها لتكوين رؤوس الأموال.<sup>2</sup>

● هو تلك الوظيفة الإدارية في المشروع التي تختص بعمليات التخطيط للأموال، والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المشروع المختلفة مما يساعد في

<sup>1</sup> - محمد نبد محمد لبد، "الاستثمار التمويلي"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2014، ص27.

<sup>2</sup> - محمد شوقي حسين عبد الله، "التمويل والإدارة المالية"، دار النهضة العربية، ط2، 1984، ص419.

تحقيق أهدافه وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المشروع، والتي تشمل المستثمرين والعمال والمديرين والمستهلكين.<sup>1</sup>

● جاء في القاموس الاقتصادي أنه عند رغبة المؤسسة في زيادة طاقتها الانتاجية أو إعادة تنظيم أجهزتها، فإنها تضع برنامجا يعتمد على الناحيتين المادية والمالية.<sup>2</sup>

الناحية المادية: أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لنجاح المشروع «عدد وطبيعة الأبنية، الآلات، طبيعة الأشغال، اليد العاملة... الخ»

الناحية المالية: تتضمن كلفة ومصادر الأموال وكيفية استغلالها، وهذا ما يسمى بالتمويل في الاصطلاح الاقتصادي، كما تتضمن هذه الناحية كيفية تسيير وانفاق الأموال ومحاولة ترشيده ويشتمل ذلك على الممارسات التي تقود الى توفير الاحتياجات المالية اللازمة للمنشأة وحسن استخدام هذه الأموال وتحقيق الماكاة المثلى.<sup>3</sup>

● ويعرف التمويل كذلك على أنه الامداد بالأموال في أوقات الحاجة اليها وذلك عن طريق العناصر الآتية: تحديد دقيق لوقت الحاجة له، البحث عن مصادر الأموال وكذا المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الانسان.<sup>4</sup>

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها اذ يقتصر التمويل على المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وأن يكون بالقيمة

<sup>1</sup> - قتيبة عبد الرحمن العاني، "التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية"، دارالفنانش للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص53.

<sup>2</sup> - جيلالي فاطمة، "مبادئ التمويل"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2014، ص27.

<sup>3</sup> - قتيبة عبد الرحمن العاني، "التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية"، مرجع سبق ذكره، ص-ص:55-56.

<sup>4</sup> - طارق الحاج، "مبادئ التمويل"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص21.

المطلوبة في الوقت المطلوب لتمكين المؤسسة من تنفيذ غاياتها ومواجهة ما عليها من التزامات في الوقت المحدد كونه نابع من رغبة الأفراد والمؤسسات في تحقيق أقصى ربح.

ومما سبق يمكن استنتاج عناصر التمويل:<sup>1</sup>

- ❖ التمويل خاص بالمبالغ النقدية وليس السلع والخدمات؛
- ❖ أن يكون التمويل بالمبالغ المطلوبة لا أكثر ولا أقل؛
- ❖ الغرض الأساسي للتمويل هو تطوير المشاريع الخاصة أو العامة؛
- ❖ أن يقدم التمويل في الوقت المناسب أي في أوقات الحاجة إليه.

**1-2- تعريف قرار التمويل:** يعد قرار التمويل من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة

لأنها عنصر محدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والملائمة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف لاختيار أفضلها واستخدامها استخداماً أمثلاً بما يتناسب وتحقيق أكبر عائد بأقل خطر وتكلفة ممكنين مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة، ويمكن تعريفه كما يلي:

✓ يبحث قرار التمويل في الكيفية التي تحصل بها المؤسسة أو المستثمر على الأموال الضرورية للاستثمارات، وهذا القرار (قرار التمويل) مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقرار الاستثمار لأنه ستكون هناك مقارنة بين معدل مردودية المشروع الاستثماري وتكلفة تمويله وبما أن الموارد المالية محدودة فيجب على المستثمر

<sup>1</sup> - علي عبد الله العرادي، " ملف بشأن المؤسسات ص و م"، قسم البحوث و الدراسات ، 26 يناير 2012، ص-ص: 49-50.

أول مؤسسة اختيار المشاريع الاستثمارية التي تضمن مردودية مرتفعة مع تكلفة منخفضة و التقليل من

أخطار الإفلاس.<sup>1</sup>

✓ هو مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة وتحديد

المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المفترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات

المؤسسة.<sup>2</sup>

### 1-3- أهمية التمويل:

مهما تنوعت المشروعات فانها تحتاج الى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم

الجاري للمشروع، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن للتمويل أهمية تتجلى فيما يلي:<sup>3</sup>

➤ يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني؛

➤ تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛

➤ يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء واستبدال المعدات و منه تحقيق التنمية

الاقتصادية وحتى الشاملة؛

➤ يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي؛

➤ يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي؛

➤ المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية؛

<sup>1</sup> - فاطمة الحاج قويدر، "التمويل كأداة لاستثمارية المشاريع الاستثمارية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية المؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2011-2012 ، ص 40 .

<sup>2</sup> - الياس عقال، "تمويل المؤسسات الصغيرة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009-2008، ص 37.

<sup>3</sup> - رابع خولي، رقية حساني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، اشراك للنشر والتوزيع، مصر، ط 1، 2008 ، ص 96.

- تحقيق الرفاهية لافراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية ؛
- توفير الأموال اللازمة لاتمام المشاريع الأمر الذي ينتج عنه خلق مناصب شغل مما يقضي على البطالة.

ويمكن أن نستخلص من أهمية التمويل مجموعة من المراحل كالتالي:<sup>1</sup>

**مرحلة تمويل الاستثمار:** وتأتي هذه المرحلة على رأس المال النقدي حيث يتم إنفاقه من أجل تكوين رأس المال الثابت المتمثل في المباني والآلات والمعدات وغيرها من السلع المعمرة، إضافة إلى تكوين رأس المال العامل المتمثل في مواد الغيار ومواد أخرى موجودة في المخازن.

**مرحلة تمويل الإنتاج:** وتتمثل هذه المرحلة في استغلال الأموال التي تخصص لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية ويتم في هذه المرحلة خلط ومزج عناصر الإنتاج المختلفة، حيث يمزج رأس المال الثابت مع رأس المال العامل بالإضافة إلى ما تحتاجه هذه المرحلة من قوى عاملة وهذا بهدف إنتاج السلع والخدمات.

**مرحلة تمويل التسويق (البيع):** وتبدأ في أغلب الأحيان هذه المرحلة بعد الانتهاء من عملية الإنتاج مباشرة، والإعداد للبيع حيث تمر عملية التسويق بمراحل مختلفة من تعبئة السلع ونقلها وتخزينها، ثم توزيعها ولا تتم هذه المراحل إلا بعد تحمل المؤسسة نفقات كبيرة يتم تسديدها مما لديها من سيولة نقدية، كما أن في بعض الأحيان تتم عمليات البيع قبل نهاية عملية الإنتاج وهذا بهدف حصول الوحدة الإنتاجية على سيولة نقدية تساعدها على مواصلة عملية الإنتاج.

### 1-4 - خصائص التمويل

ان لكل مصدر من مصادر التمويل مجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من المصادر الأخرى، ويمكن تناول خصائص هذه المصادر من عدة جوانب والتي من أهمها:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - الياس عقال، "تمويل المؤسسات الصغيرة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 37- 38.

<sup>2</sup> - فيصل محمود الشواورة، "مبادئ الادارة المالية"، دار ميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص79.

❖ **الاستحقاق:** ويعني الموعد الذي يتوجب فيه على المقترض رد الدين الى أصحابه وتختلف أموال الاقتراض على أموال حقوق المساهمة بالنواحي التالية:

- للقروض أجل معينة ينبغي أن تسدد فيها ويؤدي عجز المنشأة عن سدادها الى مقاضاتها واجبارها على التصفية.

- حقوق المساهمين تأخذ صفة الاستثمار الدائم ولا يستطيع المستثمر استعادة حصته الا بالبيع أو التصفية.

- تؤدي زيادة الاقتراض الى زيادة المخاطر المالية، أما زيادة رأس المال فانها تؤدي الى تحسن مركزها الائتماني.

❖ **الحق على الدخل:** ويعني وجود ثلاثة مظاهر تميز الأموال المقترضة على الأموال المملوكة وذلك على النحو التالي:

**الأولوية:** أي أن للدائنين حق الحصول على أصل قروضهم وفوائدها قبل حصول مالكي المشروع على أي من حقوقهم، كما أن للدائنين أصحاب الامتياز والحكومة والعمال أولوية على الدائنين العاديين.

**التأكد:** ويعني التأكد من حصول الدائنين العاديين على ديونهم وفوائدها في المواعيد المتفق عليها من قبل بغض النظر على تحقيق المنظمة للأرباح الا بعد تحقيقها واتخاذ القرار بتوزيعها وبعد دفع التزاماتهم للمقترضين.

**مقدار الدخل:** ويعني أن ما يحصل عليه الدائنون من المنظمة عادة ما يكون مقداره محدد وثابت بغض النظر على النتائج المتحققة، أما المالكون فان ما يحصلون عليه من الربح أو الخسارة غير محدد.

### ❖ الحق على الموجودات:

ويعني اذا واجهت المنظمة مشاكل وتمت تصنيفها يتجه الاهتمام نحو قيمة أصولها الحالية وألوية حصول كل من الدائنين والمستثمرين على حقوقهم منها، وهناك قواعد تحكم عملية توزيع حصيلة التصفية حيث أنه لا بد وان يراعى في توزيعها الترتيب التالي:

- الدائنون المؤمنون برهن على بعض الأصول.

- الدائنون غيرالمؤمنون على بعض الأصول.

- حملة الأسهم الممتازة.

- حملة الأسهم العادية.

❖ **المرونة:** ويعني أن يوفر الاقتراض للمنشأة مرونة التمويل أكثر من المرونة التي يوفرها التمويل الممتلك فالاقتراض متوفر بأنواع متعددة ومواعيد متفاوتة وبكميات تتناسب والحاجة، في حين أن التمويل عن طريق زيادة رأس المال لا تتوفر فيه مثل هذه المزايا، لا سيما وان التمويل بالأموال المملوكة يتطلب أن يكون حجم الاصدار بمستوى يبرز تحمل الاجراءات وتكاليف الاصدار.

❖ **الأثر على العوائد:** ويعني أن الاقتراض أقل أثراً في تآكل العوائد بالمقارنة مع زيادة رأس المال لأن حق المقرض يقتصر على الفوائد التي سيتم استعاب جزء منها من خلال الضريبة (الوفر الضريبي) ، على النقيض من زيادة رأس المال التي تؤدي بالضرورة الى زيادة حقوقها في الأرباح الخاضعة للضريبة.

### 1-5- مبادئ التمويل: من خلال معرفتنا للتمويل يمكن أن نستخلص مجموعة من المبادئ المتمثلة

في:<sup>1</sup>

❖ ضرورة الموازنة بين المخاطر والعوائد: حيث لا يجب السعي الى المبادرة بمخاطر مالية

جديدة ما لم يكن هناك عائد اضافي متوقع من هذه العملية.

❖ الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود: من المبادئ الأساسية للتمويل أن النقود لها

قيمة زمنية مصاحبة لها فالدينار الذي يمكن الحصول عليه الآن أعلى قيمة من نفس الدينار

الذي يمكن الحصول عليه العام القادم ولذلك القاعدة تنص على أنه من الأفضل السعي

للحصول على الأموال مبكراً كلما كان ذلك ممكناً.

❖ كفاءة سوق رأس المال: بما أن هدف التمويل هو تعظيم ثروة الملاك أو جملة الأسواق

لا يمكن قياس هذه الثروة إلا من خلال كفاءة الأسواق المالية والسوق الكفؤ هو ذلك

السوق الذي تعكس فيه قيم الأصول والسندات في أي لحظة لتوفير المعلومات المتاحة

للجمهور.

<sup>1</sup> - عبد الرحمن دعاة بيله، عبد الفتاح السيد النعماني، " التمويل الإداري"، دار المريخ، السعودية (غير منشورة) الجزء الثاني، 1993، ص- ص:28-30.

### المطلب الثاني: خطوات التمويل ومحددات اختيار مصادره

يلتزم بنجاح عملية التمويل اتباع مجموعة من الخطوات بالاضافة الى اختيار مصدره المناسب للمشروع

#### 1- الخطوات الأساسية للتمويل:

ان تنفيذ عملية التمويل تختلف من منشأة لأخرى وهذا راجع لعدة اعتبارات منها حجم المؤسسة وطبيعة المشروع والبيئة وغيرها وهذا مايعني صعوبة وضع خطوات موحدة ونموذجية لكل المنشآت لكن على الرغم من هذه الصعوبات يمكننا تحديد خطوات نمطية ونموذجية الى حد بعيد والتي تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

#### 1-1- التعرف على الاحتياجات المالية للمنشأة: لعل من أكثر الأسباب شيوعا التي تؤدي الى

فشل المشروعات الاقتصادية هو تخطيط المشروع على أساس رأس المال الحالي الموجود لدى أصحاب المشروع ولهذا يتعين على المنشأة التعرف بشكل مستمر على الاحتياجات المالية في الفترة الحالية والمستقبلية القريبة منها والبعيدة ليتم ترتيبها فيما بعد على أساس الأولوية والأهمية من أجل مقارنتها مع ما هو متوفر، وهذا مايتطلب خطة مالية مرنة لامكانية التغيير فيما بعد، حيث أنه عند تأسيس المشروع لابد من تحديد متطلبات المشروع من أصول رأسمالية كالأراضي، المباني، الآلات ووسائل النقل وما الى ذلك، كما يجب دراسة المشاريع الأخرى المماثلة للاستفادة من تجربتها، وتستمر دراسة احتياجات المنشأة طالما أن هناك مستجدات يخضع لها المشروع كل مرة لتغطية هذه الاحتياجات.

<sup>1</sup> - محمد الفاتح محمود البشير المغربي، "تمويل ومؤسسات مالية"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، ط1، 2011، ص- ص:174-175.

**1-2- تحديد حجم الأموال المطلوبة :** بعد أن يتم التعرف على الاحتياجات المالية تبدأ عملية تحديد كمية الأموال المطلوبة لتغطية هذه الاحتياجات، وهذه الخطوة ليست سهلة لصعوبة تقدير كمية الأموال بدقة، فقد يتم تقديرها أقل من المستوى المطلوب ولهذا لا بد من تحديد الحد الأدنى والأعلى لتمويل أي مشروع، ومحاولة الالتزام بهذين الحدين استنادا على حساب تكلفة الأصول الرأسمالية، وتحديد رأس المال العامل والنفقات الأخرى الضرورية.

**1-3- تحديد شكل التمويل المرغوب:** فقد تلجأ المنشأة الى الاعتماد على القروض أو الى اصدار بعض الأسهم والسندات، وعادة ما يتم تمويل الأنشطة الموسمية بقروض موسمية، وتجدر الإشارة الى عدم الاسراف في الاصدار لأن ذلك يولد التزامات معينة على المنشأة وهذا الحال في القروض أيضا ومما ينجم عنه ضرورة التناسب بين مدة وأسلوب التمويل.

**1-4- وضع برنامج زمني للاحتياجات المالية:** بعد أن يتم تحديد الاحتياجات ومقدارها وشكل التمويل فانه من المفضل أن يتم وضع خطة أو جدول زمني من أجل تدفق هذه الأموال وأثناء وضع الجدول الزمني لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المدة التي يحتاجها الممول لكي يلي طلبات التمويل للمؤسسة.

**1-6- وضع وتطوير الخطة التمويلية:** تتضمن الخطة التمويلية النشاطات التي ستنفق عليها الأموال والعائدات المتوقعة منها، بالإضافة الى الضمانات التي تساعد في الحصول على الأموال اللازمة وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد وان هذه الخطة تبين أيضا مقدار التدفقات الداخلة والخارجة مما يطمئن المقرضين على منح أموالهم عند معرفتهم بمواعيد الاسترداد.

**1-6-** تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتقييمها: ان تنفيذ الخطة يتطلب أن تكون موضوعة بشكل جيد وقابلة للتطبيق، كما يتطلب المتابعة المستمرة وتصحيح الانحرافات الناجمة عن التنفيذ الخطأ أو لأسباب أخرى، ولا شك أن الخطة التمويلية يمكن أن تتقادم ولهذا لا بد من العمل على تحديثها وتعديلها وفق المتطلبات الحديثة.

### 2- العوامل المحددة لأنواع التمويل:

هناك عدة عوامل تؤثر في اختيار التمويل الأنسب مع احتياجات المؤسسة ويكون الاختيار مسبقا بتقييم شامل لهذه العوامل، ومما لا شك فيه أن هذه العوامل لا تتميز بالثبات بل تتقلب وتتغير تبعا للحالة الاقتصادية العامة وحالة الصناعة وحالة المؤسسة نفسها ويمكن إيجازها في النقاط التالية :

● **الملاءمة:** يشير هذا العامل مدى ملائمة الأموال المستخدمة لطبيعة الأصول التي ستقوم هذه الأموال بتمويلها أي بعبارة أخرى أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة يجب أن تكون مناسبة لأنواع الأصول المستخدمة ومتماشية مع طبيعتها، فالأموال طويلة الأجل للاحتياجات الطويلة الأجل كإجراء الأصول الثابتة مثلا والأموال قصيرة الأجل لتمويل الاحتياجات قصيرة الأجل مثل الاحتياجات الموسمية.<sup>1</sup>

● **الدخل:** وهو حجم العائد على الاستثمار المتوقع الحصول عليه من تلك الأموال المقترضة، فعندما تقوم المؤسسة بالاقتراض لتمويل عملية معينة فانها تقارن بين معدل الفائدة التي ستدفعها للممول ومعدل الفائدة المتوقع الذي ستحصل عليه، فاذا كان الفرق ايجابيا يتم الاعتماد على القرض كوسيلة للتمويل،

<sup>1</sup> - محمد الفاتح محمود البشير المغربي، "تمويل ومؤسسات مالية"، مرجع سبق ذكره، ص 208.

كذلك حجم الضمانات والقيود على المشروع التي تطلبها مصادر التمويل أو الاقتراض.

● **الخطر:** المقصود بالخطر هنا هو الضرر الذي يلحق صاحب المشروع نتيجة لزيادة الالتزامات على

المشروع و كثرة الأفراد الذين يتقدمون في الأولوية على الدخل وعلى الموجودات عند

التصفية.<sup>1</sup>

● **السيطرة والادارة:** ان توسع المؤسسة في الاقتراض الى الحد الذي يجعلها غير قادرة على الوفاء

بالتزاماتها مما يجعل المقرضين يضعون أيديهم على أصول المؤسسة، وفي هذه الحالة يفقد أصحاب

المشروع سيطرتهم على المؤسسة ومن هنا تظهر أهمية السيطرة والادارة في اختيار طريقة التمويل

المثلئ.<sup>2</sup>

● **المرونة:** هي القدرة التي تتمتع بها المنشأة على تعديل الخطة التمويلية وفق التغير الذي قد يحصل في

احتياجها للأموال أي الملاءمة بين الظروف المالية السائدة وبين مصادر التمويل المستخدمة فكما هو

معروف بأن المنشآت تعمل في بيئة غير مستقرة، الأمر الذي يفرض عليها أن تكون قادرة وبشكل

مستمر لمواجهة التغيرات البيئية وتغيير ترتيب أوضاعها الداخلية بما يتناسب مع تلك المستجدات

البيئية<sup>3</sup>،

وان المرونة توفر للمنشأة المزايا التالية:

✓ تمكينها من الحصول على أكبر عدد من بدائل التمويل في حالات التوسع والانكماش الاقتصادي؛

<sup>1</sup> - عبد الحكيم كراجه وآخرون، "الإدارة والتحليل المالي"، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2000، ص 101.

<sup>2</sup> - محمد الفاتح محمود البشير المغربي، "تمويل ومؤسسات مالية"، مرجع سبق ذكره، ص 211.

<sup>3</sup> - عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشه، "أساسيات في الادارة المالية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط 1، 2007،

✓ زيادة قدرتها على المساومة للحصول على شروط جيدة عند التعامل مع مصادر التمويل المتاحة؛

✓ زيادة قدرتها على التخلص من الأموال الفائضة عن حاجتها في الوقت المناسب.

● **التوقيت:** ويتمثل بالقدرة على تحديد الوقت الملائم الذي سوف تدخل فيه المنظمة الى السوق المالي

من أجل الحصول على الأموال المطلوبة بأقل التكاليف و بأفضل الشروط الممكنة مع أن المنظمة قد

تضطر في بعض الأحيان الى الدخول الى سوق الاقتراض على الرغم من عدم ملاءمة التوقيت الأمر

الذي يستوجب النظر الى التوقيت الملائم للاقتراض على ضوء قراءة المنظمة لظروف الأسواق المالية

والأحداث الاقتصادية المتوقعة.<sup>1</sup>

● **حجم المؤسسة:** حجم المؤسسة عامل مهم يتحكم في توسعها من خلال الاقتراض، فالمؤسسات

ذات المصادر المالية الكبيرة وذات الحجم الكبير غالباً تتمتع بثقة أكثر من الثقة التي تتمتع بها

المؤسسات الصغيرة.

<sup>1</sup> - فيصل محمود الشوارة، "مبادئ الادارة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص84.

المطلب الثالث : طرق ومصادر التمويل

يعتبر التمويل جوهر الوساطة هذه الأخيرة تتمثل في خلق قنوات تمر عبرها الأموال من وحدات الفئات المالي الى وحدات العجز المالي، ويأخذ هذا العبور للأموال عدة أشكال بالنسبة للأعوان الاقتصاديين وتختلف مصادر الحصول عليه.

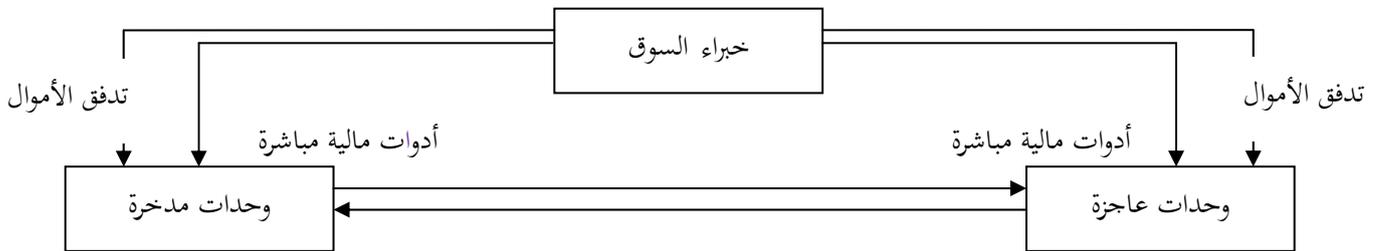
1- طرق التمويل:

تعتبر عملية أو طريقة حصول المؤسسة على ما تحتاج اليه من الأموال لتلبية احتياجاتها من أكبر انشغالاتها وهذا راجع لما تكتسبه من تأثير كبير على مشاريعها وفي هذا الخصوص نجد طريقتين للتمويل:

أ- التمويل المباشر: هذا التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض دون تدخل أي وسيط أو مؤسسة مالية فالوحدات ذات الفئات في الموارد النقدية والادخارية يمكن تحويلها إلى وحدات التي هي في عجز مالي لتلبية احتياجاتها وله عدة صور ويختلف باختلاف المتعاملين في المشروعات (أفراد، حكومة)<sup>1</sup>.

الشكل الموالي يوضح هذا النوع من التمويل

الشكل (2-5): قنوات التمويل المباشر

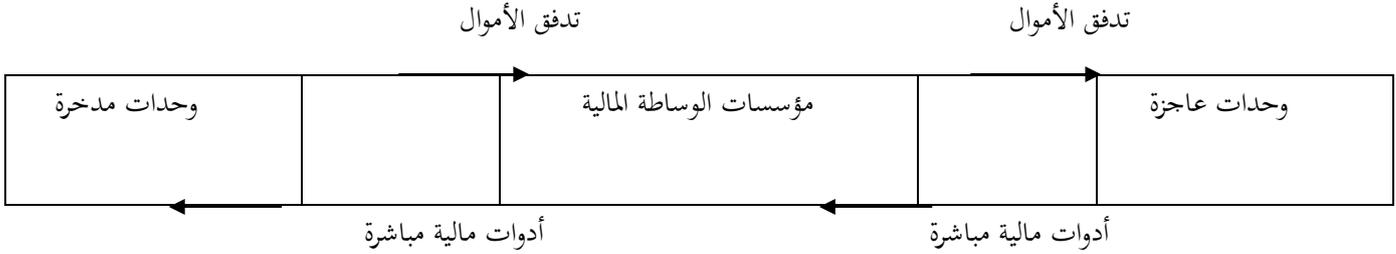


المصدر: عبد المنعم السيد علي ونزار الدين العيسي، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 89.

<sup>1</sup> - مصطفى رشدي شيخة، "النقود والمصارف والائتمان"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1991، ص 196.

ب- التمويل غير المباشر: في هذا النوع من التمويل يقوم المقترضين النهائيين بإصدار أوامر مالية ثانوية متداولة وغير متداولة من أجل إشباع حاجاتهم التمويلية وهذه العملية تتركز على تدخل الوسطاء الماليين.<sup>1</sup>

الشكل (2-6): قنوات التمويل غير المباشر



المصدر: عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 92.

يقوم الوسطاء الماليين والمتمثلين في السوق المالية وبعض البنوك بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ثم توزع هذه الإدخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر والتحويل وهناك بعض أشكال التمويل غير المباشر الأخرى والتي تكون في شكل ضمانات والتي تستعمل عادة في عمليات الاستيراد والتصدير مقل الاعتماد المسندي للتحصيل المسندي.

<sup>1</sup> - خديجة لحر، " دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع وآفاق"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالجزائر، 2004-2005، ص 22.

2- مصادر التمويل:

يتطلب تنفيذ المشروعات الاستثمارية توفير التمويل اللازم لها سواء كان في شكل رأس المال أو قروض لاقتناء أصولها الثابتة وبالتالي تتنوع مصادر التمويل الى مصادر داخلية وأخرى خارجية وعلى المشروع اختيار المصدر الذي يتلاءم مع أهدافه.

أ- المصادر الداخلية للتمويل: تعتبر المصادر الداخلية ركيزة أساسية في المؤسسة حيث تبدأ نشاطها بالاعتماد على مواردها الخاصة وذلك من خلال رأس المال التأسيسي، ويقصد بالتمويل الداخلي الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء الى مصادر خارجية.

1- التمويل الذاتي: يعبر عن فائض مالي ناتج عن ممارسة المؤسسة نشاطها العادي، هذا الفائض من المال

يعاد استخدامه من طرف نفس المؤسسة لتغطية احتياجاتها المالية<sup>1</sup>، أي هو المبلغ المتبقي لدى المؤسسة بعد توزيع الأرباح على أصحاب هذه المؤسسة، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{الاهتلاكات} + \text{المؤونات} + \text{أرباح صافية غير موزعة}$$

$$\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{نتيجة الدورة الصافية} + \text{حصص الاهتلاكات} + \text{حصص}$$

المخصصات والمؤونات ذات الطابع الاحتياطي

<sup>1</sup> - عبد الغفار حنفي، "الإدارة المالية المعاصرة"، الدار الجامعية، بيروت و الاسكندرية، 1991، ص405.

<sup>2</sup> - مبارك لسوس، "التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2004، ص175.

كما يتكون التمويل الذاتي من العناصر الأساسية التالية:<sup>1</sup>

➤ **الاهتلاكات:** يعرف الاهتلاك على أنه المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي

يحدث في الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع مرور الزمن نتيجة الاستعمال أو التلف أو التقادم التكنولوجي.

➤ **المؤنات:** تعرف على أنها مقابلة الاستحقاق في قيمة الأصل وعلى المؤسسة أن تسعى الى تفادي

هذا الاستحقاق، أي مبالغ مالية ترصد لمقابلة انخفاض غير عادي في قيمة الأصل، وهي مبالغ مالية مخصصة لتغطية الأخطار المحتملة والخسائر غير المتوقعة.

➤ **الاحتياطات:** هي عبارة عن مبالغ مالية غير مستحقة تكون تحت تصرف المؤسسة ويتم تكوينها

لمواجهة مخاطر المحتملة الوقوع وتنقسم حسب النظام المحاسبي المالي الى: احتياطات قانونية، احتياطات أساسية، احتياطات عادية.

2- **الأرباح المحتجزة:** تمثل الأرباح المحتجزة مصدرا داخليا هاما يستخدم لتمويل الاحتياجات المالية

الطويلة الأجل للمنشأة، وتمثل الأرباح المحتجزة ذاك الجزء من الأرباح الذي يتم الاحتفاظ به داخل المنشأة لغرض إعادة استثماره، وتعتبر الأرباح المحتجزة من أهم مصادر تمويل عمليات النمو والتوسع.

2

وتتكون الأرباح المحتجزة من:<sup>3</sup>

➤ **الاحتياطي القانوني:** هو الحد الأدنى من الاحتياطي الذي لا بد للمؤسسة من تكوينه.

<sup>1</sup> - أحمد بوراس، "تمويل المنشآت الاقتصادية"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، ص 27.

<sup>2</sup> - محمد صالح الحناوي وآخرون، "أساسيات الإدارة المالية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 350.

<sup>3</sup> - فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، "الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة"، دار الجامد، عمان، ط 1، 2006، ص 197.

الاحتياطي النظامي: ويتم انشاء هذا الاحتياطي طبقا للنظام الأساسي للمؤسسة وهو نسبة معينة من الأرباح السنوية لأغراض معينة ينص عليها هذا النظام.

الاحتياطات الأخرى: ينص قانون المؤسسات على أنه يجوز للجمعية العامة عند تحديد نصيب الأسهم في الأرباح الصافية أن تقرر تكوين احتياطات أخرى وذلك بالقدر الذي يحقق دوام وازدهار المؤسسة أو يكفل توزيع أرباح ثابتة بقدر الامكان على المساهمين.

### مزايا وعيوب التمويل الذاتي:

#### 1- المزايا: من أهم المزايا التي يتميز بها التمويل الذاتي:<sup>1</sup>

✓ يعتبر التمويل الذاتي المصدر الأول والوسيلة المستخدمة لتكوين رأس المال بأقل تكلفة ممكنة.

✓ إن زيادة رأس مال المؤسسة عن طريق الاكتتاب العام أو طرح الأسهم للبيع قد يؤثر سلبا على مركز اتخاذ القرار في تلك المؤسسة ويسلب بعض المساهمين حق التدخل في إدارة المشروع وبالتالي فهم يفضلون عدم توزيع أرباحهم لعدة سنوات على أن يفقدوا السيطرة على هذه المؤسسة.

✓ الاحتفاظ بالأرباح يعفي المؤسسة والمساهمين فيها من خصوم أرباحهم الموزعة لضريبة على الأرباح التجارية كما يعفيهم أيضا من خصوم ما يتقاضاه المساهم لضريبة القيم المنقولة وكذلك تكاليف زيادة رأس المال وإصدار الأسهم.

✓ انخفاض تكاليف المؤسسة عن طريق الاحتفاظ بالأرباح دون توزيعها ومن ثم تجنب الاقتراض والذي يكلف المؤسسة عادة أعباء كبيرة.

<sup>1</sup> - إسماعيل إسماعيل، " التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)" ، دار وائل للنشر ، ط2 ، 2005 ، ص 291 .

✓ تعتبر أهم مورد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يصعب عليها الحصول على أموال من مصادر أخرى.

✓ مخصصات الإهلاك حصة كبيرة من التمويل الداخلي فهي أموال معفية من الضرائب.

✓ الاستقلالية تجاه البنوك والمؤسسات المالية.

✓ يعطي المؤسسة حرية أكبر في اختيار الاستثمارات دون قيد أو شرط أو ضمانات.

2- العيوب: رغم المزايا التي يتمتع بها التمويل الذاتي إلا أنه لا يخلو من العيوب والأخطار والتي

نختصرها فيما يلي:<sup>1</sup>

✓ اقتطاع أقساط اهتلاك مرتفعة خاصة في السنوات الأولى قد يزيد من تكلفة السلع والمنتجات وبالتالي ارتفاع أسعارها وهذا ما يؤثر على سوق هذه السلع.

✓ الامتناع أو تخفيض حجم الأرباح الموزعة سوف يؤدي إلى زيادة التمويل الذاتي والذي من شأنه أن يحدث انخفاض في الطلب على أسهم المؤسسة وبالتالي انخفاض قيمتها في السوق.

✓ إذا كانت الأرباح الموزعة محدودة فهو يؤدي إلى عدم رضا أصحاب الأسهم.

✓ الاعتماد على التمويل الذاتي يحول دون الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة وبالتالي التقليل من أرباحها.

✓ عدم استعمال الأموال استعمالاً عقلانياً صحيحاً وذلك نتيجة التقصير في دراسة مجالات استعمال الموارد الداخلية للمؤسسة مقارنة بتلك المتحصل عليها من الغير.

✓ عدم كفاية التمويل الذاتي لتغطية كل حاجيات التمويل.

<sup>1</sup> - إسماعيل إسماعيل، " التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)" ، مرجع سبق ذكره، ص 191.

### ب- المصادر الخارجية للتمويل :

يعتبر التمويل الخارجي النوع الثاني من التمويل بالنسبة للمؤسسة ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة الاحتياجات التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية المتوفرة لدى المؤسسة ويكون مصدره من خارج المؤسسة، ويمكن التمييز بين مصادر التمويل قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

### 1- مصادر التمويل قصيرة الأجل:

يقصد بمصادر التمويل قصيرة الأجل مجموعة الخصوم التي تساهم في عملية تمويل الأصول المتداولة والتي تكون مستحقة السداد خلال سنة في الغالب<sup>1</sup>، وللتمويل قصير الأجل أهمية بالغة ضمن الهيكل المالي لأي مؤسسة وذلك لكونه يستخدم لمواجهة النفقات المتعلقة أساسا بالتشغيل العادي للطاقت الانتاجية للمؤسسة وذلك من أجل تحقيق التوازن المالي في أبعده حدوده . وتوجد عدة مصادر للتمويل قصير الأجل ويمكن اجمالها فيما يلي:

🚩 **الائتمان التجاري:** يعرف على أنه الائتمان الممنوح للمشروع نتيجة شراؤه مواد أولية أو بضاعة

تامة دون دفع قيمة المشتريات نقدا وتمنح فترة زمنية معينة لتسديد قيمة هذه المشتريات لذا

فالائتمان مرتبط أساسا بعمليات الشراء والبيع ونرى أن المشتريات الصناعية لا تعتمد اعتمادا كبيرا

على هذا النوع من الائتمان بالمقارنة مع المنشأة التجارية، والتي يمثل الائتمان التجاري جزءا كبيرا

ومهما في نشاطها وفعاليتها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جمال الدين محمد المرسي، أحمد عبد الله اللوح، "الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرار"، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 307.

<sup>2</sup> محمد الفاتح محمود بشير المغربي، "التمويل والمؤسسات المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 296.

وهناك اسلوبين لمنح الائتمان التجاري هما:<sup>1</sup>

❖ **الحساب الجاري:** هو من أسهل أشكال الائتمان التجاري كونه يتميز بالبساطة وعدم التعقيد

في الاجراءات الخاصة بمنحه اذ يتم منح الائتمان بعد التأكد من الحساب الجاري لدى العميل وكونه يتمتع بملاءة مالية جيدة وسمعة في السوق وقدرته على التسديد.

❖ **أوراق الدفع:** يتطلب هذا النوع أن يقوم المشتري بتوقيع ورقة تجارية يتعهد فيها بالقيام بسداد

قيمة معينة للبائع في تاريخ محدد، وتوفر الورقة التجارية من المشتري عدة مزايا للبائع أهمها الاعتراف الرسمي من جانب المشتري بمدىونية للبائع مما يسهل اثبات تلك المدىونية في حالة تأخر المشتري أو امتناعه عن السداد، كما يمكن تداول الورقة التجارية عن طريق قيام البائع بتظهيرها للغير ويمكن كذلك للبائع أن يخصمها ويحصل على قيمتها الحالية من طرف البنوك.

❖ **الائتمان المصرفي:** يعتبر الائتمان المصرفي الذي تمنحه البنوك التجارية مصدرا هاما من مصادر

التمويل التي تعتمد عليها المؤسسات في تمويل عمليات قصيرة الأجل وذلك نظرا لتعدد البنوك التجارية وتعدد فروعها بحيث تستطيع المؤسسة الحصول على الأموال اللازمة لتمويل عملياتها القصيرة الأجل من الفروع القريبة وتعتبر عملية اختيار البنك عملية هامة بالنسبة للمؤسسة.<sup>2</sup>

❖ **التمويل عن طريق المستحقات:** هي تلك المستحقات الالزامية الناتجة عن الخدمات التي تحصلت

عليها المؤسسة والتي لم يتم سداد تكلفتها، وعادة ما تلجأ مؤسسات الأعمال الى هذا النوع من التمويلات لأنها تعتبر مجانية وليس لها تكلفة، حيث أن أجور العاملين عادة ما تدفع في نهاية كل

<sup>1</sup> - دريد كامل آل شبيب، "مقدمة في الادارة المالية المعاصرة"، دار المسيرة، الأردن ، ط1، 2007 ، ص32.

<sup>2</sup> - طارق الحاج، "مبادئ التمويل"، دار الصفاء، عمان، الأردن ، ط1، 2010، ص43.

شهر واحتفاظ المؤسسة بهذه الأجر لمدة أخرى بعد نهاية الشهر من شأنها أن تتيح قدرة تمويلية بقيمة هذه الأجر.<sup>1</sup>

### 2- مصادر التمويل متوسطة الأجل:

يمكن أن يتميز التمويل متوسط الأجل عن باقي التمويلات الأخرى بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة ولكن تقل عن عشر سنوات، وينقسم بدوره الى:<sup>2</sup>

**قروض مباشرة متوسطة الأجل:** عادة يتم سداد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار عدة سنوات تمثل عمر القروض ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الامتلاك وعادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى، ولا شك أن هناك بعض الاستثناءات من هذه القواعد في بعض الأحيان وتمثل البنوك وشركات التأمين المصدر الرئيسي لهذه القروض.

**التمويل بالاستئجار:** لا يتم في هذا الأسلوب شراء الأصل بل الانتفاع بحق الاستخدام وذلك بالاستئجار من المالك الأصلي أو مؤجره بعض الأصول الثابتة (أراضي، مباني) بدلا من امتلاكها ويعتبر الاستئجار خدمات كبديل للأصول الثابتة وبذلك يتفادى دفع ثمنها، ويتخذ عدة أشكال نذكر منها:<sup>3</sup>

❖ **البيع ثم الاستئجار:** وفي هذا النوع تقوم المؤسسة بتملك أراضي ومباني ومعدات من نوع معين ويبيعها الى مؤسسات مالية وفي الوقت نفسه توقع اتفاقية مع هذه المؤسسة

<sup>1</sup> - أحمد بوراس، "تمويل المنشآت الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص41.

<sup>2</sup> - جميل أحمد توفيق، "أساسيات الادارة المالية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، ص369.

<sup>3</sup> - جميل أحمد توفيق، "أساسيات الادارة المالية"، المرجع السابق ذكره ، ص373.

لاستئجار هذا الأصل وابقائه عند المؤسسة البائعة (المستأجرة) تستلم قيمة البيع أي تحصل على التمويل من المؤسسة المالية المشتري (المؤجرة) فوراً وفي نفس الوقت تستبقي الأصل المباع عندها لاستخدامه.

❖ **الاستئجار التمويلي:** التأجير المالي هو ذلك التأجير الذي يتم بموجبه اطفاء كامل قيمة الأصل المؤجر خلال فترة العقد، ويسمى هذا التأجير بالتأجير الرأسمالي لأن اجمالي المتفق عليها تغطي كامل تكلفة الأصل مع عائد مناسب على رأسمال المستثمر.

❖ **الاستئجار التشغيلي:** يطلق على هذا النوع من التأجير أحياناً تأجير الخدمات لأنه يوفر للمؤسسة خدمتي التمويل والصيانة أي هو استئجار خدمة الأصل دون أن ينتهي ذلك بتملكه وتكون مدة عقود التأجير دائمة با من حق المستأجر انهاء الايجار قبل انتهاء مدته، وتعطي عقود استئجار الخدمة عادة للمؤسسة المستأجرة الحق في الغاء العقد أو ارجاع الأصل الى المؤجر قبل نهاية مدة العقد الأساسية.

### 3- مصادر التمويل طويلة الأجل :

التمويل طويل الأجل هو التمويل الذي تزيد مدته عن الخمس أو السبع سنوات وليس له حد أقصى اذ يمكن أن يصل الى عشرون سنة أو أكثر.<sup>1</sup>

ويمكن تقسيم المصادر الرئيسية للتمويل طويل الأجل الى:

✚ **الأسهم العادية:** يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية ودفترية وسوقية وتتمثل القيمة الاسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم، وعادة ما يكون منصوص عليها في عقد

<sup>1</sup> - سليمان الناصر، "تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الاسلامية"، جمعية التراث، غرداية، ط2، 2002، ص38.

التأسيس أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة ولكنها تتضمن الاحتياطات والأرباح المحتجزة وتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها السهم في سوق رأس المال.<sup>1</sup>

➤ **الأسهم الممتازة:** هي فئة من الأسهم التي تمنح لمالكها حقوق إضافية مثل أن يحصل مالكيها على أسبقية عن حملة الأسهم العادية في الحصول على نسبة من أرباح المؤسسة كما أن مالكيها يتمتع بأولوية في الحصول على حقوقه عند تصفية المؤسسة قبل حامل الأسهم العادية وبعد حملة السندات.<sup>2</sup>

➤ **السندات :** هي عبارة عن ورقة مالية تثبت دائنية حاملها للمؤسسة التي أصدرتها، وعلى هذا الأساس فالسند هو عبارة عن إثبات لعملية القرض ويستفيد حامل السند من كل الحقوق التي يستفيد منها دائنو المؤسسة الآخرين وخاصة الاستفادة من الفائدة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - منير ابراهيم المندي، "الأوراق المالية وأسواق المال"، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط1، 2010، ص7.

<sup>2</sup> - عصام حسين، "الأسواق المالية بورصة"، دار أسامة، الأردن، 2009، ص100.

<sup>3</sup> - الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص87.

مزايا وعيوب التمويل بالأسهم العادية: ملخصة في الجدول التالي

الجدول (2-2) : مزايا وعيوب الأسهم العادية

العيوب	المزايا
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ارتفاع عنصر المخاطرة في الاستثمار فيها ؛</li> <li>- عدم الحصول على قيمتها عند تصفية المؤسسة الا بعد تسديد الدائنين وتسديد الأسهم الممتازة ؛</li> <li>- الأرباح التي توزع لأسهم تخضع للضريبة قبل توزيعها ؛</li> <li>- توسيع قاعدة اصدارها يؤدي الى توسيع توزيع الأرباح ويؤدي ذلك الى انخفاض العائد لكل سهم.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- لا يكلف المؤسسة أعباء ؛</li> <li>- المؤسسة غير ملزمة بدفع الأرباح لهذه الأسهم الا اذا حققت الأرباح ؛</li> <li>- المؤسسة غير ملزمة برد قيمة الأسهم في موعد محدد ؛</li> <li>- وجود الثقة فيها وزيادة على قدرة الاقتراض ؛</li> <li>- سرعة في التداول في الأسواق المالية خاصة للمؤسسات التي تتمتع بمركز مالي جيد.</li> </ul>

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على براق محمد غربي حمزة، "مدخل الى السياسة المالية للمؤسسة"، المكتب الجامعي الحديث، 2015 ، ص-ص:34، 38 .

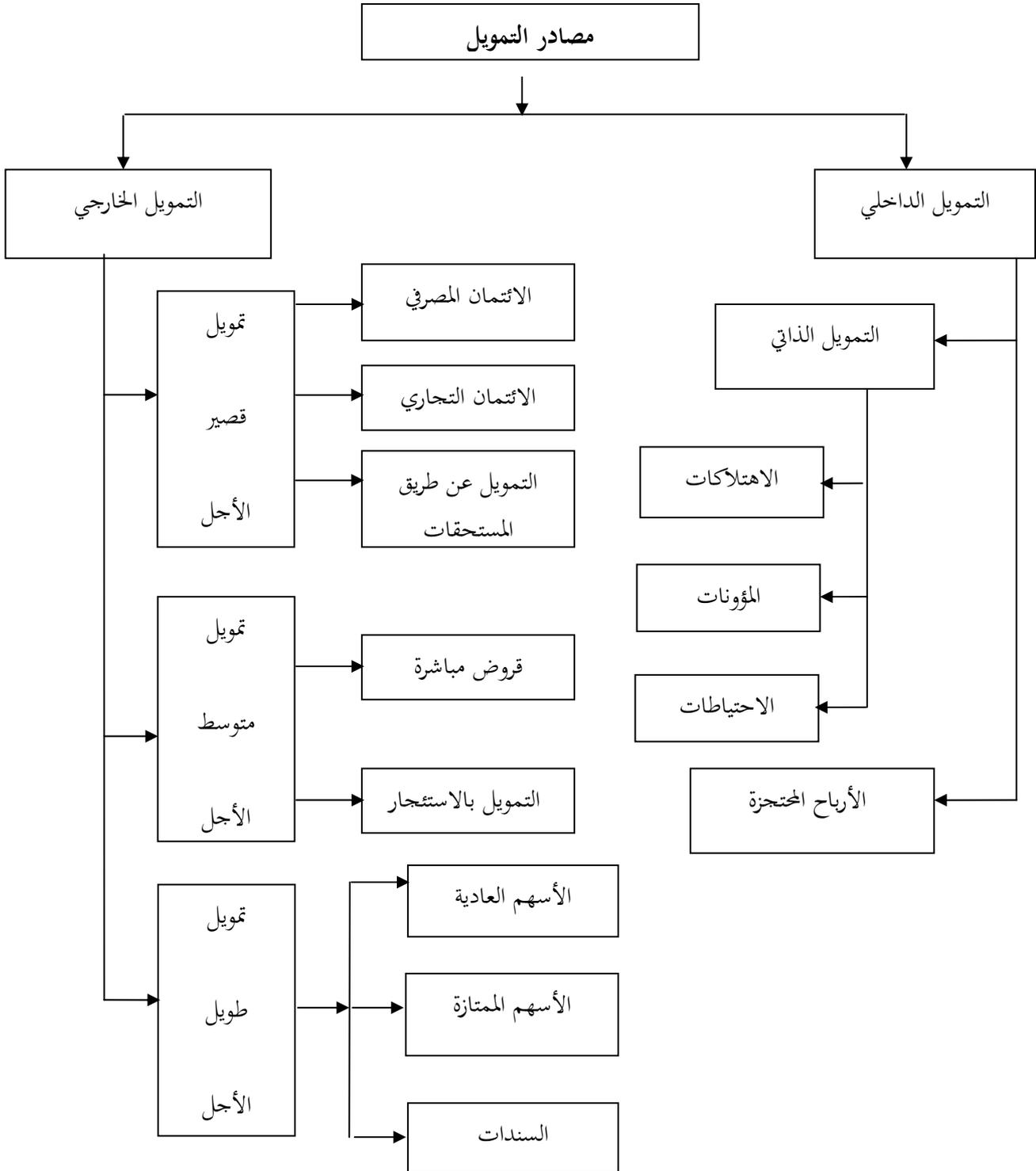
مزايا وعيوب التمويل بالأسهم الممتازة : ملخصة في الجدول التالي

الجدول (2-3) : مزايا وعيوب الأسهم الممتازة

المزايا	العيوب
<ul style="list-style-type: none"> <li>- لا يوجد أي التزام قانوني على دفع التوزيعات؛</li> <li>- تجنب المؤسسة شرط المساواة مع حملة الأسهم العادية من حيث العائد؛</li> <li>- يترتب عليه زيادة عائد لحملة الأسهم العادية اذا كان أثر الرفع المالي موجبا؛</li> <li>- يؤدي استخدامه الى عدم ضعف رقابة حملة الأسهم العادية على المؤسسة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعرض لمخاطرة تفوق التي يتعرض اليها المقرضون ومعدل عائدها أكبر؛</li> <li>- تكلفتها أعلى من تكلفة القروض؛</li> <li>- نصيبها من الأرباح لا يقلل من الوعاء الضريبي؛</li> <li>- تحتل المرتبة الثانية بعد القروض في الحصول على قيمتها في حالة التصفية.</li> </ul>

المصدر: قاسم نايف علوان، "ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة، الأردن، ط2، 2012، ص31 .

الشكل (2-7): مصادر التمويل



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على المعلومات السابقة.

### خلاصة

تعتبر المشاريع الاستثمارية كثرة تملكها الدولة وذلك لأنها تعمل على دعم اقتصاد البلد وتطويره لكونها تدفع بالشباب لتنمية قدراتهم الفردية وتطويرها الا أن المشاريع الاستثمارية محفوفة بالمخاطر وهذا لأنها تضحية بمنفعة حالية للحصول على منفعة مستقبلية ولذلك يعمل المستثمر على استعمال العديد من الطرق من أجل تقييم ودراسة مشروعه وهذه الأساليب تعتبر بمثابة وسيلة تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية من أجل التوصل الى اختيار الفرص الاستثمارية المناسبة وأن نجاح أي مشروع استثماري مرهون على درجة سلامة القرارات الاستثمارية أو بمعنى آخر تحديد واعادة وتقييم وتنفيذ ومتابعة المشروع، وكثيرا ما يتم التقييم باستخدام معايير عديدة تختلف فيما بينها من حيث المعطيات في ظروف اليقين والتأكد كما يمكنها أن تنشأ في ظروف الخطر وعدم التأكد، وللمشروع الاستثماري مصدرين أساسيين للتمويل داخلي وخارجي وعليه اختيار الأحسن أي الذي يحقق أقل تكلفة.

# الفصل الثالث

دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

### تمهيد:

الماما لبعض ما يتعلق بالبنوك في جانب منح القروض وعلاقته بالمشاريع الاستثمارية ارتأينا أن نختم البحث بدراسة تطبيقية بوكالة البنك الوطني الجزائري بمدينة تيارت، غير أن هذه الدراسة لاتعني عن تقديم البنك والتعرض لنشأته وهيكله التنظيمي وكذلك الوثائق المطلوبة لتكوين ملف طلب قرض استثماري أما الجانب الأهم فيتمثل في التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة طالبة القرض باستخدام مختلف المؤشرات والنسب الأكثر دلالة على الوضعية المالية والمستقبلية لها ومنه قرار البنك فيما يخص ذلك.

ولكل ذلك خصصنا هذا الفصل دراسة حالة مشروع استثماري حيث تناولنا فيه ثلاث مباحث.

المبحث الأول: البنك الوطني الجزائري BNA وخدماته.

المبحث الثاني: مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية على مستوى البنك الوطني الجزائري.

المبحث الثالث: دراسة قرض استثماري.

### المبحث الاول : البنك الوطني الجزائري BNA وخدماته

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري، الذي يعتبر احد أقدم البنوك في الجزائر و ذلك من خلال التطرق إلى نشأة هذا البنك و تنظيمه إضافة إلى أهم الخدمات التي يقدمها من خلال وكالة تيارت.

### المطلب الاول : نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري BNA

يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

#### 1-1- نشأة و تطور البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تدير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة و يمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله و الذي أشرنا إليه أعلاه.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاديين لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأى بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال. في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسيير وفقا لقوانين 01-88 و 03-88 و 04-88 ل 12 جانفي 1988 و قانون 119-88 ل 21 جوان 1988 و قانون 177-88 ل 28 سبتمبر 1988 و بالقانون التجاري، و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار ب و ج و بقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شيفيفارة و حددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري. في شهر جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري حيث انتقل من 14.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار جزائري و ذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها و شرائها من قبل الخزينة العمومية.<sup>1</sup> نهاية سنة 2018 تم رفع راس مال البنك الى 150 مليار دينار جزائري.

### 1-2-اهداف البنك الوطني الجزائري

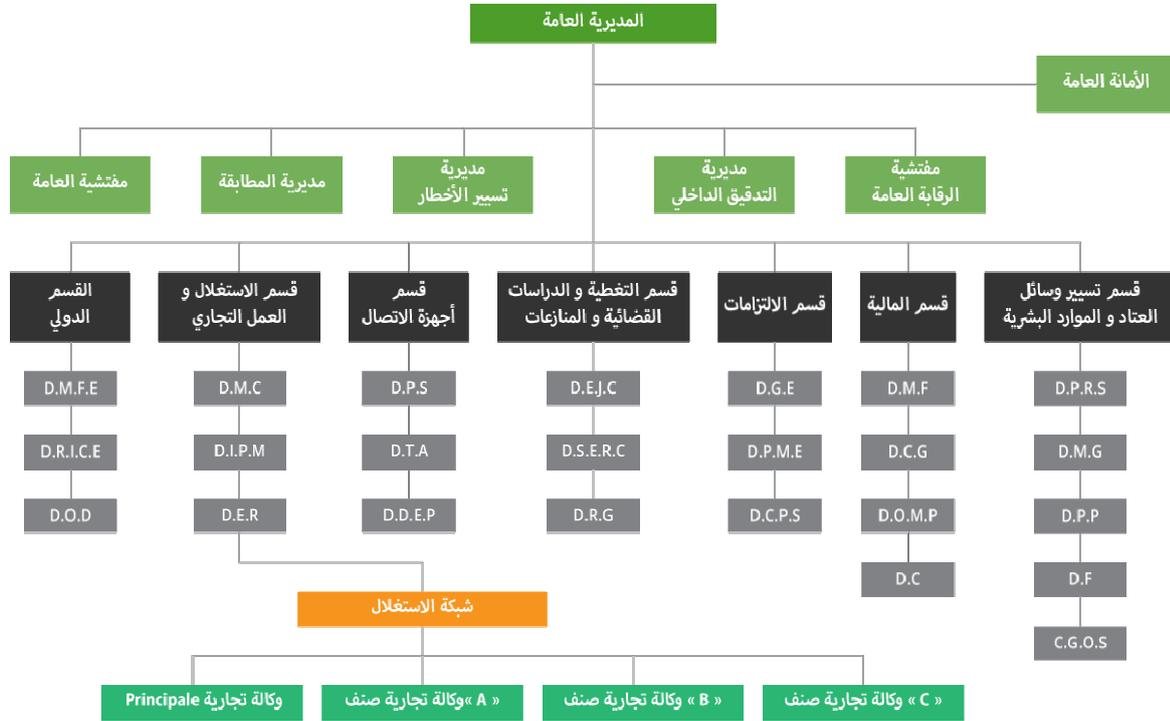
يسعى البنك من خلال خدماته المتعددة و الكثيرة للوصول الى اهداف معينة مسطرة من قبل اطاراته لتلبية تلك الغايات و من بين تلك الاهداف نذكر ما يلي :

- احداث تنمية اقتصادية .
- تنويع العمليات البنكية .
- افتتاح المزيد من الوكالات عبر مختلف الولايات.
- مواكبة التطور عن طريق تبني تقنيات جديدة او مستحدثة.
- احتلال مكانة استراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.

<sup>1</sup> - الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري <http://www.bna.dz>

### 1-3- الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

يتكون البنك المركزي الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الشكل التالي:  
الشكل (1.3) : الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري.



#### الهيكل الملحقة بقسم الالتزامات

- DGE : مديرية المؤسسات الكبرى
- DPME : مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- DCPS : مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة

#### الهيكل الملحقة بقسم المالية

- DC : مديرية المحاسبة
- DOMP : مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات
- DCG : مديرية مراقبة التسيير
- DMF : مديرية السوق المالي

#### الهيكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد و الموارد البشرية

- DPRS : مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية
- DMG : مديرية الوسائل العامة
- DPP : مديرية المحافظة على التراث
- DF : مديرية التكوين
- CGOS : مركز تسيير الخدمات الاجتماعية

#### الهيكل التابعة للقسم الدولي

- DMFE : مديرية التحركات المالية مع الخارج
- DRICE : مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية
- DOD : مديرية العمليات المستندية

#### الهيكل الملحقة بقسم الاستغلال و العمل التجاري

- DER : مديرية تأطير الشبكات
- DMC : مديرية التسويق و الاتصال
- DIPM : مديرية وسائل الدفع و النقد

#### الهيكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام

- DDEP : مديرية تطوير الدراسات و المشاريع
- DTA : مديرية التكنولوجيات و الهندسة
- DPS : مديرية الإنتاج و الخدمات

#### الهيكل الملحقة بقسم التغطية و الدراسات القانونية و المنازعات

- DSERC : مديرية المتابعة و التغطية و تحصيل القروض
- DEJC : مديرية الدراسات القانونية و المنازعات
- DRG : مديرية تحصيل الضمانات

المصدر : موقع البنك الوطني الجزائري على الانترنت [www.bna.dz](http://www.bna.dz)

### المطلب الثاني: احصائيات عن البنك الوطني الجزائري وخدماته

ستتعرف من خلال هذا المطلب على إحصائيات رسمية حول البنك الوطني الجزائري بالاضافة الى أهم الخدمات التي يقدمها الى زبائنه.

### 2-1- البنك الوطني الجزائري بالأرقام

يمكن أن نلخص البنك الوطني الجزائري بالأرقام من خلال التطرق الى النتائج المالية والتجارية لهذا البنك الى غاية 31 ديسمبر 2017.<sup>1</sup>

- 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.
- 17 مديرية جهورية للاستغلال
- 145 موزع آلي للأوراق النقدية (DAB)
- 95 شبك آلي للبنك (GAB)
- أكثر من 5000 موظف
- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية (EDI)
- 214.643 بطاقة بنكية
- 2.672.056 حساب للزبائن
- النتائج المالية
  - ✓ المنتج البنكي الصافي: 78.282 مليون دج.
  - ✓ الناتج الإجمالي للاستغلال: 55.397 مليون دج
  - ✓ ناتج الاستغلال: 41.365 مليون دج
  - ✓ الناتج الصافي: 29.987 مليون دج
- النتائج التجارية
  - ✓ الميزانية الإجمالية: 2.828.633 مليون دج.

<sup>1</sup> - الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري <http://www.bna.dz>

- ✓ إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة): 1.708.524 مليون دج
- ✓ وظائف الزبائن: 2.485.044 مليون دج.
- ✓ جاري القروض العقارية: أكثر من 42 مليار دج.
- ✓ جاري قروض المؤسسات: 122 042 مليون دج.
- ✓ جاري قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة: 47.820 مليون دج.

### 2-2- الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد، مهنيين وحرفيين و مؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات نلخصها فيما يلي:<sup>1</sup>

#### 1) الخدمات المقدمة للأفراد : وتضم ما يلي:

- خدمات الودائع، خدمات فتح حساب شيكي، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.
- خدمات الإيداع، السحب، الدفع والتحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة.
- الخدمات النقدية : وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه، الذين يملكون حساب شيكي، بطاقة السحب CIB والتي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت ( 24 سا/24سا)، و(7أيام /7أيام) وذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي المختلفة.
- خدمات المساعد: يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصيح والاستشارة لزبائنه، عن طريق أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعهم، وذلك بتقديم حلول مكييفة حسب حاجة كل زبون.

<sup>1</sup> - الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري <http://www.bna.dz>

## الفصل الثالث: دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

- خدمات الادخار والتوظيف: يضع البنك الوطني الجزائر أيضا تحت تصرف زبائنه دفترا للادخار وذلك لتسهيل عمليات سحب وإيداع النقود، بالفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة الزبون.
- تمويل العقارات : يخص هذا المنتج تمويلا لعقارات كسكنات جديدة، سكنات قديمة، توسيع، بناء ذاتي.

- تمويل السيارات : يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد.

- خدمة كراء صناديق.

ويواصل البنك الوطني الجزائر بتطوير خدماته المقدمة للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة مبتكرة بما في ذلك التأمين على الحياة و الممتلكات.

### (2) الخدمات المقدمة للمؤسسات: وتمثل في:

- خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.
- خدمات المساعدة: وتشمل إسداء النصح والاستشارة فيما يخص إنشاء، تطوير وتوسيع المؤسسات

- خدمات الادخار و التوظيف.

- التمويلات:وتضم :

\*تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة،

السلع الموجهة لإعادة البيع، تمويل المستحقات، تمويل مسبق للتصدير).

\*تمويل الاستثمارات.

\*التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء، ضمان الدفعة

المقدمة).

\*تمويل السيارات : وتشمل تمويل السيارات النفعية.

- خدمات على مستوى دولي وتشمل:

## الفصل الثالث: دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

\*تنظيم تدفقات التجارة الخارجية ( الاعتماد المستندي للاستيراد، الاعتماد المستندي للتصدير، التسليم المستندي للاستيراد، التسليم المستندي للتصدير).  
\*ضمانات دولية (للاستيراد والتصدير) .

### المطلب الثالث : بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

بعد أن تطرقنا للبنك الوطني الجزائري سنتطرق الآن الى وكالة تيارت للوقوف على أهم الجوانب الخاصة بها من مهام وأهداف وكذا هيكلها التنظيمي

#### 3-1- تقديم وكالة تيارت 540

تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 23 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي:

الجدول (1.3) : توزيع موظفي وكالة تيارت.

Directeur d'agence	01	المدير
Directeur adjoint	01	المدير المساعد
Chef service	03	رؤساء المصلحة
Chef de section	04	رؤساء الأقسام
Charge d'étude	07	مكلفون بالدراسة
Chargé de clientèle	02	مكلفون بالزبائن
Caissier	02	أمناء الصندوق
Guichier	02	موظفي الشباك
Femme de ménage	01	عاملة النظافة
Total	23	المجموع

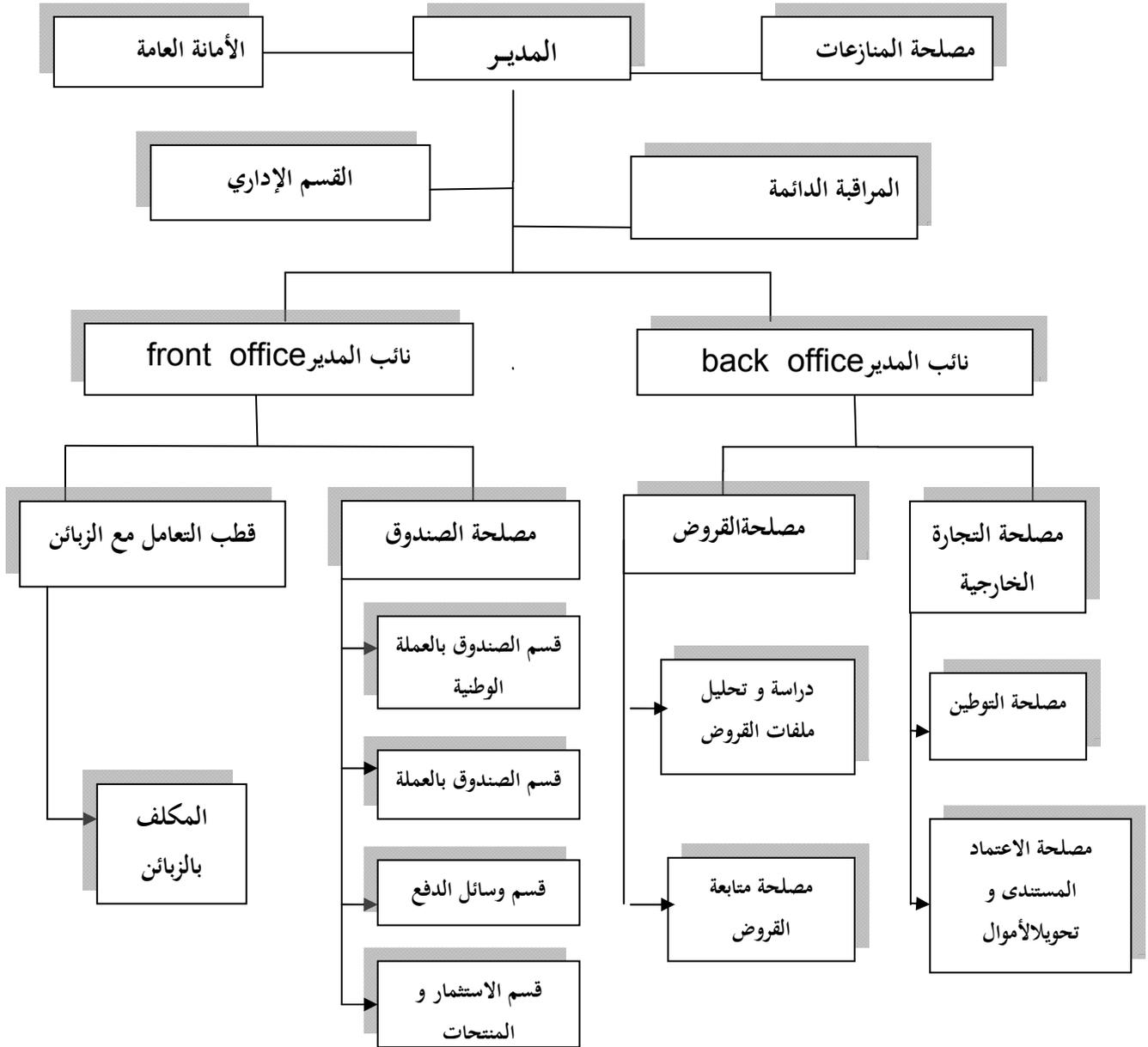
المصدر : معلومات مقدمة من طرف نائب المدير ، البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

يذكر أنا وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية سنة 2017، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك وتلك الخاصة بمنح القروض و عمليات التجارة الخارجية، في ظل رغبة البنك عصرنه خدماته و تحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة و أيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة و متنوعة و ذات جودة في أفضل الظروف.

3-2- الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

يمكن تلخيص الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري في الشكل التالي:

الشكل (2.3) : الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري



المصدر : معلومات مقدمة من طرف نائب المدير، البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

### 3-3- مهام وكالة تيارت 540

تقوم وكالة تيارت بعدة مهام و ذلك عن طريق مجموعة من النشاطات تسمح بتطوير و نمو البنك و جذب عدد أكبر من الزبائن لتسهيل خدمات تقديم القرض و عملية الصرف و من بعض تلك المهام نذكر ما يلي :

- ✓ تحصيل العملات الصعبة.
- ✓ تمويل الاستثمارات الانتاجية .
- ✓ تنفيذ كل ما يتعلق بعملية ضمان القروض .
- ✓ استقبال التسديدات نقدا او عن طريق الشيكات.
- ✓ التعاقد لمنح القروض او السلفيات .
- ✓ قبول الودائع.
- ✓ تغطية كل التحويلات.
- ✓ ضمان حسن العمليات المالية مع الخارج.
- ✓ المساهمة في راس مال العديد من البنوك التجارية.
- ✓ اقراض البنك المنشآت الصناعية و حتى الخاصة منها.

## المبحث الثاني: مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية على مستوى البنك الوطني الجزائري

عملية منح قرض استثماري على مستوى البنك الوطني الجزائري تمر بعدة مراحل و ذلك وفق اجراءات معينة من تاريخ طلب القرض الى غاية تحصيله .

### المطلب الاول : انواع القروض المقدمة

يسعى البنك الوطني الجزائري بجميع فروعها الى تقديم مجموعة من القروض و ذلك لتشجيع الاستثمارات و من بين تلك القروض نذكر ما يلي:

أ- القروض الاستهلاكية هي قروض موجهة للاستهلاك تكون على دفعات شهرية ثابتة تتلائم مع قدرة الزبون على السداد لها سعر فائدة خاص بالنسبة للمدخرين و يتراوح معدل الفائدة فيها 8.25 مع طلبيات التمويل الخاصة بها تكون بصفة سريعة و تنقسم الى قرض الرفاهية الخاص بالتحهيزات المنزلية و قرض السيارات .

ب- القروض العقارية يمكن ان يصل سن المقترض فيها الى 75 سنة و قد تصل نسبة التمويل الى 90 بالمئة من كلفة المشروع في بعض الاحيان كما تتم دراسة القرض في فترة 8 ايام و يتكون القرض العقاري من 11 صيغة موضوعة تحت تصرف الزبون كما يعتبر الافضل من حيث الفائدة تصل الى 6.25 بالمئة في حالة قرض غير مدعم من الدولة و الى 1 بالمئة في حالة قرض مدعم من الدولة.

ت- القروض المدعمة من الدولة تمنح الدولة الجزائرية المقترضين مجموعة من القروض من وكالات وطنية و من بين هذه القروض نذكر:

## الفصل الثالث: دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

\* قرض angem هو قرض مصغر يمنح لفائدة المواطنين اللذين هم من دون دخل او لديهم

دخل غير منظم مخصص لخلق نشاطات جديدة يكون سن المقترض من 18 سنة فما فوق.

\* قرض anseg هو قرض موجه للبطالين الذين تتراوح اعمارهم بين 19 و 35 سنة و

حائزين على مؤهل مهني له علاقة بالعمل المراد تمويله و لديهم القدرة على توفير مساهمة ذاتية

محددة قصد التمويل.

\* قرض cnac هو قرض استثماري يسمح بتمويل المشاريع التي يقدمها الشباب البطال لانشاء

مؤسسات صغيرة و متوسطة لا يشترط فيها سن معين و تتراوح مدته الى 8 سنوات .

ث- قروض طويلة الاجل هي قروض موجهة لتمويل الاستثمارات الضخمة و تكون فترة الدفع حتى

5 سنوات الى غاية ازدهار المشروع يمكن ان تصل نسبة التمويل الى غاية 80 بالمئة .

ج-قروض متوسطة الاجل هي قروض خاصة بانشاء عمل او تطوير الشركات تصل نسبة التمويل الى

غاية 80 بالمئة من تكلفة المشروع .

ح-القرض الايجاري هو قرض لتاجير العقار مع امكانية شراؤه عند نهاية العقد كما يتم تجديد العقار

عن طريق الائتمان الايجاري و يتميز بقدرة الزبون على تمويل عدة منتوجات في نفس الوقت.

خ-قروض الصندوق هي قروض قصيرة المدى مقدمة في مجموعة من الصيغ

\* تسهيلات الصندوق قرض مقدم لتغطية الفارق الزمني في الخزينة لمدة قصيرة .

\* السحب المكشوف يجسد هذا القرض لمواجهة المصاريف الفورية و الغير المتوقعة و التي تدخل

في دورة الاستغلال.

\* خصم الاوراق التجارية هو تحويل البنك القروض المحسدة باوراق تجارية الى اموال نقدية وذلك بخصم الاوراق التجارية.

### المطلب الثاني : ملف القرض الاستثماري

ان ملف القرض الاستثماري يبدأ بحضور الزبون الى البنك وتقديم ملفه أمام المكلف بالزبائن حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة معه وذلك من أجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض، ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه، ويتكون ملف طلب قرض استثماري من الوثائق التالية:

- ✓ طلب خطي موقع من طرف الزبون يوضح فيه المبلغ المطلوب ووجهة استخدامه، بالإضافة الى اسم طالب القرض والاسم التجاري للمؤسسة التي قدمت هذا الطلب، ويكون هذا الطلب محتوم بختم المؤسسة وممضي من طرف المسير أو صاحب المؤسسة.
- ✓ نسخة طبق الأصل للسجل التجاري مصادق عليها لدى مصالح مركز السجل التجاري.
- ✓ الدراسة التقنو-اقتصادية للمشروع متضمنة خمس ميزانيات تقديرية.
- ✓ نسخة من تقرير محافظ الحسابات بالنسبة للشركات فقط.
- ✓ نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الجبائي.
- ✓ شهادة أداء المستحقة الضريبية غير المنتهية الصلاحية.
- ✓ شهادة أداء المستحقات من الصندوق الوطني لتأمين العمال الأجراء.
- ✓ شهادة أداء المستحقات من الصندوق الوطني لتأمين العمال غير الأجراء.
- ✓ شهادة أداء المستحقات من الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر الناجمة عن سوء الأحوال الجوية وهذه الوثيقة خاصة بمؤسسات قطاع البناء والاستغلال العمومي والري فقط.
- ✓ شهادة ايداع الحسابات الاجتماعية.
- ✓ ثلاث ميزانيات لثلاث سنوات الأخيرة.
- ✓ نسخة من الفواتير الشكلية في حالة ما كن المشروع متضمن اقتناء التجهيزات.

- ✓ نسخة من تقرير محافظ الحسابات ثلاث سنوات الأخيرة.
- ✓ نسخة من صفقات العمل ان وجدت.
- ✓ نسخة من العقد التأسيسي في حالة ما كانت المؤسسة شخص معنوي.

### المطلب الثالث : مراحل منح القروض

تقوم الوكالة عن طريق مصلحة القروض التابعة لها بدراسة ملف القرض ومراقبته منذ البداية إلى غاية نهاية تحصيله وهذا عن طريق كشف نقاط قوة الزبون ونقاط ضعفه وتحديد مواضع الخطر وذلك بتطبيق رقابة داخلية تشمل دراسة وتحليل وتحقيق في موضوع القرض طوال مدة بداية العقد تبدأ باجراءات منح القرض الى غاية تحصيله ويمكن ايجازها كالاتي:

### المرحلة الأولى : إجراءات منح القروض

و تتضح هذه الاجراءات فيما يلي:

### 1- الاتفاق المبدئي:

يتقدم الزبون طالب القرض إلى البنك الوطني وكالة تيارت 540 قصد الحصول على قرض "استثماري" الخاص بتمويل مشروعه وفق الخطوات التالية:

### 1-1- المقابلة الشخصية مع مدير الوكالة:

حيث يستقبل المدير الزبون الذي يعهد إلى إقناع هذا الأخير بالعرض من القرض وفكرة المشروع ويقوم بطرحها تفصيلا مرفقا إياها بوثائق توضح التكلفة وقيمة المشروع المراد تمويله: (نوعه، رأس ماله، حجمه...).

### 1-2- مصلحة القروض:

في حال قبول مدير الوكالة بفكرة القرض يوجه الزبون إلى رئيس مصلحة القروض و يعطى موافقته المبدئية، يقوم هذا الأخير بإعادة مناقشة فكرة المشروع ويطرح مجموعة من الشروط أو من القواعد والقوانين التي تعمل بها الوكالة في تحديد الصورة العامة للقرض والمتمثلة في:<sup>1</sup>

أ- نسبة تمويل المشروع: في غالب الأحيان تكون نسبة القروض التي تطرحها الوكالة BNA تتم

وفق النسب التالية:

البنك يمول المشروع ب 60% وطالب القرض ب 40% يسمى هذه النسبة ب التمويل الذاتي من

قبل صاحب المشروع.

إلا في بعض الحالات حيث يمكن أن تصل إلى 70% من نسبة التمويل في حال موافقة المديرية المركزية.

ب- معدل الفائدة: تختلف معدلات الفائدة باختلاف نوع القروض ومدتها وأقساط التسديد التي

ستحدد آجلا.

<sup>1</sup> - رئيس مصلحة القروض ، البنك الوطني الجزائري ، وكالة تيارت 540

## الفصل الثالث: دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

وتطبق نسبة الفائدة على النحو التالي:

الجدول رقم (3-2) : تطبيق نسبة الفائدة

نوع القرض	معدل الفائدة %
قروض استغلال	7.5%
قروض استثمارية	5.25%
قروض تشغيل الشباب ANSEJ	0%
الدولة تتحمل دفع الفائدة	
قروض استهلاكية	8.25%
قروض عقارية	6.25%
البرامج المدعمة من الدولة LPA 1%	

المصدر : معلومات مقدمة من طرف نائب المدير ، البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

تجدر الإشارة إلى أن بعض القروض الموجهة إلى الاستثمار منخفضة إلى 3% "مثل المشاريع السياحية" حيث أن الفارق في النسبة أي 2.25% تتحمله الدولة عن طريق الخزينة العمومية.

### 2- تحديد القرض: وذلك بتحديد مدته والضمانات المقدمة

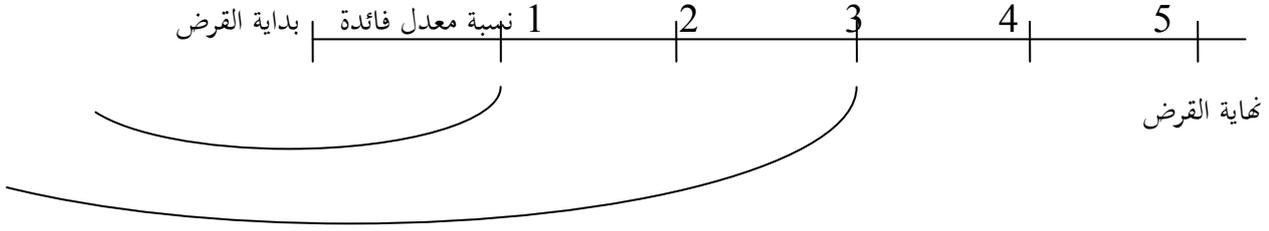
2-1- تحديد مدة القرض: بالنسبة للقروض الاستثمارية تتراوح مدتها من 05 إلى 07 سنوات وقد

تصل إلى 08 سنوات مع إمكانية التمديد وهته المدة تحمل فترة سماح أو مدة تمهيل ما بين سنة

وثلاث سنوات تحمل فيها عدم سداد لأقساط القرض مع العلم أنه يتم تسديد نسبة معدل

الفائدة من القرض مدروسة على الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): تحديد مدة العقد



فترة سماح - انتظار-

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معلومات من طرف البنك.

2-2- الضمانات المطلوبة: في أغلب الأحيان التي تتناولها مسألة الضمان المقدم تلعب دورا أساسيا في

انجاز عقد القرض من عدمه وتتضمن ما يلي:

أ- الرهن العقاري: يجب أن تكون قيمة العقار المرهون تساوي او اكثر من 120٪ من قيمة

القرض المطلوب حيث تتم تحديد قيمة العقار من طرف خبير عقاري متعاقد مع البنك ومحل ثقة،

وهو رهن قانوني بحوزة البنك بثلاث طرق:<sup>1</sup>

\* الرهن الناشئ بعقد رسمي أو رهن الاتفاق: ويأتي هذا الرهن تبعا لإدارة التعاقد ما بين

الأطراف المعنية والتي تملك القدرة أو الحق في التصرف.

\* الرهن الناشئ بمقتضى القانون: تبعا لأحكام قانونية.

\* الرهن الناشئ بحكم: وهو الرهن الذي ينشأ تبعا لأمر من القاضي.

<sup>1</sup> - المادة 179 من قانون النقد والقرض.

ب- **صناديق الضمان:** هناك بعض الصناديق لضمان الأخطار يمكن أن تتحمل جزء من

ضمان القرض في الحالات التالية:

\* قيمة العقار أقل من مبلغ القرض.

\* زيادة طرف ثاني إلى عقد القرض لتعزيز الضمان.

\* تداخل العقود المشتركة.

ت- **رهن العتاد:** والمقصود به تقديم العتاد الذي في حوزة المقترض كضمان لصالح البنك ويجب

أن يرقى هذا العتاد إلى:

\* معايير القبول والسلامة والجودة.

\* التأمين: يرفق هذا العتاد (سكن، تجهيزات، مواد أولية...) على ختم من مصلحة التأمين أي

لا يحمل شيء من الخطورة.

\* الرهن الحيازي للأدوات ومعدات التجهيز.

\* رهن الأوراق التجارية أو حصص الشركات أو الأسهم الذي يعتبر أمر شائع وفعال في البنك

الوطني الجزائري.

2-3- **الكفالة الشخصية أو كفالة الشركاء:** كفالة الشركاء تعتمد في حالة تقديم القرض إلى مؤسسة

مثل EURL -SARL وهي كفالة تضامنية من الشركاء للتسديد عن المقترض الذي يحاول

رفع قيمة حصته.

يقبل البنك أي ضمان مطروح يراعي السلامة والثقة والصحة القانونية والقبول العام.

3- **دراسة ملف القرض:** يكون من الجوانب التالية:

3-1- **الجانب المالي:** الذي يشمل الوثائق المالية ميزانيات، جدول حسابات نتائج، المركز المالي

للزبون.

3-2- الجانب الاقتصادي: نوع النشاط والسوق الذي ينشط فيه الزبون وسمعته في السوق وفترات

رواج منتوجاته أو انخفاض مبيعاته.

3-3- الجانب القانوني: قد تلجأ مصلحة القروض إلى طلب معلومات عن الزبون من طرف البنوك

الموجودة في الساحة "الحق في الإعلام" تعتبر من أنجع الأساليب الرقابية الفعالة لمعرفة سمعة

الزبون وتوخي الحذر منه وتتم بطريقة سرية دون إعلام الزبون.

### المرحلة الثانية : عقد القرض

والتي تعد كإجراءات أساسية ومهمة من أجل التحقق في سلامة وصحة الوثائق المقدمة، من طرف

طالب القرض لتحقيق المبدأ الأساسي للسلامة وصحة العقد بصفة عامة.

1- ما بعد طلب القرض: إذا وافق المقترض على جميع بنود العقد المتعلقة بالقرض والتي تحمل في

أساسها مبدأ الثقة والأمان والرضى لجميع الأطراف يطلب منه الملف التالي\* :

كما يتم طلب معلومات حول الزبون من خلال إرسال البنك الطلب إلى مركزية المخاطر على

مستوى البنك المركزي والتي تعتبر قاعدة بيانات عامة لجميع البنوك

إذا ثبت إخطار الزبون من أحد البنوك Singnal فيستوجب على البنك الحذر منه لكونه مشكوك فيه.

يجدر الإشارة أن مبدأ منح القرض pouvoir في سلطة الوكالة BNA يتم وفق تحديد الصلاحيات

على الشكل التالي:

\* - الملف سبق ذكره في المطلب الثاني من نفس الفصل.

## الفصل الثالث: دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

الجدول رقم (3-3): صلاحيات منح القروض

الصلاحيات	قروض الاستغلال	قروض الاستثمار
مدير الوكالة	إلى غاية 40 مليون دينار جزائري	إلى غاية 10 مليون دينار جزائري
المديرية الجهوية	من 40 إلى 150 مليون دينار جزائري	10 إلى 50 مليون دينار جزائري
المديرية المركزية	من 150 إلى 250 مليون دينار جزائري	50 إلى 100 مليون دينار جزائري
مجلس الإدارة	غير محدود	غير محدود

المصدر : معلومات مقدمة من طرف نائب المدير ، البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

### 2- تفعيل القرض: قبل تفعيل القرض يتم مراقبة الضمانات المتعلقة به عن طريق:

- إمضاء اتفاقية قرض "استثمار".
- رهن العقار عند الموثق والتأكد من سلامة وصحة وقانونية الضمان.
- إمضاء سندات الأمر.
- تأمين العتاد.

وهذا بعد الحصول على الموافقة من البنك الوطني الجزائري

يمكن للزبون الحصول على القرض إما كلياً وإما مقسم حسب قيامه بأشغال تنفيذ الاستثمار عند

الانتهاء من الحصول على القرض يتم تقديم رزمة تسديد مفصلة (أقساط القرض + الفوائد المترتبة) كما

يتم تحسيمه بضرورة احترام تلك المواعيد لتجنب غرامة التأخير.

### المرحلة الثالثة: تحصيل القرض واسترجاعه

تعتمد الرقابة الداخلية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترجاع قيمة القرض والفوائد المتعلقة بأقساط القرض

بطريقة فعالة وبأقل تكلفة ممكنة مع مراعاة الظروف الغير عادية والحرجة التي يتعرض لها المقترض أثناء

توظيفه للقرض.

أ- تحصيل القرض: يمكن القول أن حالة تحصيل القرض تأخذ حالتين يتم التعامل معهما كالآتي:

1- حالة السداد: إذا قام العميل بتسديد ما عليه من أقساط يقوم النظام المعلوماتي للبنك بعملية

محاسبية بطريقة آلية بتسجيل قيمة القرض والفوائد المحصلة عليها في خزينة البنك تصاحبه

عملية تقييم لطريقة التسديد والمواعيد المحددة أما في حالة تسديد القرض بطريقة مسبقة وذلك

قد ينتج عنه تخفيض في معدل الفائدة لقسط أو قسطين أو عدم تسديد أحد الأقساط.

2- حالة عدم السداد: عند تسجيل أول تعذر في تسديد أقساط القرض يتم إتباع الإجراءات

التالية:

- توجيه مراسلة لإبلاغ المعني بوجوب تسديد الدين العالق في ذمته مع إعطاء مهلة تتراوح بين 15-20 يوم.

- إذا استجاب المعني إلى المراسلة تتوقف الإجراءات بعد تسديده ما عليه من دين.

- في حالة عدم استجابة المعني بالقرض يتم بعث إرسال الإنذار الأول مع إعطائه مهلة بين 15-20 يوم .

- بعد انقضاء المهلة المذكورة يتم تحرير إنذار ثاني يحمل نفس الفترة حتى تكون فترة الإنذار الأول والثاني في حدود الشهر أو أكثر وإن لم يستجب المعني يتم تحرير إنذار ثالث يتم فيه الإعلان عن اتخاذ الإجراءات القانونية وعن بنود العقد في ظرف قدره ثمانية أيام والإنذار يتم عن طريق محضر قضائي .

بعد استفاء كل هذه الإجراءات يقوم البنك ب:

• حساب مجمل الدين الذي يشمل الاستحقاق الذي لم يدفع إلى جانب باقي الاستحقاقات التي لم يصل أجلها بعد.

• تحرير عارضة موجهة إلى رئيس المحكمة يحدد فيها طرفي الدعوة من البنك "كمدعي" والمدين "كمدعي عليه".

• ذكر قيمة الدين: قيمته الحقيقية بما فيها أصل وفوائد ومصاريف التأخير ملتزمين فيها استصدار تحقيق الرهن لاستفاء الدين العالق في ذمة المدعي عليه.

من أبجديات المعاملات البنكية تفضيل الحلول والطرق الأقل تكلفة في استرجاع الديون من المدين وذلك مع إمكانية وضع جدول تسديد جديد (جدولة الديون) يضم فوائد التأخير "غرامات".

### 3- حالات أخرى:

- قد يقع أن يتوفى المدين أثناء سريان اتفاقية القرض أي قبل التسديد الكلي للقرض وفي هذه الحالة يتخذ البنك أهم الإجراءات لتحصيل ما تبقى من الدين عن طريق إشعار يتضمن وفاة المدين، ويقدم شهادة وفاته كإثبات لشركة التأمين يتم تسديد الدين من طرف شركة التأمين للبنك دفعة واحدة.

- يكون المدين محترماً لأجل الاستحقاق ويكون على قيد الحياة ولكن تعرض مشروعه للفشل لسبب قاهر مثل زلازل، كوارث طبيعية، فيضانات في هذه الحالة يحل البنك محل المدين في استفاء مبلغ التعويض فيما سمي بـ "تأمين من كامل الأخطار السكنية".

ب- مؤونة القرض: إلى جانب الإجراءات السابقة تعتمد الرقابة الداخلية في تقييم نسبة الخطر في حالة

عدم السداد بتصنيف الديون وفق المبدأ الذي يحدد المؤونة المرصودة لفترة عدم السداد وهو على

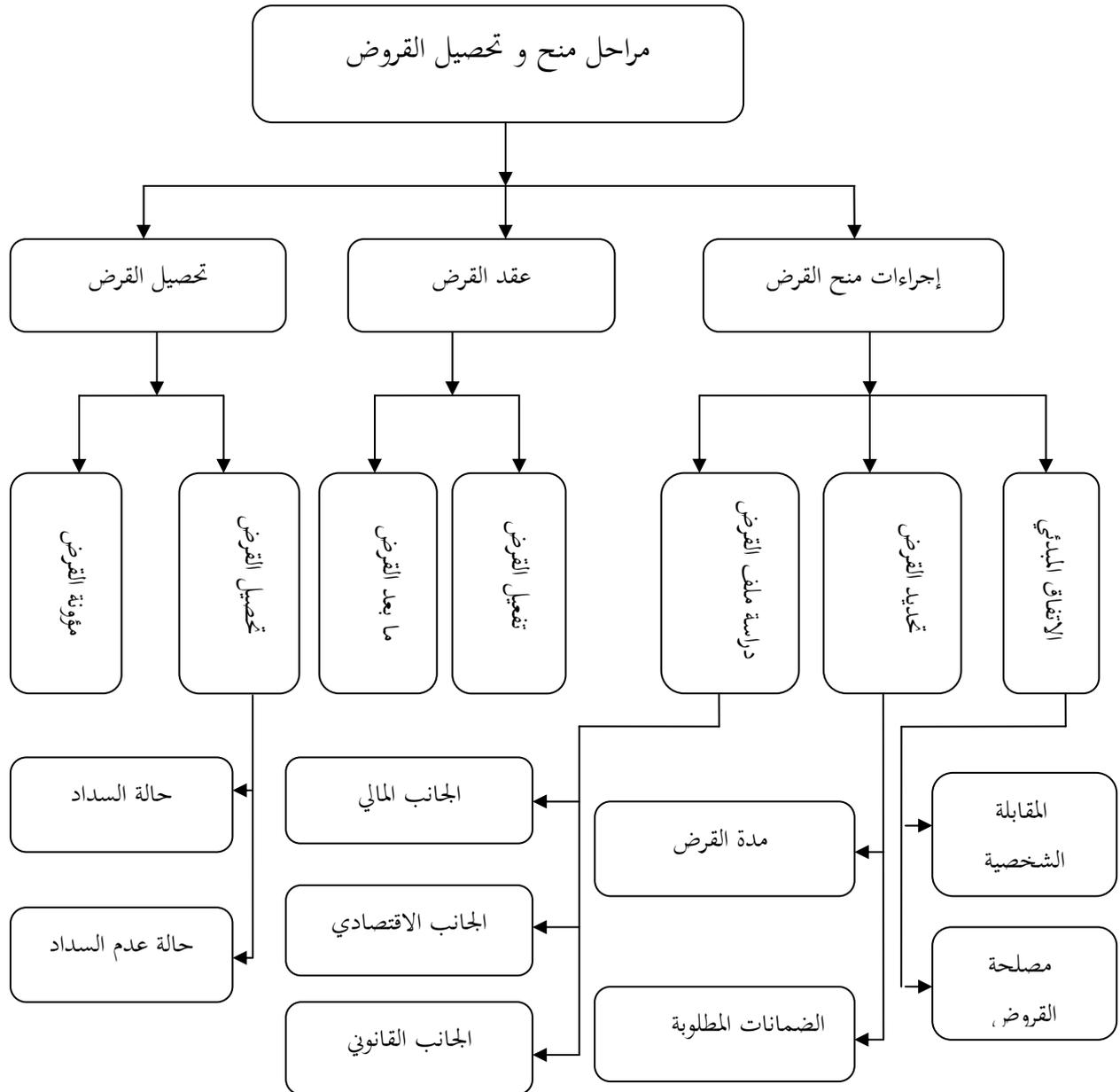
النحو التالي:

- ✓ قرض عادي: "حالة سداد" نسبة المؤونة 1%.
- ✓ قرض غير مسدد: أقل من 6 أشهر نسبة المؤونة 20% من المبلغ الكلي.
- ✓ قرض غير مسدد أقل من سنة نسبة المؤونة 50% من المبلغ.
- ✓ قروض غير مسدد لأكثر من سنة نسبة المؤونة 100%.

## الفصل الثالث: دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

يمكن هذا التصنيف من إعطاء صورة حقيقية لدرجة خطورة القرض يمنحها البنك لزيائنه، تتم عملية تصنيف الديون كل ثلاث أشهر وهذا يأخذ الديون التي تعرف حالات إما بالزيادة أو النقصان ، وهذا ما يعرف بتنقيط الديون أو الرقابة على المؤونات.

### الشكل رقم (3-4): مراحل منح و تحصيل القروض



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف البنك.

### المبحث الثالث : دراسة قرض استثماري لدى البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

سوف نخصص هذا المبحث لدراسة ملف قرض استثماري مقدم من طرف شركة حديثة النشأة والمتمثلة في شركة ذبح و تجهيز لحم الدجاج.

#### المطلب الاول : تقديم ملف القرض

وذلك باعطاء نظرة على المشروع من خلال التعريف به وكذا الملف المقدم من طرف طالب القرض.

#### 1-1-التعريف بالمشروع

- شركة ذبح و تجهيز لحم الدجاج ( شركة فردية)
- اسم الزبون(س ل )
- المنطقة سوقر ولاية تيارت
- رأسمال 249.553.000
- عدد مناصب الشغل 20 عامل في السنة الأولى

#### 1-2-مكونات ملف القرض

- طلب خطي ممضي من طرف الزبون؛
- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع؛
- الوضعية الجبائية؛
- دفتر عقاري؛
- طلب رخصة البناء؛
- نسخة من سجل تجاري؛
- فواتير تقديرية لمدة المشروع؛
- تصريح بالنشاط؛
- الميزانيات المالية (5 سنوات تقديرية) ؛
- ميزانية افتتاحية.

**المطلب الثاني : الدراسة المحاسبية للمشروع**

بالنسبة لصاحب المشروع ،السيد (س ل) جاء ملفه المالي مكونا من:

- الميزانية الافتتاحية
- الميزانية التقديرية للسنوات الخمس القادمة.
- جدول حسابات النتائج للخمس سنوات.
- جدول اهتلاك القرض.
- هيكل الاستثمار.

**1- الجدول رقم (3-4): الميزانية الافتتاحية**

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الاصول
	<u>الأموال الخاصة</u>		<u>الاستثمارات</u>
142 186 600	راس المال	70 609 000	أراضي
		69 108 000	مباني
	<u>ديون</u>	85 498 000	معدات وأدوات
107 366 400	قروض بنكية	1 723 000	تجهيزات مكتب
		22 615 000	معدات نقل
<b>249 553 000</b>	<b>مجموع الخصوم</b>	<b>249 553 000</b>	<b>مجموع الاصول</b>

المصدر: معلومات مقدمة من طرف البنك.

## الفصل الثالث: دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

2- الجدول رقم (3-5): الميزانية التقديرية للسنوات الخمس القادمة ( انظر ملحق 1)

جانب الأصول:الوحدة بالدينار الجزائري

السنة الخامسة	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	أصول
69 108 000	69 108 000	69 108 000	69 108 000	69 108 000	مصاريف اعدادية
70 609 000	70 609 000	70 609 000	70 609 000	70 609 000	مباني
85 498 000	85 498 000	85 498 000	85 498 000	85 498 000	أراضي
22 615 000	22 615 000	22 615 000	22 615 000	22 615 000	معدات وأدوات
					معدات نقل
- 77 845 000	- 62 276 000	- 46 707 000	- 31 138 000	- 15 569 000	اهتلاك الاستثمارات
2 518 000	2 289 000	2 081 000	1 892 000	1 720 000	زبائن
49 109 880	36 616 160	27 918 440	22 740 720	20 798 000	حسابات بنكية
86 000	85 000	80 000	60 000	50 000	صندوق
					النتيجة(خسارة)
<b>22 169 880</b>	<b>224 544 160</b>	<b>231 202 440</b>	<b>241 384 720</b>	<b>254 829 000</b>	<b>مجوع الأصول</b>

## الفصل الثالث: دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

جانب الخصوم : الوحدة بالدينار الجزائري

السنة الخامسة	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	خصوم
142 186 600	142 186 600	142 186 600	142 186 600	142 186 600	رأس المال الاجتماعي
39 014 000	24 235 000	12 977 000	4 978 000		أرباح موزعة
21 473 280	42 946 560	64 419 840	85 893 120	107 366 400	قروض بنكية
437 000	397 000	361 000	328 000	298 000	ضرائب الاستغلال
18 588 000	14 779 000	11 258 000	7 999 000	4 978 000	النتيجة (ربح)

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

## الفصل الثالث: دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

### 3- الجدول رقم (3-6): جدول حسابات النتائج ( انظر ملحق 2)

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	
172 000 000	189 200 000	280 120 000	228 932 000	251 825 000	مبيعات البضائع
137 600 000	151 360 000	166 496 000	183 146 000	201 460 000	البضائع المستهلكة
34 400 000	37 840 000	41 624 000	45 786 000	50 365 000	الهامش الاجمالي
34 400 000	37 840 000	41 624 000	45 786 000	50 365 000	الهامش الاجمالي
7 000 000	7 700 000	8 470 000	9 317 000	10 249 000	انتاج مبيع
4 200 000	4 620 000	5 082 000	5 590 000	6 149 000	مواد و لوازم مستهلكة
800 000	880 000	968 000	1 065 000	1 172 000	خدمات
36 400 000	40 040 000	44 044 000	48 448 000	53 293 000	القيمة المضافة
36 400 000	40 040 000	44 044 000	48 448 000	53 293 000	القيمة المضافة
8 352 000	9 187 000	10 105 000	11 115 000	12 226 000	مصاريف المستخدمين
3 580 000	3 938 000	4 332 000	4 765 000	5 241 000	ضرائب و رسوم
3 221 000	2 577 000	1 933 000	1 288 000	644 000	مصاريف مالية
700 000	770 000	847 000	932 000	1 025 000	مصاريف متنوعة
15 569 000	15 569 000	15 569 000	15 569 000	15 569 000	مخصصات الاهتلاك
4 978 000	7 999 000	11 258 000	14 779 000	18 588 000	نتيجة الاستغلال
					نتيجة خارج الاستغلال
4 978 000	7 999 000	11 258 000	14 779 000	18 588 000	نتيجة الاستغلال
					نتيجة خارج الاستغلال
4 978 000	7 999 000	11 258 000	14 779 000	18 588 000	نتيجة الاستغلال الاجمالية
					ضرائب على الأرباح
4 978 000	7 999 000	11 258 000	14 779 000	18 588 000	النتيجة الصافية
20 547 000	23 568 000	26 827 000	30 348 000	34 157 000	القدرة على التمويل الذاتي

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك.

## الفصل الثالث: دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

4- الجدول رقم (3-7): جدول الاهتلاكات ( انظر ملحق 3)

سنوات الاهتلاك					القيمة المكتسبة	المعدل %	ممتلكات
السنة الخامسة	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى			
						25	مصارف اعدادية
3 455 000	3 455 000	3 455 000	3 455 000	3 455 000	69 108 000	5	مباني
					59 360 000		اراضي
8 550 000	8 550 000	8 550 000	8 550 000	8 550 000	85 498 000	10	معدات وأدوات
3 392 000	3 392 000	3 392 000	3 392 000	3 392 000	22 615 000	15	معدات نقل
172 000	172 000	172 000	172 000	172 000	1 723 000	10	تجهيزات مكتب
<b>15 569 000</b>	<b>238 304 000</b>	*****	<b>المجموع</b>				

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك.

## الفصل الثالث: دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

### 5- الجدول رقم ( 3-8 ): جدول برنامج الاستثمار ( انظر ملحق 4 )

العناوين	السنة 1
<u>أراضي أو مباني</u>	70 609 000
أراضي	59 360 000
مباني	11 249 000
<u>عقارات البناء</u>	69 108 000
انشاءات محققة	69 108 000
<u>معدات وأدوات</u>	85 498 000
مولد	3 950 000
محرقّة النفايات	12 495 000
خط انتاج كاشير	19 992 000
02 غرف تبريد	9 996 000
سلسلة الذبح	32 949 000
رافعة شوكية	3 050 000
خلية التبريد	1 462 000
خلية التبريد	1 604 000
<u>تجهيزات مكتب</u>	1 723 000
معدات مكتب	1 723 000
<u>معدات نقل</u>	22 615 000
مقطورة D16 4 x 2	10 455 000
HD 65 CAB	6 280 000
HD 35 CAB	5 880 000
<b>مجموع الهيكل</b>	<b>249 553 000</b>

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك.

## الفصل الثالث: دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

المطلب الثالث : الدراسة المالية للمشروع وتقييمه

مما تقدم سابقا نقوم بدراسة مالية للمشروع لاتخاذ القرار النهائي

**1- حساب مؤشرات التوازن المالي:** من خلال الميزانيات المالية السابقة قمنا بحساب المؤشرات المالية التالية

الجدول رقم ( 3 - 9): مؤشرات التوازن المالي

السنوات	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الموارد الدائمة	270 100 000	272 194 720	277 548 440	286 423 160	299 106 880
الاستخدامات المستقرة	247 830 000	247 830 000	247 830 000	247 830 000	247 830 000
راس المال العامل	22 270 000	24 364 720	29 718 440	38 593 160	51 276 880
استخدامات الاستغلال	1 720 000	1 892 000	2 081 000	2 289 000	2 518 000
موارد الاستغلال	298 000	328 000	361 000	397 000	437 000
احتياج راس المال العامل	1 422 000	1 564 000	1 720 000	1 892 000	2 081 000
خزينة الأصول	20 848 000	22 800 720	27 998 440	36 701 160	49 195 880
خزينة الخصوم	0	0	0	0	0
الخزينة	20 848 000	22 800 720	27 998 440	36 701 160	49 195 880

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف البنك.

التحليل :

1- راس المال العامل

راس المال العامل = الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة

من خلال الجدول نلاحظ أن المشروع يحقق رأس مال موجب خلال السنوات الخمس وهذا مؤشر جيد مبدئيا ويشير الى أن الموارد الدائمة قد غطت بالكامل الاستخدامات المستقرة وسجلت فائضا (هامش أمان) موجه لتمويل الاستخدامات الجارية، وهذا مؤشر جيد يدل على الاستقلالية المالية للمشروع و ملائمتها.

2- احتياج راس المال العامل

احتياج راس المال العامل = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

احتياج راس المال العامل موجب وفي تزايد ولكنه دائما أقل من راس المال العامل ونسبة الزيادة في راس المال العامل أكبر من نسبة زيادة احتياج راس المال العامل أي أن المشروع قادر على تغطية احتياجات التشغيل وهو كذلك مؤشر جيد بالنسبة للمشروع.

3- الخزينة:

الخزينة = راس المال العامل - احتياج راس المال العامل

أو

= خزينة الأصول - خزينة الخصوم

## الفصل الثالث: دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

خزينة موجبة هذا يعني ان المؤسسة لديها سيولة في الخزينة ، لكن يتعين عليها اعادة النظر في هذا لان

هناك فرص استثمار ضائعة يتعين عليها الخوض فيها كما يمكن لها ايضا اما

التخفيض في راس المال العامل: من خلال:

- توزيع الارباح
- تسديد ديون طويلة الاجل
- زيادة في اصولها غير جارية من خلال شراء تجهيزات او اراضي ...

الزيادة في احتياجات راس المال العامل:

- زيادة احتياجات الدورة من خلال زيادة المنتوجات او التخفيض من موارد الدورة كتسديد بعض القروض قصيرة الاجل.

2-النسب المالية: من خلال المعطيات السابقة قمنا بحساب النسبتين التاليتين:

الجدول رقم ( 3 - 10): النسب المالية

النسب	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة	1,08	1,09	1,11	1,15	1,20
نسبة المردودية المالية%	3	5	7	9	10

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف البنك.

التعليق:

➤ نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة

$$\text{نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة} = \frac{\text{الموارد الدائمة}}{\text{الاستخدامات المستقرة} + \text{احتياج راس المال العامل للاستغلال}}$$

هذه النسبة أكبر من الواحد خلال السنوات الخمس ما يعني أن المشروع في أمان.

➤ نسبة المردودية المالية

$$\text{نسبة المردودية المالية} = 100 \times \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

يحقق المشروع عائدا على حقوق الملكية في كل سنة أي أن المشروع له مردودية خلال 5 سنوات مما يسمح للبنك بتغطية امواله و الاستفادة من فوائد تدر على الاقتصاد العام بالربح .

### 3-تقييم المشروع وقرار الوكالة:

من خلال القراءة التحليلية للوضع المالية للمشروع والنسب المالية التي تم حسابها يمكن اعتبار أن السياسة المالية المنتهجة من طرف صاحب المشروع (تقديريا) مقبولة. بالنسبة للقيمة المضافة فقد اتضح من خلال تزايدها الطردي أن حالة المشروع يمكن أن تتحسن من سنة الى أخرى خلال السنوات التقديرية المدروسة وهذا يعني مزيدا من القدرة المالية على الوفاء بالديون وكذلك الاستقلالية المالية.

## الفصل الثالث: دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

بالنسبة للنسب المالية فنسبة تغطية الاستخدامات المستقرة تشير الى أن المشروع في أمان وتجنبه مختلف المخاطر.

انطلاقا من كل هذه المؤشرات المالية واطراف الى الضمانات وتحليل بياناتها والتي التزم بها الزبون (س) ل) طالب القرض يمكننا الخروج بتقييم نهائي لملف القرض للزبون (س ل) وأن نقول :

ان البنك ممثلا في الوكالة (540) وبعد اطلاعه على بيانات الملف المدروس وتحليل الجداول المالية والميزانيات التقديرية، وبالتنسيق مع اللجنة الخاصة بالقروض جاء قراره بقبول ملف طلب القرض للزبون(س) ل) بتمويله مشروع ذبح وتجهيز لحم الدجاج، موقفا وسليما.

وعملا منه على تجاوز خطر عدم التسديد تم فرض ضمانات بنكية على الزبون، والذي قام بدوره بالالتزام بها مما يعني استفاء كل الشروط من الجانبين ما يجعل المعادلة البنكية متوازنة الأطراف وبالتالي فقد جاء قرار البنك بمنح القرض للزبون(س ل).

### خلاصة

يلعب البنك الوطني الجزائري دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ويرجع هذا لنوعية الخدمات التي يقدمها والمشاريع التي يقوم بتمويلها، والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على التغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية الاقتصادية، غير أنه يتعرض كغيره من البنوك الى المخاطر عندما يمنح القروض لذا وجب عليه ايجاد سياسة اقراضية خاصة به واتباع معايير ومبادئ واجراءات تكون فعالة وناجحة.

يقوم البنك الوطني الجزائري بدراسة دقيقة وشاملة حول طلب القرض قبل اتخاذ قرار منح القرض أو عدم منحه قصد التأكد من استرجاع مبلغ القرض والفوائد المترتبة عنه عند تاريخ الاستحقاق. وقد نجد عدد قليل من الطلبات تتوفر فيها كل شروط التمويل بالقرض من طرف البنك، فهناك طلبات رفضت لعدم توفرها على الشروط اللازمة، ومن هنا يظهر جليا فعالية الدراسة التي يقوم بها البنك قبل منح القرض.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع أهمية القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية يمكننا القول بأن البنك هو القلب النابض و المحرك الفعال للتنمية الاقتصادية حيث أن طبيعة نشاطه تقوم على أساس المتاجرة بالنقود، ويكون الغرض الأساسي هو تحقيق أقصى ربح ممكن عن طريق استثمار موارد المصرف في المجالات التي تحقق له عوائد مناسبة في مقدمتها القروض التي يمنحها لمختلف القطاعات بما فيها المشاريع الاستثمارية، حيث تعتبر الدورة الدموية لهذه المشاريع ويجب أن تضح بدقة في قنوات مختلفة حتى تحقق الأهداف التشغيلية و الإستراتيجية و بالتحديد يجب أن تنتج الأموال أموالاً إضافية.

و إن وجود معطيات دقيقة و معرفة وافية بالحاجيات و التغيرات المستقبلية يمكن من إجراء تنبؤات ذات دقة عالية وعلى جانب كبير من الموضوعية مما يسهل عملية اتخاذ القرار بشأن اختيار المشروع الاستثماري الأمثل، إلا أن الامام بجميع العوامل المتحكمة بالمحيط الاقتصادي وتحديدتها بشكل ثابت أمر مستحيل في بعض الحالات. لذلك تواجه المستثمر مشكلة التنبؤ الدقيق مما يخلق نوعاً من حالة عدم التأكد التي تصعب من مهمة اتخاذ القرار فيصبح أي قرار بمثابة مجازفة بالنسبة للمستثمر.

و لكن مع كل هذا يمكن لهذه المشاريع أن تتعرض بسبب ظروف خاصة بها أو خارجة عنها مما يعرض البنك الذي منحها الائتمان لمخاطر عديدة، و لتفادي هذه الأخيرة تنتهج البنوك بعض السياسات والأساليب التي من شأنها الحد أو التقليل من هذه المخاطر.

يقوم البنك بواسطة مجلس الادارة وخبراء الائتمان باعداد سياسة اقرضية ملائمة على ضوء الموارد المالية المتاحة ويقدمها مكتوبة للعاملين في هذا المجال لكي توضح لهم جميع القواعد والاجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض بالاضافة الى ضوابط منحها وتحصيلها، وبذلك تتم عملية منح القروض استنادا للتعليمات المسطرة في السياسة الاقرضية، بحيث تتم عملية دراسة طلبات القروض دراسة وافية والتي تساهم في التقليل من مخاطر عدم السداد وتضمن استرجاع مستحقات البنك وزيادة أرباحه وتسمح له بالمحافظة على مكانته في السوق.

**1- اختبار صحة الفرضيات:** لقد قمنا بهذه الدراسة محاولة منا الاجابة على الاشكالية التالية: الى أي مدى

تساهم القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟

وبناء عليها سنقوم باختبار صحة الفرضيات كالتالي:

**الفرضية الأولى :** هذه الفرضية خاطئة فالقرض هو الفعل الذي يحدث بين طرفي الائتمان والنتائج عن الثقة المتبادلة بينهما، ويتم منحه وفق عدة اجراءات منها شخصية العميل والضمانات.

**الفرضية الثانية:** وهي فرضية خاطئة لأن هناك مجموعة متسلسلة من الدراسات السابقة للمشروع لها دور في ترشيد القرارات الاستثمارية بالاضافة الى الأساليب والطرق الرياضية للتقييم المالي للمشاريع الاستثمارية وذلك من أجل الحفاظ على الموارد من الضياع في قرارات غير مبنية على قاعدة علمية سليمة .

**الفرضية الثالثة:** هذه الفرضية صحيحة لأن البنوك التجارية الجزائرية تقوم بتمويل نسبة محددة من المشاريع والباقي يمول من قبل صاحب المشروع أو بتدخل الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في العملية التمويلية.

## 2- النتائج : من خلال دراستنا هذه توصلنا الى النتائج التالية:

### ➤ النتائج النظرية:

- ❖ تعتبر القروض المصرفية أحد وسائل التمويل الفعالة في الاقتصاد الوطني.
- ❖ تنقسم القروض المصرفية الى قروض استغلال، قرض استثمار وقروض لتمويل التجارة الخارجية.
- ❖ عملية منح القروض تخضع لسياسة اقرضية مكتوبة.
- ❖ تلعب القروض المصرفية دورا كبيرا بالنسبة للبنك فمن خلالها يستطيع أن يضمن الاستثمارية والنمو ويضمن له القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي يسعى الى تحقيقها.
- ❖ تساهم المشاريع الاستثمارية في تحسين أداء مختلف القطاعات الاقتصادية وهذا ما يساعد على تنويع الهيكل الاقتصادي وتقليل تبعية الاقتصاد الوطني، وبالتالي تمثل الدعامة الأولى لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- ❖ محدودية الموارد الاقتصادية تجعل أصحابها يسعون جاهدين لاستخدامها أحسن استخدام وهذه الوضعية لن تتحقق الا من خلال اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.
- ❖ يتطلب تنفيذ المشاريع الاستثمارية وجود تمويل لازم لها.

- ❖ كل بنك يعتمد على سياسة اقراضية محددة والتي تتماشى مع أهدافه ومجال تخصصه وهيكله التنظيمي وحجم رأس ماله، والتي تسمح له بالتحكم في العملية الاقراضية بمراحلها المختلفة، بحيث يوجهها للعاملين في مجال القروض لكي توضح لهم كل القواعد والاجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض بالاضافة الى ضوابط منحها وتحصلها.
- ❖ ان قيام تنفيذ المشاريع الاستثمارية بدون دراسة الجدوى يترتب عليه سوء تسيير الموارد الاقتصادية.
- ❖ تمكن دراسات الجدوى من توفير البيانات اللازمة لتقييم المشروع الاستثماري على أساس علمي وسليم وبالتالي عملية اتخاذ القرار، وذلك اعتمادا على معايير التقييم واتخاذ القرار.
- ❖ تقييم المشاريع لا يعتمد على طريقة واحدة وانما يتطلب التكامل بين مختلف المعايير وأساليب التقييم لأن المشاريع تحتاج الى تكاليف ضخمة مما يصعب استرجاعها لذا فشل المشاريع يكلف موارد ضائعة.

### ➤ النتائج التطبيقية:

- ❖ عدم وجود سياسة واضحة ومكتوبة لمنح القروض.
- ❖ مدة دراسة ملف طلب القرض تطول وهذا ما يتسبب في عرقلة انجاز المشاريع.
- ❖ بالرغم من اعطاء البنوك نفس جديد في منح القروض من خلال قانون النقد والقرض الا أنه يواجه التقييد من خلال المراسيم والقوانين التي تحول دون تطوره عن طريق سياسة الضغط التي يمارسها البنك المركزي.
- ❖ وجود نوع من البيروقراطية في منح القروض.
- ❖ يتم اصدار الموافقة على منح القروض وهذا بعد الدراسة التي يقوم بها البنك والتي تشمل النقاط التالية:

- ✓ التأكد من السمعة الجيدة للمقترض لدى مركزية المخاطر؛
- ✓ التقييم العلمي والموضوعي لقدرتها على تسديد قيمة القرض في الأوقات المحددة ؛
- ✓ التحقق من قيمة وسلامة الضمانات المقدمة.

### 3- التوصيات والاقتراحات: نوصي في هذا البحث بما يلي:

- ❖ يجب على البنك الالتزام بالسياسات الرئيسية للاقراض.
- ❖ توزيع القروض على المشاريع التي لها أهمية كبيرة في مجال التنمية.
- ❖ تنويع القروض الممنوحة وتوسيع ما يعرف بسلة التسهيلات مع عدم التركيز على نشاط معين أو عدد قليل من العملاء والمشروعات.
- ❖ التخفيض من نسبة المساهمة الشخصية للمستثمر طالب القرض، ووضعها بشروط مناسبة ومدة زمنية مقبولة.
- ❖ الحرص على أن تكون القروض الممنوحة موجهة للمشاريع ذات الأولوية والتي تخدم الاقتصاد.
- ❖ تجنب المشاريع التي تكون فيها درجة المخاطرة كبيرة.
- ❖ اعطاء مجال أوسع وحرية أكثر للبنوك في منح القروض.
- ❖ ضرورة توفير قوانين وتشريعات محفزة للاستثمار وتوفير المناخ الاستثماري الملائم.
- ❖ التحقق من كفاءة ومصداقية المؤسسة طالبة القرض بدراسة القوائم المالية.
- ❖ توفير جهاز فعال وذو كفاءة عالية لدراسة ملفات طلب القروض.
- ❖ دراسة ملفات طالبي القروض بكل دقة وكذا الضمانات المقدمة في اطار الحصول على القرض لتفادي وقوع الأخطار.
- ❖ على كل مستثمر قبل القيام بأي مشروع استثماري القيام بدراسة جدوى وتقييم متكاملة من كل الجوانب والتي تضمن عدم الدخول في مشروع خاسر.
- ❖ عدم التساهل مع موضوع القروض اذ يجب متابعة هذه الأخيرة من تاريخ تقديمها الى غاية تاريخ استحقاقها.

### 4- أفاق البحث :على ضوء دراستنا توصلنا الى معرفة أهمية القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية

- وحيوية الموضوع وأهميته جعلتنا نكتشف أن هناك جوانب يجب مناقشتها ودراستها وهي لا تندرج ضمن اشكاليتنا بل تمثل تساؤلات نود أن يهتم بها الطلبة في الدفعات الموالية وهي:
- ❖ دور البنوك الاسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر .

تمويل المشاريع الاستثمارية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر. 

وفي الأخير ونظرا لأهمية واتساع الموضوع فانه من غير الممكن الاحاطة بكل جوانبه ودليل ذلك مقولة أحد المفكرين: «لا يكتب انسانا كتابا في يومه الا قال غده لو كان هذا أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، ولو قيل هذا لكان أفضل، ولو لم يقل هذا لكان أفضل»، وهذا دليل استيلاء النقص على عمل البشر

# قائمة الملاحق

قائمة الملاحق :

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
180	الميزانية التقديرية للسنوات الخمس القادمة	1
181	جدول حسابات النتائج	2
182	جدول الاهتلاكات	3
183	جدول برنامج الاستثمار	4
184	مخطط تمويل المشروع	5
185	مخطط الخزينة	6
186	ملف طالب القرض	7

# قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية :

### I. الكتب:

- 1- ابراهيم منير هندي، "ادارة الأسواق والمنشآت المالية"، مركز دلتا للطباعة و التوزيع، الاسكندرية، 1999.
- 2- أحمد بوراس، "تمويل المنشآت الاقتصادية"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة.
- 3- أحمد تميم، "دوردراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمان"، المستقبل، مصر، ب ط، 1996.
- 4- أحمد يوسف دردين، "ادارة المشاريع المعاصرة نظري كمي"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط 2014.
- 5- أمين السيد أحمد لطفي، "دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، بط، 2006.
- 6- إسماعيل إسماعيل، "التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)"، دار وائل للنشر، ط 2، 2005 .
- 7- الدسوقي حامد أبو زيد، "ادارة البنوك"، مركز جامعة القاهرة، مصر.
- 8- براق محمد، غربي حمزة، "مدخل الى السياسة المالية للمؤسسة"، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، ط 1، 2014.
- 9- براق محمد غربي حمزة، "مدخل الى السياسة المالية للمؤسسة"، المكتب الجامعي الحديث، 2015 .
- 10- بريش السعيد، "الاقتصاد الكلي"، دار العلوم للنشر، الجزائر، ب ط، 2007.
- 11- جلال ابراهيم العيد، "استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الادارية"، دار الجامعة الجديد للنشر، الاسكندرية، مصر، بط، 2004.
- 12- جلال ملاح، "تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ب ط، 1991.

## قائمة المصادر والمراجع

- 13- جهاد صياح بني هاني وآخرون، "بحوث العمليات والأساليب الكمية نظرية والتطبيق"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.
- 14- جمال الدين محمد المرسي، أحمد عبد الله اللحج، "الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرار"، الدار الجامعية، مصر، 2010.
- 15- جميل أحمد توفيق، "أساسيات الإدارة المالية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان.
- 16- جيلالي فاطمة، "مبادئ التمويل"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2014.
- 17- حسن ابراهيم بلوط، "إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2002.
- 18- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، "تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 2013.
- 19- حكمت أحمد الراوي، "البعد المحاسبي لجدوى تقييم المشروعات الاستثمارية"، جامعة آل البيت، الأردن، بط، بدون سنة نشر.
- 20- حمزة محمود الزبيدي، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، طبعة 2002.
- 21- حمزة محمود التريدي، "إدارة المصارف، استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمانات"، مؤسسة الوراق، عمان، الاردن، ط1، 2004.
- 22- دريد كامل آل شبيب، "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، دار الميسرة، الأردن، ط1، 2007.
- 23- رضا رشيد عبد المعطي، محفوظ أحمد جودة، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
- 24- رابع حولي، رقية حساني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، اشراك للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2008.
- 25- ريتشارد برونسون، ترجمة حسن حسين الغياري، "نظريات ووسائل في بحوث العمليات"، الدار الدولية للاشهارية الثقافية، مصر، 2003.

## قائمة المصادر والمراجع

- 26- زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بط، 2010.
- 27- زياد رمضان، محمود جودة، "ادارة مخاطر الائتمان"، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، مصر، بط، 2008 .
- 28- سعد زكي نصار، "التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات"، بط، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1995.
- 29- سعيد أنور سلطان، "ادارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، مصر، ط2005.
- 30- سليمان الناصر، "تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الاسلامية"، جمعية التراث، غرداية، ط2، 2002.
- 31- سمير محمد عبد العزيز، "الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2000.
- 32- سمير محمد عبد العزيز، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية، مصر، ب ط، 1997.
- 33- سيد سالم عرفة، "ادارة المخاطر الاستثمارية"، دار الياة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2002.
- 34- شاكر قزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2000.
- 35- شبايكي سعدان، "تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ب ط ، 2002.
- 36- شقىري نوري موسى، اسامة عزمي سلام، "دراسة الجدوى الاقتصادية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2009.
- 37- شقىري نوري موسى وآخرون، " ادارة الاستثمار"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2012.

- 38- صبحي تادرس قريصة، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1986.
- 39- ضرار العتيبي، نضال الحواري، "ادارة المشروعات الائتمانية دراسة وتقدير الجدوى"، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط ، 2008.
- 40- طارق الحاج، " مبادئ التمويل"، دار الصفاء، عمان، الأردن ، ط1، 2010.
- 41- طاهر حيدر حيدر، "مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية ، 1997 .
- 42- طاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2001.
- 43- عاطف وليم اندراوس، "دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ب ط، 2006 .
- 44- عبد الحكيم كراجة وآخرون، "الإدارة والتحليل المالي"، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2000.
- 45- عبد الرحمان دعالة بيله، عبد الفتاح السيد النعماني، "التمويل الإداري"، دار المريخ، السعودية (غير منشورة) الجزء الثاني، 1993.
- 46- عبد الغفار حنفي، "الادارة المالية المعاصرة"، الدار الجامعية، بيروت و الاسكندرية، 1991.
- 47- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، "تنظيم وادارة البنوك"، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، بط ، 2000.
- 48- عبد القادر محمد عطية، "دراسة الجدوى التجارية والاقتصادية مع مشروعات بوت"، الدار الجامعية، الاسكندرية ، مصر، ط2، 2011.
- 49- عبد الله حسين جوهر، "ادارة المشروعات الاستثمارية (اقتصاديا، تمويليا، محاسبيا، اداريا )"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2011.
- 50- عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، طبعة 2000.

## قائمة المصادر والمراجع

- 51- عبد المطلب عبد الحميد، "دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، الدارالجامعية، الاسكندرية، مصر، ب ط، 2002.
- 52- عبد المنعم السيد علي ونزار الدين العيسي، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 53- عبد النعيم مبارك، اسماعيل احمد الشناوي، "اقتصاديات النقود والبنوك و الاسواق المالية"، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2001.
- 54- عدنان تايه النعيمي، "الادارة المالية المتقدمة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2009.
- 55- عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشه، "أساسيات في الادارة المالية"، دارالميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2007.
- 56- عصام حسين، "الأسواق المالية بورصة"، دار أسامة، الأردن، 2009 .
- 57- علي عبد الله العراي، "ملف بشأن المؤسسات ص و م"، قسم البحوث و الدراسات، 26 يناير 2012.
- 58- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، "الريادة وادارة الأعمال الصغيرة"، دار الجامد، عمان، ط1، 2006.
- 59- فريد محمد صحن، "المفاهيم والاستراتيجية"، الدار الجامعية، بيروت، 1999.
- 60- فريد عاطف وليم اندراوس، "دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات (الاطروحات، الأسس، القواعد والمعايير)"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
- 61- فليح حسن خلق، "النقود البنكية"، جدار للكتاب العلمي، عمان، الاردن، 2006.
- 62- فيصل شياد، "تحليل متعدد المعايير لاختيار الاستثمارات"، دارالمجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط1، 2014-2015.
- 63- فيصل محمود الشواورة، "مبادئ الادارة المالية"، دارالميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013.

## قائمة المصادر والمراجع

- 64- قاسم ناجي حمدي، "أسس اعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات"، مدخل نظري وتطبيقي الجزء الأول، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .
- 65- قاسم نايف علوان، "ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2009.
- 66- قتيبة عبد الرحمن العافي، "التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية والتجارية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013.
- 67- كاظم جاسم العيساوي، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، دارالمنهاج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2005.
- 68- ماجد أحمد عطا الله، "ادالرة الاستثمار"، داراسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2011.
- 69- مبارك لسوس، "التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2004.
- 70- مبروك حسين، "المدونة النقدية والمالية الجزائرية"، دار هومة، الجزائر، طبعة 2006.
- 71- محسن أحمد الخضيرى، "الائتمان المصرفي"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987.
- 72- محفوظ جودة وآخرون، "تحليل وتقييم المشاريع"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، ط2، 2010 .
- 73- محمد أحمد طراونة، سليمان خالد عبيدات، "مقدمة في بحوث العمليات"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، الأردن، ط1، 2009.
- 74- محمد اسماعيل بلال، "بحوث العمليات استخدام الأساليب الكمية في صنع القرار"، الدار الجامعية الجديدة، مصر، بط، 2008.
- 75- محمد السيد البدوي الدسوقي طلحة، "قواعد الاستثمار الناجح"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، بط، 2011.
- 76- محمد الفاتح محمود البشير المغربي، "تمويل ومؤسسات مالية"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، ط1، 2011.

## قائمة المصادر والمراجع

- 77- محمد شوقي حسين عبد الله، "التمويل والادارة المالية"، دار النهضة العربية، ط2، 1984 .
- 78- محمد صالح الحناوي، "الادارة المالية والتمويل"، الدار الجامعية، 2000.
- 79- محمد صالح الحناوي، عبدالفتاح عبد السلام، "المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية"، الدار الجامعية، 1998.
- 80- محمد صالح الحناوي وآخرون، "أساسيات الادارة المالية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001.
- 81- محمد قاسم خصاونة، "أساسيات الادارة المالية"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.
- 82- محمد كمال خليل الحمزاوي، "اقتصاديات الائتمان المصرفي"، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ط2.
- 83- محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بط، 2010 .
- 84- محمد نبد محمد لبد، "الاستثمار التمويلي"، دارالفكرالجامعي، الاسكندرية، ط1، 2014.
- 85- مصطفى رشدي شيخة، "النقود والمصارف والائتمان"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1991.
- 86- منعم زمزير الموسمي، "بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.
- 87- منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات"، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، 1996.
- 88- منيرابراهيم الهندي، "الأوراق المالية وأسواق المال"، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط1، 2010.
- 89- منيرشاكر محمد وآخرون، "التحليل المالي مدخل لصناعة القرار"، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، ط3، 2008.

- 90- موفق عدنان، عبد الجبار الحميري، "أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2010.
- 91- مهند حنا نقولا عيسى، "ادارة مخاطر المحافظ الائتمانية"، دار الريبة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 92- نجم عبود نجم، "مدخل الأساليب الكمية باستخدام **microsoft excel**"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008.
- 93- هشام جبر، "ادارة المصارف"، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوزيع، القاهرة، مصر، 2008.
- 94- هوشيار معروف، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط ، 2004.

### II. الأطروحات و المذكرات:

- 1- إلياس عقال، "تمويل المؤسسات الصغيرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008-2009.
- 2- بلخير عائشة، "اساليب تقويم وتمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2013/2012.
- 3- بهلول خيرة، بن ساعو نجاة، "الأساليب الرياضية للتقييم المالي للمشاريع الاستثمارية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص ادارة مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017-2018.
- 4- خديجة لحمر، " دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع وآفاق"، رسالة ماجستير، (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالجزائر، 2004-2005.
- 5- فاطمة الحاج قويدر، "التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011 - 2012.

6- قيايدية احمد، بن جامعة عبد الوهاب، "القروض المصرفية ودورها في التنمية الفلاحية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016-2017 .

### III. المجالات والموسوعات:

- 1- أوسرسر منور، مغوارة فتيحة، "دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، العدد السابع، السداسي الثاني، 2009.
- 2- تمجغدين نور الدين، "دراسة الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية و الاشكاليات العملية"، مجلة الباحث، بدون دار نشر، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد السابع، 2009-2010.

### IV. القوانين والتشريعات:

1- المادة 179 من قا نون النقد والقروض.

### V. المواقع الالكترونية:

1- الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري <http://www.bna.dz>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Abdellah boughaba, "**analyse et evaluation de projets**", premiere imprission;berti Ed, alger, algerie, 1998.
- 2- kamel hamdi, "**analyse des projets et leur financement mprimises**", salem, alger, algerie, 2000.

الملاحق

## الملحق رقم 01

ABATTAGE ET TRANSFORMATION POULET CHAIR  
SOUGUEUR WILAYA DE TIARET

## BILANS PREVISIONNELS SUR 05 ANNEES -A C T I F-

ACTIF	ANNEE I	ANNEE II	ANNEE III	ANNEE IV	ANNEE V
Frais préliminaires					
Batiments (Devis estimatif)	69 108 000	69 108 000	69 108 000	69 108 000	69 108 000
Terrains + Batit (Réalisé)	70 609 000	70 609 000	70 609 000	70 609 000	70 609 000
Matériel et outillage	85 498 000	85 498 000	85 498 000	85 498 000	85 498 000
Matériel de transport	22 615 000	22 615 000	22 615 000	22 615 000	22 615 000
Agencements installations					
-Amortissements des Investissements	-15 569 000	-31 138 000	-46 707 000	-62 276 000	-77 845 000
Investissements en Cours					
Stocks					
Créances d'investissem.					
Créances de stocks					
Créances s/associés					
Avances pour comptes					
Avances d'exploitation					
Clients	1 720 000	1 892 000	2 081 000	2 289 000	2 518 000
Comptes Bancaires	20 798 000	22 740 720	27 918 440	36 616 160	49 109 880
Comptes postaux					
Caisse	50 000	60 000	80 000	85 000	86 000
Résultats(Perte)					
TOTAL DE L'ACTIF	254 829 000	241 384 720	231 202 440	224 544 160	221 698 880

## BILANS PREVISIONNELS SUR 05 ANNEES -P A S S I F-

PASSIF	ANNEE I	ANNEE II	ANNEE III	ANNEE IV	ANNEE V
Fonds Personnel-Social	142 186 600	142 186 600	142 186 600	142 186 600	142 186 600
Result.Inst.Affectation		4 978 000	12 977 000	24 235 000	39 014 000
Emprunts Bancaires	107 366 400	85 893 120	64 419 840	42 946 560	21 473 280
Autres Emprunts					
Fournisseurs					
Détention pour Comptes					
Comptes courants assoc.					
Personnel					
Impôts d'expl.dus	298 000	328 000	361 000	397 000	437 000
Dettes d'exploitation					
Avances clients					
Effets a payer					
Avances Bancaires					
Résultats (Bénéfices)	4 978 000	7 999 000	11 258 000	14 779 000	18 588 000
TOTAL DU PASSIF	254 829 000	241 384 720	231 202 440	224 544 160	221 698 880

TOTAL ACTIF	254 829 000	241 384 720	231 202 440	224 544 160	221 698 880
DIFFERENCE					

## الملحق رقم 02.

ABATTAGE ET TRANSFORMATION POULET CHAIR  
SOUGUEUR WILAYA DE TIARET

Tx IBS  
Tx TAP 2,00%  
Tx Intérêt 3,00%

## COMPTES DE RESULTATS SUR CINQ (05) ANNEES

RÉF MAITRE_5_ANS	ANNEE I	ANNEE II	ANNEE III	ANNEE IV	ANNEE V
<b>COMPTES</b>					
Ventes de marchandises	172 000 000	189 200 000	208 120 000	228 932 000	251 825 000
Marchandises consommées	137 600 000	151 360 000	166 496 000	183 146 000	201 460 000
<b>MARGE BRUTE</b>	<b>34 400 000</b>	<b>37 840 000</b>	<b>41 624 000</b>	<b>45 786 000</b>	<b>50 365 000</b>
Marge brute	34 400 000	37 840 000	41 624 000	45 786 000	50 365 000
Production vendue	7 000 000	7 700 000	8 470 000	9 317 000	10 249 000
Production stockée					
Prod.entrep.p/elle-même					
Prestations fournies					
Transf.charg.production					
Matières et Fourm Consommées	4 200 000	4 620 000	5 082 000	5 590 000	6 149 000
Services	800 000	880 000	968 000	1 065 000	1 172 000
<b>VALEUR AJOUTEE</b>	<b>36 400 000</b>	<b>40 040 000</b>	<b>44 044 000</b>	<b>48 448 000</b>	<b>53 293 000</b>
Valeur ajoutée	36 400 000	40 040 000	44 044 000	48 448 000	53 293 000
Produits divers					
Transf.charg.exploitat.					
Frais de personnel	8 352 000	9 187 000	10 105 000	11 115 000	12 226 000
Impôts et taxes	3 580 000	3 938 000	4 332 000	4 765 000	5 241 000
Frais Financiers	3 221 000	2 577 000	1 933 000	1 288 000	644 000
Frais divers	700 000	770 000	847 000	932 000	1 025 000
Dotations aux amortis.	15 569 000	15 569 000	15 569 000	15 569 000	15 569 000
<b>RESULTAT D'EXPLOIT.</b>	<b>4 978 000</b>	<b>7 999 000</b>	<b>11 258 000</b>	<b>14 779 000</b>	<b>18 588 000</b>
Produits hors exploit.					
Charges hors exploit.					
<b>RESULTAT HORS EXPLOIT</b>					
Résultat d'exploitation	4 978 000	7 999 000	11 258 000	14 779 000	18 588 000
Résultat hors exploitat.					
<b>RESULT. BRUT D'EXPLOIT</b>	<b>4 978 000</b>	<b>7 999 000</b>	<b>11 258 000</b>	<b>14 779 000</b>	<b>18 588 000</b>
I.B.S					
<b>RESULTAT DE L'EXERC.</b>	<b>4 978 000</b>	<b>7 999 000</b>	<b>11 258 000</b>	<b>14 779 000</b>	<b>18 588 000</b>
<b>CAPACITE AUTOFINANCEMENT</b>	<b>20 547 000</b>	<b>23 568 000</b>	<b>26 827 000</b>	<b>30 348 000</b>	<b>34 157 000</b>

SAIDI AOMAR  
Comptable Agrée

TIARET

## الملحق رقم 03.

ABATTAGE ET TRANSFORMATION POULET CHAIR  
SOUGUEUR WILAYA DE TIARET

## TABLEAU DES AMORTISSEMENTS SUR 05 ANNEES

IMMOBILISATIONS	TAUX	VALEUR ACQUIS	ANNUITES D'AMORTISSEMENTS				
			ANNEE I	ANNEE II	ANNEE III	ANNEE IV	ANNEE V
Frais Preliminaires	25%						
Batiments-Immeubles	5%	69 108 000	3 455 000	3 455 000	3 455 000	3 455 000	3 455 000
Terrains		59 360 000					
Instal. Complexes	20%						
Mater.et outillage	10%	85 498 000	8 550 000	8 550 000	8 550 000	8 550 000	8 550 000
Mater.transport	15%	22 615 000	3 392 000	3 392 000	3 392 000	3 392 000	3 392 000
Equip.de Bureau	10%	1 723 000	172 000	172 000	172 000	172 000	172 000
Install.Agencements	10%						
Emballages recuper.	20%						
Equipem.sociaux	10%						
<b>TOTAUX</b>	<b>*****</b>	<b>238 304 000</b>	<b>15 569 000</b>	<b>15 569 000</b>	<b>15 569 000</b>	<b>15 569 000</b>	<b>15 569 000</b>

SAIDI AOMAR  
Comptable Agrée

TIARET

ABATTAGE ET TRANSFORMATION POULET CHAIR  
SOUGUEUR WILAYA DE TIARET

Financement du Promoteur 40%  
" " " " de la Banque 60%  
" " " " " L' Emploi de jeunes

PROGRAMME D'INVESTISSEMENT

Fonds de roulement En Dinare

RUBRIQUES	A N N E E S				
	ANNEE I	ANNEE II	ANNEE III	ANNEE IV	ANNEE V
<b>1) FRAIS PRELIMINAIRES</b>					
<b>2) TERRAIN ou IMMEUBLES</b>	70 609 000				
- TERRAIN	59 360 000				
- BATIT REALISE	11 249 000				
<b>3) CONSTRUCT.Trav. IMMOB (BAT)</b>	69 108 000				
- DEVIS CONSTRUCTION A REALISER	69 108 000				
<b>4) AGENCEMENTS/INSTALLATIONS</b>					
<b>5) MATERIEL ET OUTILLAGE</b>	85 498 000				
- GROUPE ELECTROGENE	3 950 000				
- INCINERATEUR DE DECHETS	12 495 000				
- LIGNE DE PRODUCTION DE CACHER	19 992 000				
- 02 CHAMBRES FROIDES	9 996 000				
- CHAINE ABATTAGE ET ACCESSOIRES	32 949 000				
- CHARIOT ELEVATEUR	3 050 000				
- CELLULE FRIGORIFIQUE	1 462 000				
- CELLULE FRIGORIFIQUE	1 604 000				
<b>6) MOBIL./ MATER. DE BUREAU</b>	1 723 000				
- ENSEMBLE EQUIPEMENT DE BUREAU	1 723 000				
<b>7) MATERIEL DE TRANSPORT</b>	22 615 000				
- D16 HIGH 4X2 CHASSIS BENNE	10 455 000				
- HD 65 CAB	6 290 000				
- HD 35 CAB	5 880 000				
<b>TOTAL DU PROGRAMME</b>	249 553 000				

SAIDI AOMAR  
Comptable Agrée  
TIARET

ABATTAGE ET TRANSFORMATION POULET CHAIR  
SOUQUEUR WILAYA DE TIARET

PLAN DE FINANCEMENT DU PROJET

En Dinars

RUBRIQUES	MONTANT GLOBAL	REPARTITION SUIVANT LES REALISATIONS DANS LE TEMPS				
		ANNEE I	ANNEE II	ANNEE III	ANNEE IV	ANNEE V
<b>I/CHARGES OU EMPLOIS</b>						
-Frais préliminaires						
-Terrains ou immeubles	70 609 000	70 609 000				
-Construct.trav.Immob (BATIM.)	69 108 000	69 108 000				
-Agencements et Installations						
-Matériel et Outillage	85 498 000	85 498 000				
-Mobilier et Matériel de Bureau	1 723 000	1 723 000				
-Matériel de Transport	22 615 000	22 615 000				
<b>S/TOTAL DU PROGRAMME</b>	<b>249 553 000</b>	<b>249 553 000</b>				
-Fonds de Roulement						
<b>TOTAL DU PROGRAMME (A)</b>	<b>249 553 000</b>	<b>249 553 000</b>				
<b>CHARGE OU EMPLOIS HORS</b>						
<b>PROJET</b>						
-Renouvellement Matériel						
-Augmentation F.R						
-Répartition Bénéfices						
-Remboursement crédits antér.	107 366 400	21 473 280	21 473 280	21 473 280	21 473 280	21 473 280
-Echéance nouveau Crédit						
<b>TOT. CHARGES H.PROJET (B)</b>	<b>107 366 400</b>	<b>21 473 280</b>	<b>21 473 280</b>	<b>21 473 280</b>	<b>21 473 280</b>	<b>21 473 280</b>
<b>II/-RESSOURCES</b>						
-Fonds social ou personnel	142 186 600	142 186 600				
-Comptes courants (Apports)						
<b>AUTRES RESSOURCES</b>						
-Créd. banc. demandés (CMT)	107 366 400	107 366 400				
-Créd. Emploi Jeunes. (CLT)						
-Crédit Fournisseurs						
<b>TOTAL RESSOURCES (C)</b>	<b>249 553 000</b>	<b>249 553 000</b>				
<b>III/-RESSOUR. HORS PROJET</b>						
-Augmentation F. SOC ou Pers						
-Augmentation C/C associés						
-Prélèvement sur F.R						
-Bénéfices nets avant amortiss	135 447 000	20 547 000	23 568 000	26 827 000	30 348 000	34 157 000
<b>TOTAL RESSOUR H.PROJET(D)</b>	<b>135 447 000</b>	<b>20 547 000</b>	<b>23 568 000</b>	<b>26 827 000</b>	<b>30 348 000</b>	<b>34 157 000</b>
-Excéd. (+) ou insuffis. (-) du projet						
-Excéd. (+) ou insuffis. (-) Hors projet	28 080 600	-926 280	2 094 720	5 353 720	8 874 720	12 583 720
<b>CUMUL</b>	<b>28 080 600</b>	<b>-926 280</b>	<b>2 094 720</b>	<b>5 353 720</b>	<b>8 874 720</b>	<b>12 583 720</b>

SAIDI AOMAR  
Comptable Agrée  
TIARET

ABATTAGE ET TRANSFORMATION POULET CHAIR  
SOUGUEUR WILAYA DE TIARET

PLAN DE TRESORERIE

	TRIM I	TRIM II	TRIM III	TRIM IV	TOTAL
<b>SOLDE A NOUVEAU</b>	1 723 000	6 191 600	12 050 500	16 640 500	1 723 000
<b>1 / PREVISIONS DE DEPENSES</b>					
- Charges de personnel	2 338 560	2 171 520	2 004 480	1 837 440	8 352 000
- Dépenses générales	40 124 000	37 258 000	34 392 000	31 526 000	143 300 000
- Impôts et taxes	918 960	853 320	787 680	722 040	3 282 000
- Sommes payées aux fournisseurs					
- Remboursements s/emprunts					
- En Algérie					
- A l'Etranger					
- Frais financiers courants	901 880	837 460	773 040	708 620	3 221 000
<b>TOTAL GENERAL DES DEPENSES</b>	<b>44 283 400</b>	<b>41 120 300</b>	<b>37 957 200</b>	<b>34 794 100</b>	<b>158 155 000</b>
<b>2 / PREVISIONS DE RECETTES</b>					
- Prestations fournies	48 752 000	46 979 200	42 547 200	39 001 600	177 280 000
- Vente de sous produits et déchets					
- Recettes diverses (à préciser)					
<b>TOTAL GENERAL DES RECETTES</b>	<b>48 752 000</b>	<b>46 979 200</b>	<b>42 547 200</b>	<b>39 001 600</b>	<b>177 280 000</b>
<b>3 / DIFFERENCE 2 - 1</b>	<b>4 468 600</b>	<b>5 858 900</b>	<b>4 590 000</b>	<b>4 207 500</b>	<b>19 125 000</b>
<b>4 / SOLDE DE FIN DE PERIODE</b>	<b>6 191 600</b>	<b>12 050 500</b>	<b>16 640 500</b>	<b>20 848 000</b>	<b>20 848 000</b>

CONTROLE (+/- 9 PROVIENT DES ARRONDIS).....

SAIDI AOMAR  
Comptable Agrée  
TIARET

**Historique de l'affaire :**

Affaire individuelle créée en date du 17/07/2018 suivant registre de commerce N° 15/A/2161036 .

**Nature et implantation du projet d'investissement :**

Le projet consiste à la création et l'exploitation d'une chaîne d'abattage de poulet de chair, ainsi que d'une unité de fabrication de dériver de viande de poulet (type casher) sous divers formes;

le financement portera sur trois segments principaux

- financement de la partie construction et aménagement
- financement des équipements
- financement du matériel roulant

Le projet sera implanté a zone d'activité route de Ain Bouchekif CW 06 Commune de sougueur , sur une parcelle de terrain de 2120 M<sup>2</sup> , selon acte de concession N°684/2017 , volume 225 N°37 du 07/05/2017 domaine de la wilaya de Tiaret .

**Impact du projet**

Suivant l'étude présentée, l'investisseur projette un impact certain sur le plan économique de la région de Tiaret à savoir

- Industrialisation du secteur d'abatage de poulet dans la région , avec plus de maîtrise et de traçabilité.
- Création d'emplois directs (20 emplois permanents seront créés ainsi que plusieurs d'autres emplois indirectes).

**Programme d'investissement :**

Les éléments du programme d'investissement, objet de la présente demande, sont définis comme suit :

**A - Financement équipements**

- chaîne d'abatage	: 27.689.003,00	DA HT
- ligne de production casher	: 16.800.000,00	DA HT
- Incinérateur déchets	: 10.500.000,00	DA HT
- chambre froide positif	: 4.200.000,00	DA HT
- chambre froide négatif	: 4.200.000,00	DA HT
- groupe électrogène	: 3.319.327,73	DA HT
- matériels télésurveillances	: 1.425.000,00	DA HT

**S/ TOTAL EQUIPEMENTS : 68.133.330,73 DA**

**B- Financement matériels roulants**

- 1- camion plateau Renault DXI	:	10.455.000,00	DA TTC
- 2- camion frigo HD 35	:	5.880.000,00	DA TTC
- 2- camion frigo HD 65	:	6.280.000,00	DA TTC
- 2- réalisation cellule frigo HD35	:	2.925.638,80	DA TTC
- 2- réalisation cellule frigo HD65	:	3.209.746,54	DA TTC
- 1- chariot élévateur Heli	:	2.563.025,21	DA HT

**S/ TOTAL ROULANTS : 31.313.410,55 DA**

**C- Financement constructions aménagements**

- devis descriptif, quantitatif et estimatifs des travaux réalisation abattoir-transformation	:	69.108.328,73	DA TTC
---	---	---------------	--------

**S/ TOTAL AMENAGEMENTS : 69.108.328,73 DA**

**D- Travaux d'aménagement : 11.249.700,00 DA**  
réalisé par le promoteur  
(suivant rapport d'expertise)

**COUT GLOBAL DE L'INVESTISSEMENT (A+B+C+D) : 179.804.770,01 DA**

**Financement du projet :**

- Crédit sollicité : 179.804.770,10 X 60 % = **107.800.000,00 DA**

-Apport personnel : 179.804.770,10 X 40 % = **60.755.070,01 DA** apport en numéraire  
**11.249.700,00 DA** apport en nature

**Etude économique du projet :**

Par cet investissement, la relation désire acquérir une part du marché existante et en expansion croissante dans le domaine de l'abatage et la commercialisation du poulet de chair et de dinde ainsi que la fabrication de dérivé de leurs viandes, et ce, notamment dans la wilaya de Tيارت ainsi que la région ouest. bénéficions entre autre, d'une assiette de terrain dans la zone industrielle de la commune de sougueur dans le cadre du CARPILEF d'une superficie de 2120<sup>M2</sup>, ainsi que des avantages fiscaux et parafiscaux dans le cadre de l'agence nationale de développement de l'investissement (ANDI).

**Analyse rétrospective :**

**Ration de gestion**

- 1- Autonomie financière : fond propre/total bilan SUP 25 %  
Autonomie financière : 71 % - 124,12 % - 178,78
- 2- Capacité d'autofinancement : dettes en termes INF 4 année des CAF  
Capacité d'autofinancement : 15,6 %
- 3- Trésorerie : trésorerie sup a un mois de CA TTC  
Trésorerie : 1.73
- 4- Rentabilité financière : résultat net / fonds propres SUP 15 %  
Rentabilité financière : 31 %

**Analyse**

Nous constatons après étude des bilans prévisionnels que l'entreprise dispose d'une structure financière solide, grâce au dégagement d'un fonds de roulement positif, propre à l'entreprise et en progression continue.

En matière de trésorerie, la balance est en faveur de notre relation, dans la mesure où le volume des dettes à court terme ne représente en moyenne que 13 % de l'ensemble de l'actif circulant ; Situation qui met l'entreprise à l'abri vis à vis des tiers, notamment en matière d'exigibilités immédiates.

En matière de gestion, on constate qu'à titre prévisionnel, le cycle de production est assez souple en moyenne avec une rotation régulière de 18 jours.

Concernant l'endettement de l'entreprise à moyen terme, les rapports sont satisfaisants, dans la mesure où le cash-flow représente 63 % des dettes à moyen terme en fin du 1er exercice. Ce rapport s'améliorera suite au règlement des annuités. Ces dernières, représentent une moyenne de 15.6 % de la capacité d'autofinancement pour les 3 derniers exercices.

En matière de résultat, nous constatons que la rentabilité nette est de 26 % en moyenne tandis que la rentabilité financière l'est de 31 %.

D'une manière générale, et suivant les données prévisionnelles, l'entreprise disposera des moyens financiers pour s'autofinancer tout en respectant ses engagements vis à vis de notre institution.

**Analyse de la viabilité :**

Evaluation et analyse de la viabilité du projet .

**A - Analyse de secteur d'activité :**

- 1- Le marché : notre relation vise le marché de la wilaya de Tiaret et environs
- 2- La taille, la structure et l'évolution du marché : en net progression
- 3- Le niveau de production et les prix de ventes escomptés.  
88 Unité x30 jrs x 12 mois = 288.000 unité x 600 DA = 172.000.000,00 DA
- 4- Le lieu d'implantation du marché visé (régional, national, international) : Wilaya de Tiaret et environs
- 5- Les parts de marché détenues par l'entreprise et les parts qu'elle pourra détenir dans le futur. /

**Besoins :**

Notre relation sollicite notre concours pour un CMT (crédit à moyen terme) de **DA 107.800.000,00 DA** sur une période de sept (07) ans dont deux (02) années de différé.

**Garantie proposées :**

les garanties proposés présenté par le promoteur ;

- 1- Hypothèque en 1<sup>er</sup> rang sur terrain selon acte de concession N°684 d'une valeur de **70.609.700,00 DA** selon rapport d'expertise du 10/06/2018 .
- 2- Nantissement des équipements financés.
- 3- Gage sur matériels roulants.
- 4- CGCI/PME
- 5- DPAMR
- 6- DPA CATNAT.

**Appréciation et avis**

Vue l'importance de ce projet, et en fonction des garanties proposés nous ne voyons aucun inconvénient au financement du projet , et vous transmettons son dossier pour études et approbation.

**PJ :**

- Demande de crédit.
- Etude technico – économique prévisionnelle
- Bilan prévisionnel
- Copie acte de concession
- Rapport d'expertise du bien à hypothéquer
- Décision ANDI
- Factures pro-forma
- Extrait de rôle
- Mise à jour CASNOS
- Permis de construire
- Copie registre de commerce
- CV + copie CNI.
- ST 122
- Etude + fiche d'appréciation .

Le chef service engts  
L.MIDOUNE

Le Directeur  
A. AIT AMRANE